

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ

بِهَوْنِهِ تَعَالَى شَانَهُ دَرِينِ خَرِ الزَّمَانِ بِطَوْرٍ مُقَدَّرٍ مَطْمَئِنٌّ صَالِحٌ بَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ

مِنْ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ



کتاب الصَّلَاةِ

مُؤَلَّفُ عَجَبِي قَدِي

تأليف ضحى عباد الله النان المدعو وحيد الزمان غفر له الرحمان

مَطْبَعَةُ قَائِمَةِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ سَعِيدُ السَّعَادَةِ

اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان الحجة من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته
 العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم ان من سلم ان فلا قامرسل الى و
 رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتناع جميع
 ما امر به واجتناب جميع ما نهى عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصنف في تبليغ جميع
 القرآن وعدم الكتمان كيفية بطل ما اتى به تفسيره وبياناته وزيادة على ما في كتاب
 المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الاذعان برسالاته وتكون يبه في هذا كالكذب
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكول الرجل رسول الله يقتضي قبول جميع
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلا وشرعا اما قبول
 الكل ورد الكل اعتنا احدا لا مريز لا ماما كان يبه او تصديقه وليست شعري فاذا
 يقول هو لاء المذنب بوزن الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذا لم يحلوا
 على معانيها واركائها المبينة في السنة فهل يحلوا على هذه المعاني اللغوية فان قالوا
 نعم لمن متهم فظانهم وشناقنا لا يلائمها الا من تبرأ ونقض يد يبه من الدين الاستد
 الاتي ان الصلوة معناها في اللغة الدخلة فاذا تركه هو لاء السنة وحلوا الصلوة
 على هذه المعاني اللغوية فقد خالفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل
 كن بوجه صلعم وكن بوا سلف الامة وخلفها في تعليم الصلوة الواجبة نقلا لا بحال
 نق انتع شئ وهذا يفضي الى القدح في نقل القرآن اليها ايضا الى غير ذلك من اللوازم
 المتكررة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن تحريك الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة
 هذا التحريك عند هذا وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمين والشمال كما تحرك ايديك
 لتساعد وس عند ذي الخلاصة او الى الفوق والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الدائم فحسب لصديق القائل (يا الله)
 فهل تصدق دلالة القرآن ونقص هذه المعنى وفي القرآن إيجاب الصلوة كما
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما معنى الجمع وما معنى الصلوة الوسطى
 وهل معنى المحافظة أن يستغفر العبد جميع أزمته يدعوا الله قائما قائما ثم يصليها
 بأوقات دون أوقات واين دلالة القرآن على ذلك وأيضا كيف تكفي وكيف يجاز
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحيث تنقطع شئ ثم الإسلام وتتم
 على هذه الإسلام الخاص والعام حتى الكفرة الدائم وعبدية الأصنام وقد
 اطلت ههنا بما لا يحلوا عن فائدة رداعه من أن الدين هو القرآن فقط والستة
 ليست بشئ يعتقد عليه والحق واقعه لا يثبتك فيه الأمن سقى نفسه وانما في
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن أيضا اللهم احفظنا
 من الآحن والمحن واعصمتنا عن البلايا والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعتبر في الافق واخر وقت
 ما لم تطلع الشمس الحديث افاقة جبريل عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 يجدد له اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فصلة الفجر حين يروق الفجر
 او قال سطع الفجر في اليوم الثاني اسفر هذا او كادت الشمس تطلع ثم قال
 في اخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين
 الوقتين وقد روى من طرق كثيرة ذكرها في النبيل فان شئت الزيادة
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديت التوقيات عنه صلعم متواترة والله اعلم واول
 وقت الصلوة اذا طلعت الشمس لما في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال قسم

فضله فصله الظهر حين زالت الشمس آخر وقتها اذا صار ظل كل شئ مثله
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الاختلاف محمد بن ابي
 وليخالف في ذلك الا ابو حنيفة رحمه وعنه رواية توافق الجمهور واستدلوا
 لقول الامام بقوله صلعم ابروا بالظهر فان شدة الحر من في جهنم قالوا واشد الحر
 ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار فلا ينقضه الى وقت بالشك وقد يستدل
 لهم بما اخرج النسائي وابوداود ومن حديث ابن مسعود كان قد رصولة رسول الله
 صلى الله عليه في الصيف ثلاثة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
 واقل اما حديث ابراد فهو اخص من مد عام فلا يصح دليله لمد عام ان وقت
 الظهر يقي الى ان يصير ظل كل شئ مثليه في حر وبرد اي صيف وشتاء وليس فيه
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمثل والمثليين الحديث الثاني لا يصح دليله لهم ايضا
 لانه محم على الابراد وبالسبعة الاقدام في الشتاء تنقضه صلواته صلعم وهو
 اقل من ظل الانسان مع ظل الاستواء وايضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل الى
 شئ وظل اي شئ هو الحديث ليس فيه دلاله لمد عامهم وقد قدح فيه ايضا فاذا
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن ابي مالك سعد بن طارق وفيه
 خلاف فهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاد عنه صلعم من الاحاديث الصحيحة
 في فقد يار آخر قتله بمصير ظل كل شئ مثله وقد عرفت انه حتى لو سلم صحته فلا
 دليله لهم من الوجوه التي عن وقتها اما قولهم واشد الحر في ديارهم في هذا
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فان اراد ان الحر يزاد من بعد الزوال
 الى مصير ظل الشئ مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالابراد الا ان يؤخر

الى ان يجد واقفا للجد لان البيوت يظلم وقت الذهاب والاياء ذلك فيوجد
 قبل نصف وقت الظهري قبل ان يصير ظل كل شيء مثله نصفه فلا آثار تغاير
 ولا شك متبع ذي يقين وهو اول وقت العصر الاختيار الى مضيق لظل ^{مثلي}

ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفرار وقيل اذا اصفر خرج
 وقت العصر هذه القول اعتمد الامام الشوكاني من اصحابنا في الدرر وقرره
 الشارح واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقت صلاة الظهر ما لم يحضل لعصر وقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس قال
 وهذا الحديث لا يخالفنا ورد في بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر مصير ظل ^{الشيء}
 مثليه لان هذا الحد يشق قد تضمن بآية غير منافية للاصل وحاصل حديث
 من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر كذا قبل
 الفجر وقبل طلوع الشمس على صلاة المعدن ورد ما ذكره واعتدله ضعيف
 والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدلل به من حديث ابن عمر هو رواية
 وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس ويسقط
 قرنها الاول والن يادة من الثقة مقبولة اتفاقا ويقوى ذلك حديثنا في مس
 في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه ثمر اخر العصر فانصر
 منها والقائل يقول احسب الشمس يوضي ان احمر الشمس يكون موخرا بعد
 اصفرارها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من
 قوله صلعم من ادرك من الصبر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك الصبر
 ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقر وشأن

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الحندق لما في ما صليتها حتى غربت الشمس
 فحديث ابن عمر الذي استدل به الشوكاني هو على الوقت المختار والمحجج والافواه
 فيه الوجه الثاني ان الخطاب في الأحاديث المذكورة عام وان في مقام التشريع
 للأمة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعن ورين وايضا النبي صلى
 الله عليه وسلم في هذه الاوقات فلا يصح ان يحل صلواتهم على صلوة المعن ورين وهذا
 صحيح من فعله صلعم من روى في الصوام فلا يثبت بالاحتلال والتحيز وايضا اذا حل روية
 ابن عمر رضي الله عنهما التي ذكرها الشارح على العموم والتوقيت وتحدد اوقات الصلوة فالتوقيت
 الاخرى لمقيدة بسقوط قرن الشمس لا اول مثلها وهي على ما حملت عليه
 الرواية الاولى ولا وجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لاختلاف الرواية الاخرى
 بل توحيها الوجه الثالث ان الغرض بل الذي ذكرناه صادق لغة بغرض اول جزء
 من الشمس الذي هو سقط قرنهما الاول ومنه الى سقوط باقيها لا يكف الصلوة
 ركعة على نحو ما كان يصلي صلعم فظهر ان صلوة الركعة وادراكها قبل الغروب
 المراد به قبل غروب قرنهما الاول وعلى هذا تتناسق الاحاديث وتتعاقد و
 يكون بعضها موبداً وتناحاً للبعض الآخر وما يزيد ايضاً ما روى في الصحيحين
 وغيرها انه قال صلعم من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فانه حلال ذلك
 الصلوة بادراك الركعة واوضح منه ما رواه البخاري اذا ادرك احدكم سجدة رآى
 ركعة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقم صلوة الحنيفة ثم يقتل ادراك الركعة
 بما قبل الغروب بين في ان الركعة وقعت في وقت الصلوة والا لما كان لهذا النقص
 فائدة وادراك الركعة من الصلوة فانه حقيق في ادراكها في وقتها والنبي

الحق باقى الصلوة بالركعة مرید اما ذكرناه والماضى الحاقى الوجه الرابع ما ذكره
 شارح الدرر فى روضته من ان الشارع جعل الصلوة المفوعة فى هذه الاوقات
 المعينة يعنى ما بعد الاصفرار وضحوة صلوۃ المنافق و صلوة الامراء الذين
 يميئون الصلوة وذكر ما فى الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول تارة صلوۃ المنافق يجلس يربى الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
 قام فنفق اربعاً لا يذكر الله الا قليلاً وذكره حديث بصلوة الامراء الذين يميئون
 الصلوة اخره وروى الصلوة من وقتها و قال له الراوى فما تسمى قال صلوۃ
 الصلوة اي تمها حديث قال وهكذا الحاد يمشى الى الصلوة بعد العصر بعد
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليل على ان ادراك الركعة فى الوقت الخارج عن ان وقتها
 المضروب كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر وهبوطها من المعن وذلك مرئى
 مرئى شدد بل لا ينطبع معه ناديه له اية شتى رواه عنه رواه عنه وكما سلف
 اذا ظهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلال ساقط لا يدل
 على مراده وعائته ان يدل على ان قوله اني بما الى ما ذكره في الخبر من ان صلوۃ
 حديث صلوۃ المنافق الذي يركب النفس لان المر فيه معلوم على التامخ
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الاديين في وقتها
 الذي على حديثه حديث ابن عمر في صحيحهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لصلواتكم والوع الشمس ولا غروبها والخبر بصلوة ذلك الوقت عنده من ذلك
 مكره والمنافق ذكر في الحديث ان يركب الشمس اوقات ترات الصلوة
 خارجة عن الوقت فالدلالة من قوله اني بما الى ما ذكره في الخبر من ان صلوۃ

فان بعدد ومراقبته نلشمش ليل على حرصه وخوفه ان تغرب قفقوته لئلا تصيبه
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فينقضم ويظهر للناس نفاقه الذي هو حريص على
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه ياتي بيا في الوقت ولو كان اثباته لها في ذلك
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عما لا يسكت عنه الشارح
 بل لا بد من ان يودبه وهذا ظاهر لمن تأمل وامأحدث الامر فلا يدل على المطلوب
 ولا له تعلق بمجل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد وريحه ما تقدم
 من التقيد بادراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك
 الصلوة وليس حكم المعد وركن ذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كسائر اهل الحديث
 انها اداء فلا معنى للتقيد بادراك الركعة فتعين ما ذكرناه واما ما ذكر من
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد ركعت فقد ادركت صلوة العصر فيرده
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتماله لغير المراد منه على قول لشارح
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان فيلزم ان ينزه
 حديث الصادق صلعم عن حمله على ما لا يدل عليه مما يشوهه ويخرج به الى السجدة
 وعدم الاضمار عما في الضمير باحسن القصص التي لم يقاربه صلعم احد فيها
 ونحن لا ننكر كراهة التأخير ولا ان المعد وريص له حينئذ بلا كراهة ولكننا نمنع
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوانا ان وقت العصر اوسع مما يحججه وما ينبغى التنبيه
 عليه انه هل يخرج وقت الظهر نحوه بمصير طل الشمس مثله ام لا قال في النيل ذهب
 الهادي مالک وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر

وقالوا ينبغي بعد ذلك قد رابع ركعات صالحة للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلى
 صلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول
 حين صار ظل كل شيء مثله وظاهرة اشتراكهما في قد رابع ركعات وذهب الشافعي
 والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر هل هو محل
 على الشرع ام على الفراغ منها ومن اصعب النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل
 فقال قم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر التروال ولو كان قوله فصل
 الظهر حين زالت الشمس محمول على الفراغ منها لكان دخوله في صلوة الظهر
 قبل التروال وكذا المتنازعين عمر قائل به وبه يترجم من ذهب القائلين بـ^لاشتراك
 قد رابع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم مر به يظهر التوفيق بين^لالاتحاد
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلامها يدل على ما دل عليه الاخر وذلك
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شيء
 مثليه اي شرع في الصلوة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والمختلط
 بالحركة حين سقط قرن الشمس الاول فليتنامل المصنف ومثل العصر
 العشاء ما لم يطلع الفجر الى الصبح ما لم تطلع الشمس ابو حنيفة رحمه الله
 بالعصر اي حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في اعاد
 المومنين قال رحمه المثال النام والعشر من السنة الصبيحة الصبيحة المحكية
 في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكون

خلاف الأصول وبالمشابهة من نهية صلوات عن الصلوة وقت طالع الشمس
 قالوا والعامة عندنا يعارض الخاص فقد تعارض ما ظروبي فميج فقد من الحاضر
 احتياطا فإنه يوجب عليه إعادة الصلوة وحديث الاتمام يجيزه المصلحة فيها
 واذا تعارض صيرنا الى النص الذي يوجب الإعادة لتيقن براءة الذمة
 فيقال لا ريب ان قوله صلوات من ادراك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتتم صلوة ومن ادراك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتتم صلوة
 حديث واحد قال صلوات في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فوجب
 طاعته في الشطر الآخر وهو محكم خاص لا يجتمعا ولا يجتمعا
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام مجمل قد خص منه
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الفائتة واداء المنسية بالنص وخص منه
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلوات سنة الظهر بعد العصر اقر من
 قضى سنة الفجر بعد صلوة الفجر وقد اعلم انه سنة الفجر وامر من صلى في حله
 شرعا مسجدا جماعة ان يصلي معهم وتكون له نافلة قال في صلوة الفجر
 سبب السكوت امر الدخول والامام يخطب ان يصلي تحية المسجد قبل ان
 يجلس: ايضا الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمام لا ابتداء
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهى عن ابتداءها لا عن استدامتها فإنه
 لم يجل ذلك في الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا وان احكام
 الابتداء من الدخول وامر وقال سيدنا عمر فحين اطل صلوة الفجر حتى كادت
 الشمس ان تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين وقد فرق النص الاجماع

والقياس بينهما فانه توخذ احكام الدوام من احكام الابداء اول احكام الابداء
 من احكام الدوام وفي عامة مسائل الشريعة فالهوام ينافي ابتداء النكاح
 والطيب دون استد امتها والنكاح ينافي قيام العدة والحرمة دون استد امتها
 والحديث ينافي ابتداء المسح على الخفين دون استد امتها وزوال خول العنت
 ينافي ابتداء النكاح على الامة دون استد امتها عند الجماع والزنا من المرة
 ينافي ابتداء عقول النكاح دون استد امتها عند الهمام الحمل ومن وافقه
 والذهول عن نية العباد ينافي ابتداءها دون استد امتها وفقد
 الكفاءة ينافي لزوم النكاح في الابداء دون الدوام حصول الغنى في
 جواز الاخذ من التركة ابتداء اول نيافيه دواما وحصول الحجر بالسفه
 والجنون ينافي ابتداء العقد من المحجور عليه ولا ينافي دوامه وطريان
 ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل
 بها على الدوام ويمنع في الابداء والقدرة على التكفير بالمال تمنع التكفير
 بالصوم ابتداء لا دواما والقدرة على هذه التمتع تمنع الانتقال الى الصوم
 ابتداء لا دواما والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منعه
 الاستدامة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم ولا يجوز اجابة العيين
 المغصوبة ممن لا يقدر على تخليصها ولو خصمها بعد العقد من لا يقدر المستأجر
 على تخليصها منه لم تنفسه الاجارة وخيار المستأجر بين فسخ العقد امضائه
 ويمنع اهل الذمة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام ولا يمنعون
 من استد امتها ولو حلفت لا يتزوج ولا يتطيب او لا يتطهر كما استد امره

وهو
 من جهة الشافعي
 ان الذين ان طريان
 الفجر لا يفسد النكاح
 وقال بعض العلماء
 ان حكم البقاء في
 الابداء فقط الذي
 في نفسه في النكاح
 من ان الفجر في نفسه
 انما هو شرط في
 النكاح وهو المنع
 من ان يكون في
 النكاح من ان يكون
 في النكاح من ان يكون
 في النكاح من ان يكون

لم يحدث وان ابتداء حنث واضعاف اضعاف ذلك من الاحكام التي يفرق
 فيها بين الابتداء والام فيحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دوامها
 ذلك لقوة الدائم وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا
 قال نعم اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت المتنوعا
 والمستداما قايما لاصله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضيه
 صحة ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين انه
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورد الخاص ولا هو داخل تحت
 لفظه ولو قد رخص لفظه له فالخاص بيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحكم
 السنتين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي ابطالتم
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها
 السنة فانه اذا ابتدأ العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة
 وهذا بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ
 لا يسجدون لها بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدأها في وقت تامل لا يجهد فيها الكفار للشمس وتصيح صلوة من ابتدأها
 وقت سبح الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرع الشيطان
 فانه حينئذ يقارنها ليقع السبح له كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السبح له فإذا
 كان ابتدأها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلان
 تكون استدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل الأولى
 والآخرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهدى من أصح فقد تبين ان الصورة
 التي خالفتم فيها النص ولي بالبحر قياساً من الصورة التي وافقتوه فيها
 انتهى وأخرجته بطوله لكثرة فوائد الهدى للعالم من جمع المسائل والنظائر للتوفيق
 بين السنين التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخلو عن تشييد ذهن
 وقتق بصيرة وبه يتبين موافقة روح لها قرأناه من توسيع وقت الصبح والعصر
 والعشاء وقد أثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وإنه لا اختلاف بينها والله أعلم
 قال صاحب الهداية لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في
 الظهيرة ولا عند غروبها إلا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزاء
 القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء لما
 فالمودى في آخر الوقت قاض وإذا كان كذلك فقد أداها كما وجبت بخلاف
 غيرها من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تنادي بالناقص قلنا هذا رأى
 فاسد بما يقابل النص الصحيح وقد قال إمامك ان الرأى ولو كان صحيحاً
 فهو تيرك إذا خالف الحديث فكيف هذا الرأى الفاسد وفساده ظاهر لا نناقش
 السبب هو الجزاء الأول من الوقت إلا انه سبب للوجوب لا لوجوب الاداء

فوجب الأداء يمتد الى آخر الوقت وجملا يكون المودى في آخر الوقت قاضيا ببل
مؤديا وقولكم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودي ناقصة مد فوج بان من عفو^{الله}
ونوال ورحمته وافضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في آخر وقتها عفو الله
او نقول ان السبب هو الجرح المقارن والوجوب في الوقت الآخر ناقص في كل
صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف ان صلحهم كما هي
عن الصلوة عند غروب الشمس هي عند طلوعها فقط العفو يدل على
عموم النقص في كل صلوة الا فيما ذكر النص فيه واستترب الشارح فيه
التأخير وليت شعري كيف تركت الرأى الصحيح الموافق لكتاب الله المقتضى
لجواز النكاح بما هو مال قليلا كان او كثيرا الجديث موضع صحيح او منكر ضعيف
ذكر فيه تعذر يراه بعض من دراهم وخالفوا في هذا بيت التبريق الواردة في
عدم تعيين المال كقوله ١٢ انفس لو خافوا من حديد وتترك في مسئلة البلب
الا حاديث الصحيحه برأى فاسد وهذا من اعجب العجائب حدث اولي الحج والايام
داول وقت المغرب اذا غربت الشمس في آخر وقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك
لقوله في حديث جابر بن عبد الله في صلاة المغرب حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع
ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالبحر اقبل
في الملتقى رواه الجماعة الا النسائي وكون اول وقت المغرب بالفرق بجمع عليه
وانما اختلف في العلامة التي يعرف بها الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس
بكماله وهذا انما يتيم في الصحراء وما في العمران فلا وقيل بربو الكوكب الليل
وهو قول القاسمية والامامية واجتوا بقوله عن حقه يطالع الشاهدا الشاهدا بالبحر

اخرجهم مسلم والنسائي من حديث ابي بصرة وقيل بل الظلام واليه ذهب
 زيد بن علي وابو حنيفة والشافعي واحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والامام
 يحيى بن سعيد اذ اقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم
 متفق عليه ولما في حديث جبريل **فصل في حين وجبت الشمس افطر الصائم**
 ويؤيده حديث احمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا
 المغرب قبل طلوع النجم وحديث ابي ايوب مرفوعا بادر واوصلوا المغرب
 قبل طلوع النجم وحديث النس ورافع بن خديج قال كنا نصلي مع النبي صلعم
 ثم نرعى فيرى احدا منا واقع نبله ويتخبر بما ذكرناه ان دخول وقت المغرب
 انما هو بالغروب فقط واما قوله حتى يطلم الشاهد فقد قيل انه من
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأخير غايته ان يكون علامة من
 اشتبه عليه معرفة الوقت لغيره وهو هل يعمل بالآثار التي المعروفة
 لمن تعذر او عسر عليه معرفة غروب الشمس **الحق** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 ساعات مضبوطة تمتشى بالعمية جازلة العمل بداء **شأن** **في** **الوقت**
 في هذا الزمان من اقوى الامارات لمعرفة الاوقات **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 بعضهم **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 بخير **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 وابو داود **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 وكواه **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**
 فجعلت **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك** **بأن** **ان** **هو** **ذلك**

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت
 لبيان الجواز أو تحديد اوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي أخبار عن
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها فالسنة هي الاعتماد
 عليها إلا لعذر كحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلوة المغرب ولا تسجلوا
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا أقيمت الصلوة وحضر العشاء فابدأ بها العشاء وفيها عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلوة فابدأوا
 بالعشاء ولا تسجلوا حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر رضي الله عنهما
 يطعمون وتقام الصلوة فلا يأتونها حتى يفرغوا منه لئلا يسمع قراءة الإمام
 وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من مخالفتها بحجة وظاهر
 الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقا سواء كان محتاجا إليه أم لا وحقيق
 الجوزع لكثرة وإن لم يخش فساد الطعام وفاق للظاهرية وأحمد وأصحاب
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر وابن عمر ورواه العراقي عن الثوري فقال
 يجب تقديم الطعام كذا في النيل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا
 قدم من غير ذلك فثبت الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضا أنه يقدم
 الطعام وإن خشي خروج الوقت وهو المختار عندنا وقول صلعم في الحديث

ولا تجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات
يكسر بها سورة الجوع واما كون اخروقت المغرب ذهاب الشفق الاحمر
فلحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ذكر فيه مواقيت الصلوة وفيه ووقت
صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق ثوراته
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق الناتجة فيه
وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلوة وفي السيل قال الدار قطن في الفرائض هو غروب كل روائته
ثقات وقد رواه ابن عساکر والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره السالك في
المدخل وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقت صلوة المديح الى زيد
حمرة الشفق قال ابن خزيمة ان صححت هذه اللفظة اغنت عن جميع الروايات
لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد حدثني قال لم ينظر في
هذا الحديث عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما
اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء والحديث يدل على صحة قول من قال
ان الشفق الحمرة وهو ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن عباس
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن علي والناصر من
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكذا ابو يوسف ومحمد بن
الاحناف ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله والخليل والقراء من ائمة اللغة قال
في القاموس الشفق الحمرة ولم يذكر الا بيضا قال ابو حنيفة في الرواية الاخرى

والاوزاعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلح
وأخروقت المغرب اذا السود افق وقال امامنا احمد بن حنبل ^٧ الا حرم
في الصمري والابيض في البيهقيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن
حجج الاولين ما روي عنه صلح انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثه الشهر
اخروجه احمد ابوداود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في نثر الترمذي وقد علم
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل
الاول وهو الذي حد عليه السلام خروجه اكثر الوقت به فصح يقيناً ان
وقتها داخل قيل ثلث الليل الاول يقيين فقد ثبت بالتص ان داخل
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيناً ان الوقت دخل
بن هاب الشفق الذي هو الحمة واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلح في حديث جابريل فصل العشاء حين
غاب الشفق ولما في حديث ابى موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره
واما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابى هريرة رضي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق عليا متي لامرته ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه روى احمد وابن ماجة والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحديث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصل فقال
 أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي رواه مسلم والنسائي وهو صحيح في أنه
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي أكثره ومجمله ومعظمه وإن
 لم يشرع في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يغير غمتها إلا وقد بقي من الليل أقل القليل
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي ليستفاد منه أن ما كان يفعله
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة
 بهم لا يشق عليهم وإلا فاحب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتحويل لصلوة
 العشاء فتبقى استدامة وقتها ما لم يبدخل وقت الصلوة التي بعد ها وهي
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتحويل يد هو صلواته صلعم
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلعم صلى بعد
 أن ذهب عامة الليل وعامة ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله
 صلعم صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قوله صلعم
 في حديث جبرئيل ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتحديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة
 بالتأخير إليه على أن حديث جبريل هو كما تراه ليس فيه أنه صلى
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان مجيء جبريل على نصف الليل

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس
 بين الاذنين اذان ينزل هن او يرقى هن اقلون يحل الاسفار على ما حمل عليه
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضاً قد تقر عند الاحناف وغيرهم انه لا يفصل
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي
 لا كل طعاً من العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و
 في الصحيح انه صلعم يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلوة
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعناه عند
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت تحقق لطلوع
 الفجر وتنبية وتتمعت من شئنا المحدث عبد الحق النيدوتنوي ان المراد تطويل
 القراءة الى ان يسفر بالبحر وهذا امتعين للجمع بين الاحاديث كمن ابى مسعود
 الانصاري ان رسول الله صلعم صلى صلوة مرة بغسل ثم صلى مرة اخرى فاسقربها
 ثم كانت صلوة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى ان يسفر واه ابو داود
 ورجالهم رجال الصحيح ومن الحال ان يجرض امتة على ما هو الا فضل و
 الاعظم للاجور ثم يدبر على المفضول الناقص الاجر ولو سلمنا المعارضة
 وان الاسفار بمعناه ما يذكرا الاحناف لكانت المعارضة بين هذا الحديث
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث
 الاذان وانه حين يبدوا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد
 عرفت وحد يث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات
 بمر وطهن لا يعرفن من الغلس قال في المنتقى رواه الجماعة وحد يث

على ثلاث لا توخر وحديث الوقت الاول من الصلوة رضوا بالله بما عارض
وفيها حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب
المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسخرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصنا في أية
متفق عليه وذهب الى ما رجعنا العائز ومالك والشافعي واحمد
واسحاق وابو ثور والاوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري وهو المروي
عن عمرو عثمان وابن الزبير والنس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي
هذا عن يقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و
اهل الحجاز كذا في النيل وكتب عمر الى عامله ان صل الصبح والنجوم
بأدوية مشتبكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واظب
عليه النبي وخلفاءه الراشدون واهل بيته الطاهرون راجل ابي حنيفة
سبحانك هذا اخطاء عظيم اما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصل الظهر اذا حضت الشمس وقد روي انهم كانوا يضعون
ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم
ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب
الجمهور اما ايام شدة الحر فيسن فيها الا براد لقوله اذا اشتد الحر فابردوا
بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى رواه الجماعة والمراد
بالابراد شئ من التأخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حله بعضهم

بقدر حصول ظل للمجدد ان يمكن الساعي المشغى فيه ولا فرق عندنا بين
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلي في جماعة او منفرد الا ان هذه الرخصة
 في ايأمر شدة الحر مطلقة والله يحب ان توقي رخصته وسمعت عن بعض
 الاقاضي يفسر حديث الايراد بان المراد منه الايراد بالصلوة فكما ان الماء
 يطغى ويبرد ناسا الدنيا كذلك ناسا تهنأ وتطغىها وتبرد بها الصلوة واما صلوة
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوقت
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض
 اوحناف ان تاخير العصر فضل من تجيلها لا دليل عليه والاستدلال
 بحديث استيأمر اليهود والنصارى والمؤمنين لا يتركوا المذكور في رواية
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتها طويلا بالنسبة الى
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا ريب في كون
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى الله عليه وسلم يصلي العصر فاتاه رجل
 من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج جزوالنا وانا نحب
 ان نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجوز ولم تقف فخرجت
 ثم قطعت ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف تؤخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و
 خالفوا الاحاديث المتقدمه واضعافها بشبهة ان في تاخيرها تكثير
 للنوافل لكرهتها بعدة اما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و
 قد تقدم لا تزال امتي بخير الحديث وقد روى ان كثير من الصحابة كانوا
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري
 هو اقرب نبيله وقد تقدم واما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ورمع العلة
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق
 الا سمح الله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غير صحيح وان كان السمر
 بعد ما كروها لصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه حلة للتأخير بل
 المنصوص ان حلة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر لم يالف
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالانتباه او توقيل النوم ان شاء و اذا
 كان غير فيستحب ان لا يجعل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت
 او يترحم الظن بدخوله ويجهد بالامارات ومنها تقديرة بقراءة
 وادراة ومن اقونها الساعات الموجودة بأيدي الناس واذ تحقق
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كثيرهم يجعل ما فيه عين
 يومين وعن ابى حنيفة رحم التأخير في الكل ولم يرد لهم دليل على ذلك

وعحصل ما ورد من الاختيار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها
خمس عند طلوع الشمس وعند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة
العصر وعند الاستواء وترجع بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد
صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا
من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند
غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب طائفة من السلف الى
الرباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال الحافظ وبه قال
داود وغيره من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من ذهب الهادي
والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن
عجرة فان من هبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الغرض وحكى البيهقي
عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح
وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعد هاهنا ولم يقصد الوقت
بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما من ذهب الاحناف فانهم
قالوا ويكره ان يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
الشمس وقالوا لا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد
للتلاوة ويصلي على الجنادة ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل
صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمندثرة
وتحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتمد عدم الجواز واما النقل المطلق
فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

كل صلاة الا عصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم
 عليهم في التفرقة بين عصر يومه وصبح يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارة
 واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلاة في هذه
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتحين للصلاة فيها قلت وهذا
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احدى ان الصلاة بعد العصر وبعد
 الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للزريعة
 وليس هو مقصود ابانتهى كما قصد به وقت طلوع الشمس وغروبها وقد ابا
 من صلى بعد صلاة العصر ثم قال اخاف ان ياتي بعد كبر قومه يصلون
 ما بين العصر الى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يصلوا فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلاناً يصلون بعد العصر
 وقد روى عن غيره نحوه وفي معنى ذلك ما رواه ابو داود والنسائي باسناد
 صحيح او حسن عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتة
 صلواته صلعم لركعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص
 ذلك به صلعم غير مسلم والناس به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز
 ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم باعادة

صلوة الصبح والاعتدال ان تكون الثانية هي الفرض مردود لا فهم
 لو لم يأتيا مسجد ه صلعم ولم يصليا لكفتها صلواتهما الاولى اتفاقا فلا معنى
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلى ذلك ياخص معانيه قوله من تام
 عن حربه من الليل او عن شئ منه فقرأه بين صلوة الفجر وصلوة الظهر
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري ولا شك
 ان ما بين هاتين الصلواتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر
 قد تقدمت وما ذكرناه فخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد خلاها
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوات
 ومحدث ان ثلثا لا توخر وعد منها صلوة الجنازة اذا حضرت الحد ومحدث
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستحارة واحاديث تحية المسجد ثم
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغاء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قرءه فعل الصلوة في اوقات النحر
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما
 تقدم هو عند الشارع اقل عناية وثوابا من قضاء الفوات وصلوة
 الجنازة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث
 مراتب كما ذكرناها مرتبة فمنها ما النحر فيه من بعد صلوة العصر و
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النحر فيه وقت الغروب ووقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روى من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعا وهو قولا لا تنحروا
 وفي بعضها لا تتحينوا في المتأفق يرقب الشمس حتى اذا اصبحت بين قرني
 الشيطان في صلاة العصر وقد روى ان الصبح اثقل الصلوة على المتأفكين
 اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر فيما ذكرنا تخصيص احاديث الباب كالا وهمل
 معناه قوله لا تنحروا ولا تتحينوا وكل صلوة ساق الى فعلها سبب قرينة الشارح
 لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمرها حينئذ مخالفا
 للشارح وهو اذا فعلها لا قبل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا اتيا
 للمأمور بفعله حين وقته غير متحين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد
 التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في المنهي عنه والحق
 انه انما لا تتعقد صلوته والحالة في ذلك منصوصة عنه صلعم وتكره صلوة
 النقل المطلق لان فعله لا يكون الاتحينا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ادرك
 من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من
 الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع
 وقتان وقت النهي عن الصلوة واخروقت العصر والصبح والنبأ اعتبر به
 وقتا للصلوة دون كونه وقتا للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقت كراهة
 فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقرب شرعا قد
 يقال ان ذلك خاص بمورد لا نأقول ان امكن الابرار ههنا فانه لا يرد على
 قوله عمر من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعمر كل
 صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادرك ركعة منها فيه ايضا اذا كان

صلحهم قد جوزه قضاء ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب في اخرى
والا للزم مخالفة امر صلحهم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى
من حلة الذي الذي هي مقاسرة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها
او كما قال هذا ساقنا اليه الليل لا تحيد الى من هب من الله العناية والتوفيق
وقال الاحناف زيادة على ما يكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من
ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الفرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس
ما ذكره صحيحاً على اطلاقه وسياتي ما فيه من التفصيل كل في محله و
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاع الحرم المكي في المسجد وغيره
ما يحرم صيده فن هب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلعم قال يا بني عبد مناف
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى
رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من عهد الدين رح فان الامام مسلم
لم يروه ايضاً وفي النيل اخرجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله
صلعم في ان يمنع مريد الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول لحديث النضر عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان
وهذا الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبیت فيبقى الخاص
على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين اولا بالتخصيص
من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقيد
بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والخصوص لان المكان من ضروريات
الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا
احدا ان يطوف بالبیت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر
حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني
والطبراني وابو نعيم في تاسر يخرجهما عن الخطيب في تلخيصه ويؤيده ايضا
حديث ابى ذر عند الشافعي بالفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس لا مكة وكرا لا استثناء ثلثا ورواه
ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه
ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم
وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
وقال اذا شك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا الديل على ان هذا
الحديث ساقط عمرة والشك لا يصلح قد حاقطعيا وغايته ان يكون مرسل
وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهوا العمدة في هذه المسئلة
والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عمدة قول الزوال في
المرسل وقت
الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتده ومختارة قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيا شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتمادا على حديث لث عن عجاهد عن ابي الخليل عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان تكلمتم تسجروا الا يوم الجمعة وانما كان اعتمادا على ان من جاء الى الجمعة يستحب له ان يصلي حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل يوم الجمعة فيغتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او يس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا تكلم الامام الا خضر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رحمه الله البخاري فندب الى الصلوة ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون بوقت الزوال والرجل يكون متشاغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويجمع ولا يشعرون له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل لم يسم من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعصية قياس او قول صحابي وكان مرسله معروفا ما ختب امر النبي صلى الله عليه وآله عن الرواية عن الضعفاء والمتركيين ونحو ذلك انما ينبغي ان لا يثبت له في بعضها من يثبت

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه
 ابو خالد الاسمر عن شيخ من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس التقدير
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب في التكبير
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق
 لهذه الاحاديث التي ايجت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا
 الرخصة في ذلك عن طاووس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان
 في المسئلة اختلاف بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم فائدة
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شأن
 ذوى الالباب وانه يحسن للاسنان على اتمام اعماله والنجاس فيها واحوط
 شئ عن الغفلة وانها فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول والكمال

وخلقهم وقد منّا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منّا
 ان العقول تلازم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه
 عليه وبيننا هنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للالتيان بها والحفاظة
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت
 في اوقات معينة لتخف وتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات
 والاما كبروا وفقها للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك العبدلوات الخمس في
 خمسة اوقات غالبا اذ لا يليق بالعبد امضاءها بعبادة ولا نهائها اذ لم ين
 خيرها بان لا تترك لبعادة فالولها الظهور حين نزول الشمس عن كبد السماء
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق باسماء رتبه من ذلك مما ينبغي فيه
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على ان تروجه الا انه لا
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة لاكثر الناس وهو ايضا
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك فزاد في
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعدل في هذا الوقت ولما كان
 قائمة الظهيرة شاقا عليهم بسبب قرب تراخيهم من اعمالهم والارباب
 وهو وقت شدة الحر ووقت الغضب الذي تتجرف به كنه من الانبياء
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم الامعاني

وخصوصيات الحاجة بنا هنا الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال
 اعدن ووافق ثم امهلهم ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم
 ايضا فتناسب ان لا يخرجوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بذكر الله فاجب
 صلوة العصر اذ ذاك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المشاغل
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فتناسب ان تصلى فيه العباد
 تذكر الله تعالى وترغب الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة
 كالاجراء ومن ضاهاهم ممن يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر
 تروية لهم ولتسكين لحرارة قلوبهم وكلال اعضاءهم وانابة واستغفار
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم
 اصالة ولغيرهم تبعاً لهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض
 العلماء ان حديث جمع صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على
 ظاهرة لا يخرج امرئ منه وهو في حق هؤلاء من باب اولى سيما اذا سرت
 الامامية عن العاترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار آخره
 حتى ان المشركين لا يخلونه عن عبادة اصنامهم وكن المجوس يقومون
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويثنون على الشمس فكون
 وقتا لعبادة الله تعالى اخرى وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب
 انما هو لمن ليس بمحدث والفرق بين النبي عن مقاسرة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم النسي عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها
 في وقت عبادتهم يصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان
 وعباد الاصنام تخفى عبادتهم وتختصر في مواضعها فيكون العابد لله
 كالمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام
 فافترقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او مريئية الجوى على تقدير
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن جريها
 او عن رمتها كانها تجرى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شئ ولا في العبادة لها شئ وانما
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان
 بعد ما الموت الا صغر وهو النوم الذي به يفقد الاحساس الظاهري فكانت
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت الحقيقية والروح
 في النوم قد تستعد لملاقاة الارواح الصالحة الزكية وقد يغيب عن عليها
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد ان يكون البتة
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في الصلوات
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعاري وقيل ان في جسم
 الانسان خمسين مفصلا فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة أعضاء رئيسية الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء
 مشتركة فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الدماء
 في قوله نعم فسيهرجهم ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادبأ بالسجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وترا د
 الثلاثة ادنى مراتب الوتر بعد الشفع وبهذه ان سائر الصلوات شفع و
 معبود فالما كان واحدا وترافجعت الصلوة الواحدة وترا والباقية تركت
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيحة و
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات
 النوم فناسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهم الله سبحانه
 وقد ذكرناه باختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المصالح
 العقلية بالايجاز والمعارف لو وسع نظره وفكره لوجد اضعاف ما ذكرنا
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور **باب الاذان**
 الاذان لغة الاعلام قال الله نعم واذان من الله ورسوله واشتقاقه من
 الاذن بفتحين وهو الاستماع وشرعا الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا لوصي لرويا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور
 فيما يحكم الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقل
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل له بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطل بن كرهذه الاقوال الحافظ في الفقه
 وذكر ادلتها ووهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوة
 ليس يتأدى لها فتكلموا يوما في ذلك وقال بعضهم اتخذوا لنا قوسا
 مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر ولا
 تتعشون من جلاء يادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد
 بالصلاة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروفان هما
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اخرجاه ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا النداء كان قبل
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قيل ويضعة عشر صحابيا
 روى الفقه قال القرطبي وغيره الاذان على بقلة الفاظه مشتمل على مسائل
 العباد وذكروا جهه وهو اعلام يدخول الوقت والنداء الى الجماعة واظهار
 نتيجته لا يردم واختير القول دون الفعل لسهولة وتيسره لكل احد
 ثم رويان ومكان وحديث عن ناقوس النصارى وبوق اليهود ونحوها
 لما قيل من المنفعة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والأماكن ولا تنال تناسب ما هو المقصود من العبادات بل هي باللهو واللغو واللعب أشبه وقد قال تعالى وما كان صلواتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية وذلك دمر لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة ايهما افضل قال الحافظ ثالث الاقوال ان من علم من نفسه القيام بحق الامانة فهي افضل والاقامة اذان وفي كلام الشافعي ما يوهي اليه واختلف بعضنا في الجمع بينهما فقليل بكرة وقيل خلاف الاولى وقيل يستحب وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى والاذان والاقامة مشروعتان لما تقدم وما يأتي من الاقامة مصدر اقام ونشرعنا الذكرا في لانه يقيم الى الصلوة قال الله تعالى واذا ناديت الى الصلوة اتخذوها هورا وولعيا ذلك بانهم قوم لا يعقلون وقال اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الية وعن ابي الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة اذنون ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان رواه احمد والنسائي وابن مبان والحاكم وقال صحيح الاسناد وعند ابي داود ما من ثلاثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان يخليك بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية وقد اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعد من ومنشأ الاختلاف ان مبدأ الاذان لما كان عن مشاورة اوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين اهل بيته حتى استقر بروجبا بعضهم فاقره كان ذلك بالابتداء ويات اشبه كذا في الفهم وايضا هو اعلام بدخول الوقت واصل مشروعيته لانه فمن كان بعيدا منفردا وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للاعلام في حقه وايضا هو دعاء الجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصور على
 وايضا قد سئل صلحهم عن الواجبات اليومية وغيرها ولم ينكر الاذان
 فيها ولم ينثر اليه صلحهم لاسيما وقد صرح عنه صلحهم انه قوله الاذان واكتفى
 بالاقامة يوما لمزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت
 الرواية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة
 اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من المخير وقالوا قد شرع فعلة قبل
 الوقت كاذان يلاذ قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احد وقال طائفة من العلماء
 بوجوبه وانه يسقط وجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو
 من هب العترة وعطاء واسد بن حنبل ومالك والاضحى ومجاهد
 الازاعي وداود وحكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد
 ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب احدهما عن الاخر فان تركهما
 او احدهما فسدت صلواته وقال الازاعي يعيد ان كان وقت الصلاة باقيا
 والا لم يعيد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر
 اجزأه ولغيره عن رقتة وروى عن ابي طالب ان الاذان واجب كالاقامة
 وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه
 انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية
 وقد عرفت ما اسدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل الموجبون
 بما تقدم من حديث ابي الدرداء وثوقا لواتر له الاذان والاقامة دلل الحديث
 على انه نوع من استحواذ الشيطان فيجب تجنبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يفضل عن العبادات الواجبة يفضل عن
المستحبة ويقال انما قال صلعم استخوذ عليهم الشيطان لان تشا هلمهم
في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلامة لتزكهم الجماعة وعدم مبالاةهم
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالحيلة فقد علم ان الشيطان عدو
الانسان يكره له كل خير فيثبته عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فابرد لاله
الحديث على الوجوب بوجه الخصوصي واستدلوا بقوله في حديث مالك
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نثر اقيما واجيب
بان ناسا كثيرين سألوا رسول الله صلعم عن الصلوة والواجبات و
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث انس المتفق عليه
بلفظ امر بل ان يشقم الاذان ويوتر الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله هل يقره ام لا وهذا وحده يكفي في صرف
عن الوجوب وايضا ايتاير الإقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها
خبر ذلك والقاتلون باليجابها لا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتاير الإقامة
وانه المتعين للوجوب والالزم من الاحاديث المؤذنة بشفعها والالزم حمل
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى الندب في شئ آخر وهو مرجوح
عند علماء الاصول اما قوله صلعم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق
ان شاء الله فحرام بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من
الجواب عن حديث انس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على
عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فانقلب

ذليلًا عليهم لا لهم وكن لك كونه صلعم ينظر إذا غزأ فأت سمع إذا فكف وألا
أغار فإنه لا يدل على الوجوب إذ لو سمع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الغزاة
عليهم أيضًا وهل لو كان كذلك يدل ذلك على وجوب التأمين في الصلوة
وكن لك لو سمع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وإنما فعله
صلعم هنا من باب التأنى التبصر لعل تقم أغارته على قوم مسلمين وأما
الملازمة من الهجرة إلى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الأداب و
المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك
مستحبات وإيضًا هذا غير مسلم على إطلاقه فقد ثبت أنه ترك ذلك يوم
المزلفة وقد تردد في حكم الإذان من أصحابنا الإمام محمد بن اسمعيل في الصحيح
والحق أن ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى يأتي ما يدل على الوجوب والله
أعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه أهل بلد قوتوا واهذأ على القول
بالوجوب أظهر للمكتوبات الخمس أي دون المندورة وصلوة الجنائزة و
العبيد والنوافل وإن شرعت لها الجماعة فلا يندب أن يكره أن لعدم
برحدهما فيها وإنما الوارد فيها أن يقال فيها الصلوة بجماعة وسيأتي ماله تعلق بهذا أن
شاء الله نعم قد ليس الإذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند
تغول الغيلان ونحو ذلك وأما الإذان لدفع الوباء والطاعون كما اعتاده
الجهلاء فلا أصل له في المشرع وسيأتي كل في محله أما كونهما مشروعين
للمكتوبات فلما تقدم ولما يأتي في ذلك أظهر من أن يذكر وقد تواتر
النقل ووثق الإجماع غلا وعلمه مقرر عيتهما أن لك ومن اذن أو أقام على صفة

واردة كفاها واجزأه الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها
اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فسميهم من اخذ
بكيفية دون كيفية ومنهم من اباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه
اولى من بعض عند تساوي المصلحة زمانا ومكانا وبالنسبة الى اهل المكان
اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الاخر
مباحا وفي الفقه قال ابن عبد البر ذهب احمد والشافعي وداود وابن جرير الى
ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندى انها كاحرف القرآن كلها شاف
كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول
بعض العلماء شعرا ليجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة
بل كل ما جاءت به السنة فهو واسم مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلاك ان يشفع الاذان و
يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم ابا محمد ورة الاقامة شفعاً شفعاً
كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن
اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عادى من يفعل هذا دون
هذا لمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التتار عليها
كثر التفرق والفان بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي
يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب
الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من
الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا او هذا وفي المغرب

تحيد المنتسب الى مالك يتعصب لمن هب عليه هذا وهذا وحروب
 الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكن لك حروب
 اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية
 ان الله وانا اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر فوجوه مستبشرين
 باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء
 السفهاء يحامون النصحاء على اخوانهم المسلمين ويبعدونهم ويوادون
 من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يحاربون ابي حنيفة
 والشافعي ويحاصمون لاجل عمره على مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم
 كاد ان يفتى ويتعدى اى شئ يضرب نالوا لم يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم
 السيد المرتضى واليا فنى ينبغي لنا ان تبلغ جهده نال بقاء اسم محمد صلى الله
 عليه وسلم وشريعته الحق الباهرة ولو باى شعب من شعابها وتفهم
 الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا
 مسلمين ونحاضد هم على اعداء الدين فكل ذلك من التفريق والاختلاف
 الذى فحى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عنه وكل هؤلاء المتعصبين بآل اهل
 البيت الطين وما تهوى النفس المتبعين لا هواء هم واباء هم بغير
 هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تحتمل هذه الفتيا
 لیسطة فان الاعتصام بالحجة والاتباع من اصول الدين والفرع
 المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدم فى الاصل بخفض النوع
 وجهه المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل ينسكون

قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صريح فيما ذكرناه وهذا لا قام
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات
 هذا الحديث من التشنية ويجوز ان يكون في رواية مسلم وسياقها
 يجزئ ان لا يثبت ان لا يثبت الاذان ويوتر الاقامة ولان الزيادة من الثقة
 مقبولة ولا نسلم انما رخصة وقال ابن ربيع التكبير من ايها الشافعي وابو حنيفة
 واسمى وجهه من العلماء ويدل على ايناس الاقامة بحديث الشافعي قال امر بلا
 ان لا يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا اقامة متفق عليه وقد استشكل عدم
 استثناء التكبير في الاقامة فانه ينبغي كما قد مناه والجواب ان شرباً بالنسبة
 الى الاذان فانه في الاذان امر بجمع وبغزل النظر عن هذا التوجيه فان تشنية
 التكبير فيها قد ثبتت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجهه من العلماء الى ان
 الحفاظ الاقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها وآخرها و
 لفظ قد قامت الصلوة فانها شئ متني ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين مرتين و
 الاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والشافعي
 جوي بانه العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى اقصى
 بلاد الاسلام ان الاقامة شرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما لكافان المشهور عنده انه لا يكررها وذهب
 الشافعي في قد يرفع يديه الى ذلك قال النووي ولما قول شاذ انه يقول في
 التكبير الاول الله اكبر مرة وثلاثين مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الإقامة إحدى عشر كلمة
 عمر بن الخطاب وابنه وانس واكتسب البصري والزهرى والاوزاعي واحمد
 واسحق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعمر قال
 بافراد الإقامة سعيد بن المسيب وثرثرة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية
 والثوري وابن المبارك واهل الكوفة الى ان الفاظ الإقامة مثل الاذان
 عند هدم من زيادة الإقامة الصلوة هي دين واستدلوا بما في رواية عبد الله
 بن زيد عند الترمذي وابن داود يلة ظ كان اذان رسول الله صلعم شفعا
 شفعا في الاذان والإقامة وآجبهه عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يروونه من انقطاع ويتفقون به الحديث
 بعض القوة واستدلوا بما روي عن عتبة بن ربيعة عن سويد بن غفلة
 ان بلا كان يثنى الاذان والإقامة وادعى انما كره فيه انقطاع وقد اجاب عنه
 الحافظ بان في رواية البخاري سمعت بلا لا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث
 ابى محن ومرة ان رسول الله صلعم عليه الاذان تسع عشر كلمة والإقامة سبع
 عشر كلمة وقال الترمذي عن ابي حنيفة عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة
 هذا انبأني عن ابي حنيفة ان الإقامة تسعة وتسعون كلمة لا تسعة

واحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين
لكن احاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تلخيص
تاسر يجر بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان
بها على اى كيفية واردة يكفى ويجزى وانما اخترنا ان الاولى ما ذكرناه لرحمان
الاحاديث وكثرتها ولا نعليه عمل اكثر سلف الامة ولا نبلالا لم يزل موزنا
ولم ينقل انه لقن غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة
هذه هو انشبه شئ باختلاف في قراءته القران فلا معنى للقول بالنسخ ولا
تقدمه التاسر يجر ولا تاسر يجر واذا كان كل من ذلك كاف شاف فالاولوية بما ذكرناه
لا ينبغي ان ينادى ثانيا من ادعوا ذلك ان من حاول القول بالنسخ لا يتم
ما ادعوا واذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك مراده صلعم في
اقرأة القران على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضح ومخجوه اكثر وعمل
به اكثر المسلمين فالخذ به احوط لاطمينان القلوب باقوى الخبرين دون
الضعفهما فان قيل ان تثنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا فرق
بين قبولها وبين تقديمها على ما هو اصح منها بوضوح ذلك ان بلالا هو المؤذن
انما اتى لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد انه منعه عن
ذلك وابو محمد وسرة علم رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له
لكونه واذا كان هذا ايقير كذا او هذا ايقير كذا او كان احدهما اكثر اذنا له
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدهما اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولهما اصحهما والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذا الفقت
الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد ثقله فمعنى
للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صححت اقامة اخرى اصح منها استدلال
وكان العمل بهما في زمنه صلعم حاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى
كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم وليستحب
الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا
قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر
خفاؤهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية
وراءه سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما و
قالت الاحناف يعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان
مارواه ابو محمد ورة تعليمه فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد ورة
كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستفاض عن ابى محمد ورة
ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تعليمه فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه
ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد ورة لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات
ليعلمه ما كان لا يقدر على نطقه والتلقظ به بعد التكرار فظنه ابو محمد ورة
ترجيعا ساخا ان يقال انه كان تعليمه لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذا المكان في غاية البعد فإنه لا ينبغي أن يظن من سائر هذه اللفظ
القديم يأتي عن ورقة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله العربى القم لان
ذلك يودى الى القدح في دينه ورسوله بالحق والجملة فان من لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعليمه اياها اربع او خمس مرات كيف
تصح سابقته للاسلام قيل التعليم وهل يعقل ان العربى القم البلدى
الشرىف بل من عرف شيئا من لسان العرب يحتاج في النطق بما هو كالشهادتين
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليميا فينبغى
التكرير في الحيلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيلتين ايضا الا بعد اربع او خمس مرات
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان
هذه التكرار كان ترجيعا لا تعليميا وايضا لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السعى الحفظ النسي
ان تكرر له جملة واحدة لا جملتان فيما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و
التصلب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويورد ما قالوه ما روى عن ايضا
ان النبى صلى الله عليه وآله الاذان تسع عشرة كلمة قال في المنتقى رواية الخمسة وقال
الترمذى حديث حسن صحيح وهذا ابعين ان الذى فهم انه ترجيعا هو
ابو محمد ورواه وقوله تسع عشرة كلمة لا يصح الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين
اربع مرات وايضا وفعل ذلك كما روى وفهم في حقه النبي صلى الله عليه وآله

صلعم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا ذكر
عليه ويقال للاحناف ان ما رويهم في شفع الاقامة كلها لا يسلم من مقال
مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما روي فيها عن ابي محن ورقة فاذا جوزتم
عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن لخصمكم ان يحمل ما روي عنه فيها من
التكوير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باهر
النبي صلعم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فبهذه التوجيه
يطابق ما رواه ابو محن ورقة بما رواه بلال ومن حمل التكوير فيها على التعليم
لا يلزمه ما لم يكم من القديم في الصحابي العربي القمبان يقال كان مرعاة
النبي صلعم في كلامه وتعليمه ان يرد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة
فهو لما كرر الفاظ الاقامة كلها كان جريا على عادته المتألوفة تعليما اذ الاصل
معلوم في الاقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكررها فيه الا
الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكوير فيه مقصودا ونحن لانقول
بان شفع الاقامة غير مشروع وانما بينا ضعف ما قلناه وما حملوا الحديث
عليه ثم تناقض كلامهم وسنألف ما يه استدلوا بهم والتكوير في اذان الفجر
لما روي عن ابي محن ورقة ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله
وقال فان كان صلوة الصبح قلت اللهم صلوة بخير عن النوم الله خير من
النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله سر واه احمد و ابي داود وابن حبان
والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه اخر وصححه ايضا ابن
خزيمة ورواه بقى بن مخلد كن في النبيل وفيه وروي التكوير ايدها اطيراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر ^{رضي} بلفظ كان الاذان بعد سجد على الفلاح
 الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن
 خزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤمن
 في الفجر سجد على الفلاح قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس
 البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم
 النخاس عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشرعية التشويب عمر بن الخطاب
 وابنه والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و
 احمد والشافعي وابو ثور ودارقطني واصحاب الشافعي وهو راي الشافعي في القديم
 ومكرهه عند في الجليل وهو مروي عن ابي حنيفة واختلفوا في محله
 فالنس يرى انه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحبه في غير الصبح فلم يأت
 بهجة ومن انكره معلقا لا محاديت ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما
 قد مرنا وما ينكر في سجد على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب

السنن بغير ما ليس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها
 اي اذنتي والترسل في نادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين
 رخص للمأخضين ومن ثم استحبه ان يكون الاذان في مكان عال بمكان الإقامة
 وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث
 محمد بن ثيه رواه الترمذي وضعفه والحاكم ومالك الى تعميمه عن جابر رضي
 الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلا ل اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاصح
 (في البيت) ذكره في المسند كونه واخرج الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نؤتى الاذان ونحذر الإقامة أخرجه
 الدارقطني واخرج الطبراني من وجه اخر عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمر بذكر الله قلته وعلى ذلك اتفق العلماء ولم نعلم فيه خلافا وعليه
 حمل الامم خلفا عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الاحاديث
 ويرفع صوته به كحديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة
 الا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة ان اباسعيد
 الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك وباديتك
 فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه احمد والنسائي وابن ماجة قلت وهذه فضيلة عظيمة
 يشهدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في
 بيته من بين نسائه واولاده يرفع صوته بالنداء امر لا يرفع له لاي شيء
 للصلاة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا اذن كوفي ذلك اثم
 وقد رأيت في ذلك جوابا لادري ان كان ابن ابيته لشيئا ابن القيم وشيئا
 شيخ الاسلام انه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويعزر بغيره لان
 في النداء اى الاذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فاذا كان لا ياذن
 لاحد في الدخول للصلاة فلا ينبغي ان يرفع به صوته والحال هذه وليس
 في ذلك مخالفة للحديث لا اختلاف الموردين اذ حديث ابى سعيد فيمن

هو بآدية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركتة في الجماعة بخلاف
الاول فان قوله يخالف ظهيرة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد
يؤذن وايضاً هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق
انه لا يرفع اذ لم ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل
ان احداً منهم اذن بل قد نقل انه لم يأذنوا وصلوا من غير اذان و
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام بدخول الوقت
ولان اشرع فيه رفع الصوت اذ قد رما يرفع صوته يزيد في الاعلام والنداء^{عط}
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك
لئلا يشكك على الناس ولئلا تنقم الجبهة والنساء في المغالطة وتظن
بحجبي وقت صلوة اخرى ولان ذلك زيادة في المشرع وما كان عليه السلف
بلا دليل ولو اكتفى بالاذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفيننا لكنه لم يوجد كتب
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والاسود وصلوا بغير
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص
تكفيناً وان يؤذن قائماً مستقبلاً ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى
عنقه عند الجملة ولا يستدبر اماً كونه يؤذن قائماً فانه الما ثور

سلفاً وخلفاً وكثير الصيحين ثم في ليل فنادوا ولم ينقل ان احد اذن قاعداً
وكن لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى
يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن
زيد فقال يا رسول الله اني رأيت رجلاً نزل من السماء فقام على
جذم حايط فاستقبل القبلة فان كرا الحديث وهو عند ابي داود من رواية
عبد الرحمن بن معاذ واخرج ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن
سعد القرظ حدثني ابي عن ابيائه ان بلاداً كانت اذا كان استقبال القبلة
كن في نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلاداً كان ينزل الاستقبال
في بعضه غير الجيعلتين فمع مخالفة لما تروى عمل الكوفة ضعيفاً فالحديث لعل الكوفة ظاهرهما
مخالفة لما تروى فانه نقل في الصحاح انه يلوي عنقه او ينحرف في السجعات
فقط لم ينقل انه يلوي راسه في غيرها ولا معنى للانحراف ان كان مستقبلاً
القبلة باذانه نعم لا بأس باذان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك
والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخره فالحديث ابي حنيفة رضي
وفيه فاذا نزل فجلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على
الصلاة حتى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا يروى في داود من ايت بلاداً خارج
الى الاربعة فاذا نزل فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لو ان عنقه يميناً و
شمالاً ولم يستدبر في رواية رأيت بلاداً يؤذن ويدبر اتبع فاه ههنا وههنا
واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلام ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت
بلاداً يؤذن يتبع بغيره يميل راسه يميناً وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا امرأة ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في
 مستخرجيه بزيادة رأي ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعاه في اذنيه وكذا
 رواه البزار وقال البيهقي الاستداس لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستداس
 الضعيفة بان من اثبت الاستداس عني بها استداس الراس ومن نفاها
 عني استداسه الجسد كله وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاما
 طويلا على حديث ابي حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت انتبعم فاه ههنا و
 ههنا يريد يميناً وشمالاً فيه دليل على استداس الراس للمؤمن عند الدعاء
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالكلمات واختلفو في موضعين احدهما
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلتي القبلة ولا يلتفتن الا بوجه دون
 بدنه او يستدبر كله الثاني هل يستدبر مرتان احدهما عند قول حي على الصلوة
 حي على الصلوة والاخر عند قول حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يميناً ويقول حي على
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يميناً ويقول حي على الفلاح
 ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وهذان لاصحاب الشافعي
 وقد يرحم الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول ان ترى قلت
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذان لان
 التفات يميناً وشمالاً يدل على انه متوجه الى وجهة ما وانه محافظ على ذلك
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى بوجهه الا ضرورة الداء وهو الكجعتان ليس

للمسلم وجهته غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتفات عليه الاستدراك بما سواه
 قد ميه ويشترط فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضحك يسيراً اما الترتيب
 فلا تبا عن التقدير والتأخير فيها قلب للمشتدع وهو مخالف لامر الله واشادة
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اى هو مرد فالاذان المنكس ليس من
 امره وهو مرد اى مرد ود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى و
 الضحك اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصغير وغيره
 قال فى الصغير باب الكلام فى الاذان وتكلم سليمان بن صرد فى اذانه وقال
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيم وذكر عن ابن عباس امر
 المؤذن اذا بلغ حى على الصلوة ان ينادى الصلوة فى الرجال وكان يوم
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير معنى انها
 عزمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذن اى الكراهة
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى عليه
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفى المنهاج من كتب الشافعية ويشترط
 ترتيب الاذان وموالاته وفى قول لا يضر كلام وسكوت طويلان اما اليسير
 فلا يضر ويكره وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال فى الفقه عن اسحق
 ابن راهويه يكره الا ان كان فيما يتعلق بالصلوة اى كما روى عن ابن عباس
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع فى ذلك الداؤدى

فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من
جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بان نقول قوله
الصلوة في الرحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان
الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز
ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال للمؤذن
يا عبدا لله وخصه لكرم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك
انه قد روي الاصلوا في رحالكم كن ارمى مرفوعا وفيه زيادة على قول
ابن عباس الصلوة في الرحال وروي انه قال في بعض الاحيان ومرفوع
فلا حرج وقد صح ذلك وهذا يدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان
المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من
الفاظه المشروعة لم يجز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها
وهذا ايروما قال الداؤدى ويبدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك
الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى في يدل عليه لا محالة
ونشرط المؤذن الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و
القامة مثله بلا غلط وذلك للاتباع ولان صوت المرأة عورة ويخشى
منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه ليس فيه
رفع الصوت ولانه تولية وقد قال صلعم لن يقلع قوم ولوا امرهم امرأة
الحديث ولانه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد ولانه يحتاج
الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن الكائنات

ناقصات عقل ودين والحكميناً طياً لا غلب فلن اقمتم اذان النساء لجماعة
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا
 ينبغي المنع بل الجواز هو الرأى وكذا لك اقامة المرأة في جماعة النساء حين
 يصلين وحين ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة رضي الله عنها كانت تؤذن
 وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخويها الحاكم في المستدرک وسكت
 عنه أما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة ورقة مؤذناً
 وامرأته ان تؤم اهل بيته كما سيبيعي في بحث الامامة فلم يجز لها الاذان ولو
 لا اهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدي في الكامل والا صبرها في
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابي بكر مر فوجا ليس على النساء اذان و
 لا اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن
 في سنة حكمة بن عبد الله الايلي مازول وانكر ابن الجوزي في التحقيق
 هذا الحديث وقال حكي اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مر فوجاً انما هو شئ يروي عن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الاممي والصبي المميز والمحبوب
 والعندين والمختنث اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم
 الاعتماد على خيرها واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفاً
 ذا امانة ومعرفة بالوقت او مرصداً لا علامه به لان ذلك ولادة فيشتد
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم من السلام بخير
 طهارة قال اذان من باب اولى واحرى وليس ان يكون صبيته حسن الصوت عدلاً

اما كونه صبيته فالحبر الصحيح انه صلعم قال لرائي الاذان في النوم القه
 على بلال فانه اندي صوتا منك اي ابعد مدى صوت وقيل احسن
 لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وارغب للضرورة العدل
 يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لا سيما اذا كان يؤذن
 على محل مرتفع كالمنابرات ونحوها وشرط الاذان ايضا دخول الوقت
 واوله افضل الا في الفجر فيشرع له اذانان واحد قبل الفجر والاخر بعده
 اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور
 النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على ان المشرعية
 انما هي لدخول الوقت والاعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يجوز قبله
 وقد حكى الاجماع على ذلك ولا نه يؤدي الى الالباس والتجهيل وقيل انه
 اذا امن اللبس لم يحرم لانه ذكر اما كونه في اول الوقت افضل فالحديث سمة
 قال كان بلال يؤذنا اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم
 فاذا خرج اقام حين يراه راءه احد مسلم او يود او ذوا النسائي قال في النبل
 قوله لا يحرم اي لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان
 عند دخول وقت الظهر يدون تقديرو ولا تاخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر
 لما سياتي انه في وقته فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر يشرع له
 اذانان فالحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنع احدكم اذان بلال
 من سحرة فانه يؤذن او قال نيا دي بليل ليجمع قائمكم ويوقظ نائمكم قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي قوله ليجمع معناه يرد القائم اي المتعبد

الى راحته ليقوم الى 'صلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى
 الصبأ م ويوقظ الناس ليتأهب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهز وعن
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزىكم من سحوركم اذان
 بلال ولا يباح الا وفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضها
 رواه مسلم واحمد والترمذي ولفظها لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق
 عليه ولا احمد البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان حديث
 ابن عمر المذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار ورواه عنه
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غير
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين
 بما حاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبا بين بلال وابن ام مكتوم
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منها لا يجوز على الصائم
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجوز ابن حبان لذلك و
 لم يبداه احتمالا وانكر عليه الضياء وغيره انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجم اليه والاقرب ما ذكرناه
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبل يرا حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن امر مكتوم قد دل على ان اذانه كان يقم قبل
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه
 الحافظ بان ابن امر مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم بالملازمة فلا يشتركه فيه من لم يكن
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعتراض
 ابن التيمي ليس في محله وغيره اورد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث
 ان بلاه لا ينادى بليل يقتضى ان نداء ابن امر مكتوم لا يكون بليل وهذا
 من دقة فهم الامام البخاري فاعتراض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة
 وانما هو في الحقيقة استشكل لما دل عليه الحديث محصله انه اذا كان
 غاية الاكل ابتداء اذان امر مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن امر مكتوم
 يقم قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية
 اخرى ان ابن امر مكتوم كان رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له اصبحت
 اصبحت وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اباح لعامة الناس والنساء اللاتي لا يعرفن الفجر الاكل الى اذان ابن
 امر مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية الاكل لا طلوع الفجر وكان ابن امر مكتوم
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة
 وهو من هب الجمهور وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه يكتفى بالصلوة
 والحق انه لا يكتفى به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلام للوقت واستدل
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبلاول لا تؤذن حتى يستبين
 لك الفجر هكذا او مد يد عرضنا قال في نصب الراية اخبرني ابو داود عن
 طريق شداد عن بلاول وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخبر
 ابو داود عن حديث ابن عمر ان بلاولا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم
 ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين
 المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في الصحيحين لا سيما
 مع اشعار الحديث بالاعتناء واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه
 الكبار الائمة كاسم والبخاري والذاهلي وابي داود وابي حاتم والدارقطني و
 الاثرم والترمذي وجزموا بان حماد اخطأ في رفعه وان الصواب وقفه
 واما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفقه انه مردود لان الذي يصنعه
 الناس اليوم (من الترجيع والتذكير بالرائع في الحرمين الشريفين) محدث
 قطعاً وقد تظاهرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على
 معناه الشرعي مقدم وكان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية لحديث
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث أبي هريرة يبيح بن عباد
 ابن شيبان عن جده شيبان قال تسحرت ثم اتيت المسجد فاستندت
 إلى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ايحيى قلت نعم قال هلم إلى الغل اعقلت اني
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنا هذا في بصره سواد
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج إلى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن
 حتى يصبح اسناده صحيح ونحن نجيب عن ذلك بأنه وان كان صحيحاً من حيث
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحاً فهو ليس بأصح وأصح ما روى
 في الصحيحين وايضاً اذا لم يكن قاسراً يجر لهذا وهذا فلا يصحار إلى التمسك و
 لا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه ببعض اذا امكن الجمع وهو ممكن ههنا
 بان نقول اذا كان الثاني والاول نوباً بين بلال وابن امر مكتوم كما عرفت
 مما قد منا فيحتمل ان تكون هذه الواقعة جرت حين كان بلال فامور على
 الاذان الثاني وكان اخطأ في بعض الاحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم
 وما يظن انه اصرح من ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين
 قال الحافظ واسناده جيد وضعفه الامام احمد قلت وهو لا يعارض ما في
 الصحيحين مع ضعفه لاحتمال ان تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه
 غير ركعتي الفجر وهذا متعين في الجمع واصرح من ذلك كله ما روى الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبره ابو الشخير
 باسناد صحيح قلت ومما في الصحيحين امرهم ما روى في هذا الباب وهو نصر
 في المسئلة ولا يمكن تاويله الا بطرحه واهماله مع العلم بعينه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا يجتزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة رحمهم الله
 ولعل لابن حنيفة رحمه عن ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال
 كما قال الحافظ في الفقه انه في اول الامر لم يكن له صلوة الا مؤذنا واحدا
 فان بلاه كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبي حتى يطلع
 الفجر كذا في الفقه وفيه وعلى ذلك تفيد رواية عروبة عن امرأة من بنى النجار
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا راي الفجر
 تمطأ ثم اذن اخبره ابو داود واسننه حسن ثم اراد فباين امره فكتوم
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الاولى ثم في اخواله اخرا بن
 امره فكتوم لضعفه ووكله من براعي له الفجر واستقر اذان بلال بليل وذكر
 سبب ذلك فان شئت فارجع اليه والغرض هنا ان كان الجمع وقد عرفت
 فالصحيح اليه معين على ان احاديث الصحيحين متبينة وحديث عائشة
 هذا انا في وقد تقر ان المثبت مقدم على الباقي لان عند زيادة علم
 فعلى كل تقدير ولا وجه للقول بعدم مسترعية اذان بلال مع الفجر
 ليرجع قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مدفع كان الناس
 اذا علموا اذانين وغاية كل منهما غاية الاحقر لم يبق التجهيل قد اختلف
 في وقت الاذان الاول وفي انبيل قد روي ما ينسب بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن امر مكتوم الا ان يرقى هذا ويترى هذا وكان
 يؤذنان في بيت مرتفع كما اخرج ابو داود قلت ويمكن انها قالت في الحديث
 الذي رواه الاسود عنها وقد قد مناه انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذا انه بعد نزول الاول
 بلا فصل كثير فظنت ان كلامهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذه امع ما تقدم
 يزول الاشكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه
 قرب الفجر الصادق وقبله وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم
 حيث قال ينادي بليل لي رجع قائمكم ويوقظنا ثم كراي لصلاة الصبح واذا
 كان شرع لذلك فلا يتجاوز به عنه والالزام الا ببيان بالمشروع في غير ما شرع له
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشرع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خيرا الامور السالفات على الهدى و
 الاقتصار على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عباده الذين
 اصطفاه والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير
 في دخول الوقت ولو تخاصموا على اذان قد علم انداهم صوتا وان استوا
 اقرع بينهما اي اذا لم يوجد شيء من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدة وتحذ ذلك من شرائط المؤذن وكالاته اقرع
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع
 بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا
 الحديث ويؤذن للفائتة ويقيمون وان كان عليه قوائت اذن للاولى فقط و
 اقام لها ولكل صلاة بعد ما لحديث ابي قتادة في قصة نومهم عن صلاة
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم صلى الغداة فصلى كما كان يصلي كل يوم رواه احمد مسلم
 والحديث صرح في مسئلتنا هذه وفيه فوائد سياقي بيانها في قضاء
 القوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم امر بلال فاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحديث رواه
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال
 فاذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام
 فصل العشاء رواه احمد والنسائي والترمذي وقال ليس باسناده بأس
 الا ان اباعبيدة لم يسمع من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري
 عند احمد والنسائي ورواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح
 جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادى والقاسم والناصر وابو حنيفة واسم
 ابن حنبل وابو ثور قال مالك والا وذا عى وهو قول للشافعى له قول روجه
 اصحابه باستحياب ذلك واحتج المانعون بانه لم ينقل فى قضائه الاربع
 واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووى فى شرح مسلم واما ترك
 الاذان فى حديث ابي هريرة وغيره فجاوبه من وجهين احدهما لا يلزم من ترك
 ذكره انه لم يؤذن فلعلمه اذن واهمله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يهمله
 وعلم به ورثاه كما ذكرناه والثانى لعلمه ترك الاذان فى هذه المرة لبيان جواز
 تركه كذا فى النيل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع
 الاذان او الاقامة قال مثل ما يقول فى الكل وان شاء ان يقول عند
 الحيعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادها
 وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك
 صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث
 ابى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفى
 المنتقى رواه الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصاص الاجابة بمن سمع حتى
 لو راي المؤذن على المنارة مثلاً فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه
 ليعدا وصحوا وثقل سمع لا تشرع له المتابعة كذا فى النيل نقلاً عن النووى
 ويبدل على الصورة الثانية من صور الاجابة حديث عمرو بن الخطاب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال
 احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال تشهد ان محمداً رسول الله قال تشهد ان محمداً رسول الله ثم قال
سبح على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سبي على الغلام قال
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه
من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر
ابن حوشب عن ابى امامة او عن بعض اصحاب النبي صلعم ان يلا ولا
اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله
وادامها وقال في سائر الاقامة نحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه
ابوداود كن في المنتقى قال في النيل في اثناء الكلام على حديث ابى سعيد
المتقن والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين
وغيرها وقد ذهب جمهور الى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد ذهب جمهور الى تخصيص
الجعلتين بحديث عمر فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدل الجعلتين واما في الجعلتين
فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر ربما يجهل ان يكون ذلك من
الاختلاف فيقول تارة كن او تارة كن او يجهل ان السامع يجمع بين الجعلتين
والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقلوا والتعب
بالقول وعدم كفاية امرار الجاوبة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول
عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في
جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الى ما يتحتم
يفرغ وقيل يجهل الا في الجعلتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلافة قليل و
القول بكراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث
ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة
السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجازى فيه ان هذا الشغل مجتنب
شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان انا في
الصلوة والقياس على راحة السلام لا يصح اذا السلام ورحمة يتعلقان بالمعاشرة
مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب
ولانه صلى الله عليه وسلم غلب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على التزك ولا اصل
الاذان سنة فيكون ردة سنة ايضا ويقال على الوجه الاخير ان رحمة السنة
لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة ورحمة واجب ولا يستحب تقبيل

الايها مدين ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمدا رسول الله
كما اعتاده الجهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث ولا يجب انهم يلومون
على من لم يفعل ذلك ويتركون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الحديث
عن بعض الصالحاء هذا التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم

وعند الفراغ منه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلوة القائمة ات محمد الى الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي
وعدته او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق
وكلمة التقوى احبنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و
امواتا هكذا في الروايات الصحيحة اما جملة انك لا تخلف امة عاد

في الدعاء الاول بعد قوله وعده فلم يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الوسيلة
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو من
 سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رحاه الجماعة الا البخاري
 وابن ماجة وما ذكرنا من الدعاء الاول رحاه الجماعة الا مسلماً وقول الذي
 وعده في قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقام محمود اقال بعض العلماء
 وهو هنا اتفاقاً مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمد فيه الاولون
 والآخرين انتهى ويجهل في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتهم وقطبيعة
رحاه كحديث الش بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد
 بين الاذان والاقامة رحاه احمد وابوداود والترمذي وفي النيل خارجاً ايضاً
 النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيافي المختارة وحسنه الترمذي
 و رحاه سليمان التيمي عن الش بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى
 بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة
 وقد روى من حديث سهل بن سعد رحاه الساعدي رحاه مالك عن ابن ابي حازم
 عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل رحاه اتردد عليه
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقوفاً
 ومن فواتحه الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه اثر او قطيعة منهم كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر
تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعدة وهو وبعد بين الاذان والاقامة
منها ما سلف ومنها ما اخرج به مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي حسنه
وحديثه الصحيح من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال
حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا
عبد الله ورسوله رضي الله عنه وارضى عنه وبارك في رسوله وبارك في
آله وصحبه وسلم ما اخرج به ابو داود والترمذي من حديث امرئ القيس قال سمعت رسول الله
صلعم ان يقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبال ليلك واديارها رأت
واصوات دعائك فاعف عني وقد عين صلعم فاندحويه لما قال لدعاء بين
الاذان والاقامة لا يرد قاله فيما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام
ادعية غير هذه لا انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة مجلسة او
صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله
صلعم قال لقد اتعجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجوت ان اراك
من اهتمامك رايت رجلا كان عليه ثوبان اخضرين فقام على المسجد فاذن
ثم قعد فعدت ثم قاه فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلوة وذكر الحديث
رواه ابو داود وذكر لها في النيل طرقات كثيرة صحيح بعضها ابن حزم وابن دقيق
العيد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا من شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين يشمل المفروضة ولا يمكن فيه التخيير
 وقد توارج شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر ^{بالشمس} والقمر
 والقمر يحتل ان يكون اطلق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا فى الفتح وفى الصحيح
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب
 النبي صلعم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذا يصلون
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن نحلة وابوداؤد
 عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين فيه للتعظيم
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا ينفع قول من زعم ان الرواية المعلقة ^{بها} رخصة
 للرواية الموصولة بل هى مبنية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بمجاسة او صلوة فى اى
 وقت صلوة كانت وكن اعد اذان المغرب قبل صلواته والى ذلك ذهب
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا فى الفتح وذكر من منع منها قبل
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العري فاختلف
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد بعد هم فرد وديقول محمد بن نصر المروزي
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين
 قبل المغرب ثم اخرج ذلك باسناد متعدة واطال فى ذلك رحمه الله وانت
 ترى ان ذلك متقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم بما رأى من ذلك يدل

على الاستحياء ومن ادعى النسبة فلم يأت بحجة تصلم لذلك والمثبت مقدم
على المناقش لان عند زيادة علم وخالف الاحتاف حديثي التبا في الصلوة
قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حنيقة في الصلوة والجلسة نقل
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم اسر لهم
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون
انهم من اهل الحديث ثم يقتدون بسبيل الاحتاف في هذه المسئلة و
يتكبرون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو
يقيم او من اختاره الامام والافرق وذلك الحديث زياد بن الحارث الصديق
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صدا اذن قال فاذنت
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة
فاراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم اخو صدا فان من اذن
فهو يقيم قال في المنتقى في اة الخمسة الا النسائي ولفظه لا جد هذا الحديث
في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن النعمان الا فريقي قال الترمذي لما نعرفه
من حديث الا فريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديث الا فريقي قال رأيت
محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحازمي في كتابه الناسخ
والمنسوخ واتفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غير ذلك ذلك جائز
واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر متسع ومن رأى ذلك

واكثر اهل الحجاز وابو حنيفة واكثر اهل الكوفة وابو ثور قال بعض العلماء
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حديث ان يتولى الإقامة
 واحتم القائلون بعد م الفرق بالكديث الاذني والاخذ بحديث الصدائي
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الاذني كان اول ما شرع الاذان في السنة
 الاولى وحديث الصدائي المأثر بعد بلائك فاذا اذن واحد فقط فهو الذي
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فالامر الى الامام فيما يختار وكذا
 لو اذن واحد فقط وراى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعين اذا كان الامام
 هو الامار اوراتب والا فمن اذن والاخير اذا ترتبوا والقرعة اذا اذنوا دفعة
 وتشاخوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويدل على ان
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى الاذان
 قال فجمعت الى النبي صلعم فاحبرته فقال القه على بلال فالقيته فاذن
 فاراد ان يقيم فقلت يا رسول الله ان رأيت فاريد ان اقيم قال فاقم انت
 فاقام هو واذن بلال رواه احمد وابوداود وفي اسناده محمد بن عمر الواقفي
 الانصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث
 الافرقي وقد روي له شواهد وهي ضعيفة ايضاً وأشار في النيل ربهذا
 الحديث منسوخ بما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأينا ان طريق
 الجمع اولى من العدول الى القول بالتسليم وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى
 اختيار الامام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لاننا نقول ان من اذن فهو حق

بالاقامة بالنسبة الى مقير آخر واما اذ راى الامام تقدم غيره لها المصلحة فله
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها
 غيره اعنى الرويا فالحاق غيره به مع الفارق لا يجوز كذا فى النيل ملخصا
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك الليلة
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فلم يستمر وتقدم
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلى الله عليه وسلم
 وقد رأى صلى الله عليه وسلم جبرضا طرأ اولى حيث ظن ان له الحق فى اقامة لا جبر
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قام بها اذا وجدت كان الامام ان يختار
 من قامت به للاقامة وهذا اظهر وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستفهام
 حيث لا يختار الامام اولم يكن هناك امام راتب وقد اذ نواذ فحة وتشاخوا
 فلما تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع يستهمون فالحقنا الامامة به
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين
 انما يقول انا اذنت فالاقامة حقه والقرعة تباين ان اذان هذا هو المعتبر
 فيستحق ان يتقدم للاقامة والقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر حتى تترتب عليه الاقامة واذا كان
 يكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بما هو الامام
 نطقا وعرفا وذلك مستفاد من عمل المسلمين فى زمانه صلى الله عليه وسلم وبعد الى
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد اقم ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بامر ولو كان امره عرفا كان عرفا اذ دخل المسجد
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويدل على ذلك حديث جابر
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يقوموا الا اذا راوا الامام وان كان حاضرا فحتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة
 الاولى هو اختيار البخاري من اصحابنا وهو الحق قال في صحيحه باب متى
 يقوم الناس اذا راوا الامام عند الاقامة فالترجمة مشتملة على استقراء
 وجوابه وتولية اذا راوا الخ جواب الاستفهام وقد فهم الحافظ وغيره ان
 هو الاخرى بحال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها التحريم بشرط
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر بن يحيى بن
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى ترونى خرجت اليكم
 وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام
 الناس حين تقام بحدود الا انى ادى ذلك على راحة الناس فان منهم
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصبح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم
 لا نقول اننا لا نقول ذلك على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلى
 الله عليه وسلم في الصلاة فخرجوا من بين يديه فخرجوا من بين يديه

ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيميل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم
 هذا سبباً للنهي في حديث ابي قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث
 ابي قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروه بعد الاقامة
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ وازالت
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كان الإمام
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن الشافعي انه كان يقوم اذا
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن
 منصور عن طريق ابي اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال حي على الصلوة عدلت
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن ابي حنيفة يقومون اذا
 قال حي على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وحديث ابي
 حنيفة عليهم ويرد قول ابي حنيفة ما روى من فوجاً انه اذا قيل قامت الصلوة
 قال صلعم اقامها الله وادامها كما هو ولا يعجلوا وليا قوا اليها بسكينة ووقار
 لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم الاقامة فامسوا الى
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تترعوا فما ادرى كيف فصلوا وما قالكم
 فامسوا رواه البخاري وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما هم بها في ابواب
 الصلوة ان شاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحييم وان طال
 الحديث الشافعي قال اقيمت الصلوة والنبي صلى الله عليه وسلم ينادي رجلاً في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين الإقامة
 والحرمان اذا كان الحاجة اما اذا كان لغیر حاجة فمكروه وفيه رد على من اطلق
 من الخفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير
 وفيه عن ابی هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم وهو جنب فقال على ما كنتم فرجتم فاغتسل ثم
 خرج وراسه يقطر ماء فصلى بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا
 بالقراءة حيث عادوا غتسل وخرج والماء يقطر من راسه واذا كان
 مطرا او برد شديد او ريح عاصف او نحوها قال المؤذن اصلوا في الرحال
 وفي الصحيحين عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ثم قال
 صلوا في رحالكما واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم
 يقول على اثره اصلوا في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر
 قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره
 صريح في ان القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس
 وخطبته في يوم رزق فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة
 في الرحال فتطو القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني
 وانها حزمة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ المؤذن حي
 على الصلوة فامر اي اراد ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرحال
 بدلا عن الحيعلتين وينبغي ان يقال الامر ان جاء ان كما نص عليه الشافعي
 لكن بعده احسن ليتم نظم الاذان كن في القبة ملخصا من بابين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفقه بان يكون
 معنى الصلوة في الرجال رخصة لمن اراد ان يترخص ومعنى هلموا الى الصلوة
 يعني الحيعلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و
 استشهد بذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منكم في رحله وعند الشافعية
 ان الرمي عذر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزق
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى المليلح عن ابيه اثم
 سطر وايضا فرخص لهم ان في الفقه ببعض زيادة وقال لم ار في شيء من
 الاحاديث الترخص بعد الرمي في النهار صريحا لكن الغياص يقتضي
 نجاته قد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهرة اختصاص ذلك
 بالسفر ورواية مالك عن نافع الرقية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقه
 بغير اخذ الجمهور نكنا قاعدة حمل المطابق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك
 بالسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر ومن لا تلحقه
 ولا يشترط اجرة على الاذان لحديث عثمان بن ابي العاص قال خروا عهد
 اراخ سول الله صلى الله عليه وسلم ان لننجزن مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجرا قال في المنتقى رواه
 الخمسة قال في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان سول الله صلى

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل
 لابن عمر اني احبك في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضتك في الله فقال سبحان الله
 احبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذنانك اجرا وروى
 عن ابن مسعود انه قال اربع لا يؤخذ عليهن اجرا الاذان وقراءة القرآن
 والمقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن
 على اذانه جعلا ويقول ان اعطيت بغاير مسئلة فلا بأس وقد شرط في تحريم
 الاجور شرط على الاذان والاقامة الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة وغيرهم
 وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه و
 لا يواجر وقال الشافعي في الام احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
 وليس للامام ان يوزقهم وهو يحد من يؤذن متطوعا من له امانة
 الا ان يوزقهم من ماله قال لا احسب احد ابيل كثير الاهل يعوزة اشيج
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يجد فلا بأس ان يوزق مؤذنا ولا يوزق
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي العجيج جواز اخذ الاجرة
 على الاذن والصلوة والقضاء وجهه ان لا يثبت الا الذي ثبت فان تخليفة يباح
 اجرة على هذا اكله وفي كل واحد منها ما يثبت له الاجرة كمن يأخذ من غيره
 والاصل في ذلك قوله صلعم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذني واهلي ورسول
 انتهى فقاس المؤذن على العامل وهو قياس في مصدره ان يترى وفقتا
 ابن عمر التي مرت لم يجزها احد من الصحابة كمن يترى من يترى
 ابن حبان ترجحة على الترجمة في ذلك واخبر عن ابن عمر انه قال

قال على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان فاذا نمت فمرا عطا في حين قضيت التاذين
 صرة فيها شيء من فضة واخوجه ايضا للنساء في ذلك قال اليعمرى ولا دليل فيه
 لو جهين الاول ان قصة ابي محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابي العاص فحدث عثمان متاخرا
 الثاني انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقرّب الاحتمالات فيها ان يكون
 من باب التأليف لحد اثة عهد بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال
 لما يبقى فيها من الجمال انتهى وانت خير بيان هذا الحديث لا يريد على صريحه
 ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسألة والجمع بين
 الحديثين بمثل هذا احسن انتهى ما في النيل وانت ترى ان حالة المسلمين
 غير حالتهم في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم بل وغير حالهم في زمان هؤلاء العلماء الذين
 تلونا عليك اقوالهم ففي عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله
 مما يرونها اذ هم في حالة من البوس والفقر تستوجب ان يوجههم العمل وفضلت
 الصديق وان حالة الناس الاقتصادية والعملانية اليوم مبانة لاحتهم
 في الزمان السالف فان من يكدي ويسعى في التكسب على نفسه وعياله في هذا
 الزمان لا يكاد يسمعه بالتفرغ لتأدية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء
 والقضاء فان لا يسمعه احد من يستخذه من باب اولى اخرى ان ترك
 الاستخفاف ام فلا شك انه يلجأ الى التكفف والمسألة وقد قل المتصدقون

فهو لا شك يهلك جوعا وقد تقر ان من اصول الشريعة التفرقة بين حال
العسر اليسر والضرورة احكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذه الاجرة ان اعطى بلا شرط وان عرفت
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارواي
عارواي ثم وادى ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يفتنهم
بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمانعين مطلقاً ولا يظهر ان يحل قوله
صلعم اتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجراً على الا فضل والاولى وهذا
احسن الجمع بينه وبين اعطاءه صلعم الصرة لا بى محذورة فان اعطاءه
يقتضى النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فقه بآيه صلعم واما فتياً
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسألة فالحق جواز اخذ
واشتراطه لا سيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد وقاف للقائمين
بشؤنه فلا خلاف في ان اولاهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا الزخرفة والفروش والقناديل سائر
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغاي الضرورية ولا يتجاوزها الى احوالهم
الشرع والله اعلم **باب** شروط الصلوة التي تنقذ منها والشرط بسكون الرء
هو لغة تعليق امر مستقبل بمنزله او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلاقة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمانع ما يلزم من وجوده عدم
 ومنه المانع السبب والعلة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعريف
 الشرط لا يتخلو عن ايراد لانه لا يتم دخول الركن الذي يسميه بعضهم العنصر
 ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب الفرض
 في ابواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم ومحصل
 البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والجد
 بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يقصد بترك الفرض
 او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان اقررنا تركه وسياق البحث عن كل
 شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
 من الاحداث والنجاس والكلام في هذا المقام من المزالق التي ذلت
 فيها الاقدام وقد اختلف اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء
 فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال
 ان ذلك واجب ياتى من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل
 غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتى في الصلوة من صحابنا
 الشيخان وهو ظاهر كلام البخارى في صحيحه وهو من ذهب الاصناف للمقادير
 في النجاسة الغير المعفوعة عنها وهو المعتدل من مذهب الشافعى امام احمد
 لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معفوعة بها ولم يجد ما يزيلها
 به صلى للضرورة واعاد بعد ازالتها وذهب بعض اصحابنا الى ان

والسيد ومن قال يقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن الجناس اما طهارة
الاحداث فمما ارفيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر
فلا يرى بأسا بنقل حجر القريقين ليظهر الصواب وان ادى الى شئ من
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلحة شرط لصحة الصلوة
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية
عن مالك قولين احدهما ازالة الجناسة سنة وليس بغيره وثانيهما انها
فرض مع الذكوسا فطة مع النسيان وقد يرقى التناهي ان ازالة الجناسة
غير شرط احقر الجمهور يحجج منها قوله تعالى بلك فليقل في البحر والمراد للصلوة
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفالك ان غاية ما يستفاد من الآية
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية
لان كون الشئ شرطا حكم شرعي وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بانه شرط
او بتعليق الفعل به يا داة الشرط او بتقيد الفعل بدونه نفيًا متوجها الى
الصحة لا الى الكمال او بتقيد الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجها
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تفصل للدلالة على الشرطية وقال
ومنها احاديث الامر بغسل الجناسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب بيجاب
عنها بانها او امر وهي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بالأوامر المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ نهي
 عن ضده وان النهي يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور
 في الاصول لو لا ان ههنا ما نعامن الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادة صلته للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعل من الصلاة
 قبل الخلع مستعربان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادة للصلاة
 التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم ثم قال اذا تقررت لك فاسقناه
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى
 وعلى ثوبه نجاسة كان قاسرا كالواجب واما ان صلواته باطلة كما هو شأن
 فقد ان شرط الصحة فلا ما عرفت قال السيد من اصحابنا في شرح الدرر و
 ذهب جمع الى ان ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى انه سنة والحق
 الوجوب فمن صلى ملائسا للنجاسة عامدا فقد اخل بواجب وصلاته صحيحة
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره اهل الاصول لا يصلح
 للدلالة عليه الا ما كان يفيد ذلك مثل نفي القبول او نحو الصلاة لمن صلى
 بثوب متنجس او مكان متنجس او النهي عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة
 النهي على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشروط اللهم الا على قول من
 قال ان الامر بالشئ نهي عن ضده فليكن ذلك على ذكر فانك ان تقطعت
 له دأيت العجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرط ولا يستغاد
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية
 والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هو لعل عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو ثابت
بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب
ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من
اجزاءه او عارض من عوارضه فلا من حكم على الشيء بالوجوب وجعل
عدمه موجبا للبطلان او حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا
للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كوطهارة
الانجاس شرطا او فرضا للصلاة وفيها معنى ان الصلاة لا تكون مجزئة شرعا
بدونه للقادر غير المعذور وهو من ذهب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا
اهل الحديث وهو الذي نختاره وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه
السيد فالجواب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلالة على
ايجاب الطهارة وافترضا للصلاة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت
في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والفرض و
من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط ينتفى بانتفاء المشروط كذا
الواجب المراد للفرض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما
كان لا فترضا في العبادة معنى لان ما كان فرضا لعبادة وفيها فهو اما ان يكون
جزء منها او صفة لها او لمؤديها حال تأديتها مقصودا للشارع فلا تكون شرعية
الا به اما قوله لو لان ههنا مانعا يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
احادته صلعم للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعله من الصلاة
قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذا لك عدم نقل عاداته للصلاة التي

صلاتها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لا نقول اما لمعة الدم فقد عرفت
 مما تقدم في ابواب الطهارة ان لا تختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض
 واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فخير وارجح لان عدم العلم
 بها عن الشرط والقروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا
 ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان
 مع وجود لفظ دال على الشرطية وهو قوله عملا وضوء لمن لم يذكر الله عليه
 اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته
 الا بشرطها وواجباتها اعني قروضها الا ما نصب له الشارح بعد لا كيعض
 الواجبات في الحج وسياق انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني
 ان الامر ان كان حقيقة للوجوب فحسن لا نسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك
 بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط قالوا
 والقرض هو كذا لك والتعريف غير مانع ولا يبقى علينا الا ان نقول الواجب
 للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكل واحد
 من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق
 عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات
 في المعاني لا في اللفاظ اما قولهما لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول
 مثل نفي القبول او نحو لا صلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى
 اخره فالجواب في ذلك ان المحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام ابن تيمية
 في رسالته له في الحقوق المحونة بعلان ذكوان الحوام لا يكون صحيحا وان ذلك

من هب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهودهم
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا المآخذ
 ان بعض ما اتفق عليه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النوى موجبا للفساد لزم انتقاض هذه
 العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النوى وهو لا
 لم يكونوا من ائمة الفقه العارفين بتفصيل ادلة الشرع فقل لهم باي
 شيء يعرف ان العبادة فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح
 وهذا فاسد واما هذا فشرطه في صحته كذا او كذا او جذا لما نعلم انتفت
 الصحة وهو لا يمتثلهم لا يتكلمون في ادلة الشرعية الواقعة وهي الادلة
 التي جعلها الله ورسوله صلعم ادلة على الاحكام الشرعية بل يتكلمون في
 امور يقدرونها في اذها نهم اذا وقعت هل يستدل بها ام لا يستدل و
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهم اذ يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدر منه
 من اصول الفقه في الاستدلال بالادلة المفصلة على الاحكام فاعلم يعرفوا
 نفس ادلة الشرع الواقعة بل قدروا الاشياء قد لا تقم واشياء ظنوا انها من
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط
 على هذه الالفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع او النكاح كذا
 وكذا ولا هذه العبادة او العقد صحيح او ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات احد ثما من احد ثما
 من اهل الرأي والكلام واما الشارع ودل الناس بالامر والنهي والتحليل

والتحريم ويقول في عقود هذا لا يصلح فيقال الصلح مضاد للفساد فاذا
 قال لا يصلح علم انه فاسد انتهى ما ارجته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى
 الامر النهي والتحليل والتحريم فكل عبادة او معاملة محرمه فري فاسدة
 والد اخل في العبادة او المعاملة بهيأة محرمه عبادته ومعاملته فاسدة
 فان الحرام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث انا نقول لو سلمنا
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا
 ان ما ذكره الشوكاني ورجحه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية
 عند من يوافق على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري ترجمة
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة يغير طهره قال في الفتح اخرجه
 مسلم وغيره من حديث ابن عمر ابوداود وغيره من طريق ابى الميمون اسامة
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذا احد بيش صحيح صريح في عدم قبول الصلوة بغير
 طهر وقد اخرجه ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله
 وحقيقة القبول ثمة وقوم الطاعة مجوزة رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرته صحت ان يقال هذه صلوة مجوزة
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلوة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن
 اى فرض من فروضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشيء اريد وان يكون اما شرطاً او فرضاً جزءاً من تلك العبادة
 فلا تقبل ولا تصح الادبة وعن علي بن ابي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح
 الصلوة الطهور الحديث صحيح الحاكم وغيره واعلم بعضهم والمنتهى مقدم
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اي المصدر والطهارة هي النظافة و
 التنزه عن الاقل اسرافاً وصفة حكيمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها وفيها
 اولها فهدى الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذي هو الفعل فهدى هو المراد بالطهور
 طهراً وهو ما يعمر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن نقول ان
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض الاخر لا يصح الا بدليل يفيد
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذي يتطهر به وهو ما نقله
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه النظهور
 وهو يشمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور
 بالفتح ايضاً بمعنى الفعل فتأمل ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة او فعل اذا التها
 او نسيها او لم يعلم بها او صلى جازت مبلوته ولم يعد وذلك لما تقدم في المستباعدة
 والافصح الذي صلى والد م فيه عند من قال بنجاسة الدم من قال بالدم
 غير نجس الا دم الحيض فالدم الطاهر وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد
 بالدم ولو لم يتعد رازته ولم ينس وعلم به اما في سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا
 في المتن اما الناسي ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثاني دل عليه
 حديث خلع التعلين لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثاً وهو لم يعد فاحله

قبل التزعم وما قال الاحناف من التفرقة بينهما اذا كان سربع الثوب طاهراً يصل
 فيه واذا كان اقل من سبعة بتخيير بين ان يصل عرياناً او يصل فيه وهو الافضل
 وقال محمد يصل فيه على كل حال ولو صلى عرياناً لا تجزئه فقول محمد هو الموافق
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على النجاسات وكيفية تطهيرها
 وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب
 الذي يقع على ثوب قاضي الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا نعلمه بمشاعرة ولو اشتبه
 طاهر بمتنجس تحرى واجتهد فان لم يتعين بالتحري وصل في اي ثوب اجزاءه ولم يعد
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافاً للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها
 او محلها اخذ بخبره واذا راى فرأى ثوباً او حصيراً او اسيراً يجوز له الصلوة عليه
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط جاز له
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صلى على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصل في باقيه الا ان كان المقطوع يسيراً
 لا يضرة في قيمته لان الدين ليس بخلافاً للشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه
 البعيد الذي لا يتحول بحركته على نجاسة خلافاً للشافعية ايضاً لانه صلح قد يصل
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضرحل غير مستحجر لحمله صلح امامة وغيرها
 وكان اما يعسر الاحتراز عنه كطين الشارع المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافاً
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا الاشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك
 اطالوا في المعفوات عنها بلا دليل وكذلك الفرق بين القليل والكثير وفيما اذا تكثرت

وانتشرت بعرق ونحوه واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل عليه فقالوا تغسل كثيرا نجاسة وقليلها اذا استطاع فتدكر ومع هذا طريق اهل الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب النجاسة ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قذر وهو يصلي ولم يمكن دفعها عنه

الا يتنجس ساثر بدنه فلم يرد فعلها لم تفسد صلاته وان امكنه بدون ذلك لزمه دفعها فور الحدیث عبد الله بن مسعود ث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء بسلي جزور فلان فيضعه على ظهرهم اذ اسجد فانبعث اشقى القوم (عقبة بن ابي معيط) فجاء به فنظر حتى اذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين كتفيه وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يبضحون ويميل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقرينش ثلث مرات الحدیث مرثاة البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلال به على ان من احدث له في صلوة ما يمتنع اعتقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام المنصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الحال ولا ازلها صحت اتفاقا اما ما امكن ازالها حال بدون تلويث موضع من بدنه بسبب الازالة فتقدم دل عليه حديث تزع النعل الذي به خيث وقد تقدم من الاشارة اليه وان يستوعورته اي يجب على المصلح ان لا يدخل في الصلوة الا ساورا عورته مهابا استطاع وقد مر الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تهرص صلاته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط
 الصلوة وعن بعض المالكية التفريق بين الذكور والناسي ومنهم من اطلق
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني وتبعه السيد
 لم يرد دليل صحيح على الشرطية قال لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد
 الاوامر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلوة حائض الانجمار ويحدث ابني قتادة عند الطبراني بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض
 حتى تحتقر لكن لا يصفو عن شوب كذا لانه اولا يقال نحن تمنع ان نفى القبول
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الازيق ومن في جوق الخبر
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء
 لا يصح ههنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معني
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين و
 ابني داود والنسائي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقد بن ازرهم على اعناقهم
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا توفعن رؤوسكن حتى تستوي الرجال جلوسا
 زادا بوداود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشرطية
 ورابعنا بحديث عمر بن سلمة وفيه فكنيت اؤمهم وعلى يردة مفتوقة فكنيت اذا
 سجدت تقلصت عني وفي رواية خرجت استقي فقالت امرأة من الحبيبات اني
 استقار فذكر الحديث اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى
 ملخصاً مع بعض زيادات قلت والمعتد عند عامة اصحابنا اهل الحديث
 هو ما ذهب اليه الجمهور من انه لا تصح ولا تجزى صلوة من قدر على ستور عورتها
 ولم يستزها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجب عن هذه الدلة
 بان غاية افادة الوجوب الخرجوا به ما ذكرناه انما من مذاهب الصحابة والتابعين
 لهم باحيان من اهل السنة ان مدار فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه
 هو الروايات والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلح في احكام الشريعة لا كذا
 لا يمكن الا يقبل الله كذا لا يمكن الا هذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجزى
 لا يمكن الا غير ذلك فما قد يقوله صلح في بعض الاحيان في بعض الاحكام
 فهذه العبادات ليست هي الاصول لحدود الشرع بل اصول شرعه صلح
 هي الروايات والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتحكم تعرف الجائز
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلح فهي واجب وفرض لا يعذر احد
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما نفي الله ورسوله
 صلح فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و
 العقاب وكل ما اوجبه صلح في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كاجزاء
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على ان له بدلا او انه
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعله الاصوليون
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يمكن او كن امن عبادا في خصوصية
 والفرض لا يثبت الا يمكن او كن اهي اصطلاحات اصطلاحها واختراعات اخترعها

لم يأتوا على التحصار ما ذكره فيها بدليل عن الشارع يوضح ذلك انه صلعم
 انما يقول هذه العبادات والالفاظ غالباً بعد استمرار عمل الامة بما شرعها فاذا رأى
 من اخل ببعض الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا الا بكذا وقد يقول
 عد وافعل كذا فانك لم تفعله وهذا انما يكون ممن لا علم له بامر صلعم تفصيلاً
 في تلك العبادة او المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً الا من قريب عهد بالاسلام
 او بالبادية اما كبار الصحابة فهم يفهمون انه صلعم اذا امرهم بامر او نهاهم عن
 امر لا تكون العبادة عباداً شرعية الا بالاثبات بجميع واجباته اما قولهم ان الشرط
 حكم وضعي فان ارادوا انه وضعي بمعناه ان الشيء لا يكون شرطاً الا بالفاظ مخصوصة
 كقوله لا يجوز كذا الا بكذا او غير ذلك فما ذكره في غير مسد لم يبل ذلك يثبت بالامر
 والنهي ولا فرق معنوي بينهما وبين الواجب والفرض انما اصطلاحاً على ان تقدم
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك اذا قالوا ان الكل لا بد منه في العبادة ولها
 لا تكون مجزئة الا به وان ارادوا بكونه وضعياً شرعياً ان الشارع عرّبه عليه
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة
 لا تكون مجزئة شرعية الا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً باحكام اكثر من الواجب
 والفرض لم يتر لهم عليه من دليل ونقول ايضاً قد قرر وان كل عمل شرعي لا يكون
 شرعياً الا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم انما الاعمال بالنيات وطردوه
 في جميع العبادات ثم غفلوا في موضع آخر لم يكن احط واخفى من حديث انما
 الاعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عمداً ليس عليه امرنا فهو ردي متفق عليه

وسلف الامة لم يغفلوا عنه بل كان حديثا انما الاعمال اصل عظيم من
 اصول الدين فكن لك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امره ولا من شرعه بل هي مخالفة لامره و
 شرعه وكل ما هو كذا فكذلك فهو مردود الى غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف
 العورة مع قدرته على سترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني يقال
 في ستر العورة ما قال كما عرفته وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن
 ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه والعصمة لوسل الله صلوات الله عليهم
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشائر سواء كان
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلده هو في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياء اعادنا الله من هذا التقليد العمياء الصماء
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله
 صلعم وخالفك في اقتضاءه البطون او الفساد متمسكة بما تقر في اصول من
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امر يؤثر عدمه في عدم كالتشرط او وجود امر يؤثر
 وجوده في عدمه كما نفع فعليك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد
 الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل فائدتك ان امر ليس من امره
 وكل امر ليس من امره فهو مردود فلهذا امر وكل امر باطل فلهذا امر باطل فلهذا امر

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فيها ما تركه ليست من أمره
 فتكون يا طلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر لمفعول والمتروك مانعاً
 بأصطلاح أهل الأصول أو شرطاً أو غيرها فليكن هذا أمراً على ذكرنا نفى
 أما قوله رحمه الله نحن نمنع أن نفى القبول يدل على الشرطية لأنه قد نفى
 القبول عن صلاة الأبق الخ فنقول إن أخيار النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة المذكورة
 لا يقبلها الله مستنداً من قبولها إلى أمر معين هو ما يلزم في الرجم من مجرد
 النفي وأوضح في الدلالة على الفساد منه وإن كان كل من مدلوليهما فاسداً
 باطلاً لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا أن نقول هذه الصلاة غير
 مقبولة عند الله نبص رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنها صحيحة مقبولة شرعاً نعم
 قد تحققت علينا موانع عن الصحة والقبول كالمناقض بصله لا نعلم نفاقه ولكن
 صله وهو شهد أو صله ينهضة يعلمها وخفي علينا حديثه وتنجسه فصلاة
 هؤلاء غير صحيحة شرعاً ولا مقبولة عند الله مع أنها صحيحة في أعيننا لعدم
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك لحكمتنا بفسادها وهل يليق بعقل أن يكتفى بما
 هو ظاهر مقبول ثم نقول أيضاً قد يكون أخبارهم بأن هذه العبادة غير مقبولة
 بأسباب غير خصوصية بالصلاة لكونها شرطاً ورضماً للصلاة وغيرها وقد
 يكون الأخيار بعد ما القبول معلقاً بحق أدعي أو بحق الله وبحق أدعي وحتى الله
 فيحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال إنها صحيحة شرعاً بل نقول
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فإن أمكن تلافيه وجب ولا تكون
 الصلاة معتد بها إلا بعد التلافي وعلى ذلك فصلاة الأبق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدق به مما يقول غير مقبولة عند الله
 في موقوفة غير صحيحة شرعاً عندنا وليست هي كصلوة من لم يقم به ما نفع
 انما عدم القبول والصحة مغياً بالتوبة ورجوع الذيق كما ورد ذلك في الاحاديث
 فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بعين الصلوة ولا سبيل لنا بمطابقتهم
 بغير التوبة والرجوع الى السيد لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة
 والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطابقتهم بالتوبة ورجوع
 العبد الى سيده ولما كان الشارح جعل التوبة حداً او غاية للقبول حكماً
 بالوقوف في الصحة والتقيينا بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار
 صلح بعد عدم قبول صلوة الذيق ونحوه واخباره بعد عدم قبول صلوة الحائض
 الانجاس اذ لا معنى ههنا للتوبة فقط مع قدرتها على ليس الخمار والصلوة فيه
 كما انه لا معنى لتوبة المختصم الا بعد رد المغضوب فلا سبيل الى قبول صلواتها
 الا ان تصلح نجاس وتلزمها التوبة لمخالفتها الاخر اما قوله كان الرجال يصلون
 مع النبي صلح عاقلين اذ هم الحد يث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب
 الستر فضلاً عن الشرطية فجوابه انهم فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب
 عليهم واما القول للنساء لا توفعن حتى تستوى الرجال جلوساً فليس فيه
 صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود ونحو ذلك في حديث عمر بن
 سلمة ولكن يقال هذا لا يكشف ان كان من غير تعبد لكون الثوب مقتوقاً وهو
 كان عاجزاً عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه
 كفاً واذا وسع الله فوسعوا وايضاً استراة العورة من اسفل لم يقل احد بوجوبه

والله تعالى يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث
صريح عنه لما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يريها
فقليل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستحي من
وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابي هريرة قال سمعت
رسول الله صلعم ان يجتنب الرجل في التوب الواحد ليس على فوج من شيء
وان ليشتمل الصماء بالتوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء
متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من
عورة فيما يالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما في عن بعضه فكله
اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الخبر
فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عند هم ان يكون له معنى متعددة
لكن النهي جاء في معنى مخصوص فنقتصر بالنهي في مورد واحد وهو ما يدل على
اشتمال سائر الصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي
صلعم قال لا يطوف بالببيت عريان وفي الفتح اشار بذلك الى حديث
ابي هريرة في بيعت علي في حجة ابي بكر ذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس
فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابي بكر نفسه
ان النبي صلعم بعثه لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالببيت عريا الحديث
ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى
اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه لو قال قائل مع
هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبرت

كلمة تخبر من افواههم وانما تجب ستر العورة عند القدرة وان كان خاليا في
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المستأول يجرد به وكذا قبول لهبة الحديث
 امر عطية وفيه يا رسول الله احدنا ليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبها
 من جلبابها وهو في الصحيح فان عجز صلي عاريا وانحر كوعه وسجوده ولا إعادة
 عليه فان وجد فيها استتريه فورا وبني وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق
 ركبته اي فتفس السرة ليست عورة لعدم ما يفيد انها عورة بل ورد
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا زوج احدكم خادما
 عبدا او احيية فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك
 اخص من الدعوى غير مسلم ولتقبيله صلى الله عليه وسلم الحسن وقد قيل انه
 لا يدل على المطلوب لكن اتقول الدليل على مدعى انهما من العورة لان
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث محمد بن جحش قال
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ففخذاه مكشوفتان فقال يا معمر
 غط فخذيك فان الفخذين عورة مرأه احمد والبخاري في تأريخه وفي الصحيح
 معلقا وعن علي بن ابي طالب ففخذاه ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت مرأه ابو داود
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسند امنت فيها الى ان الفخذ عورة وهي امره
 وقوله وقد عارضتهما احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ
 لكنها لا تقوى على معارضة ما تقدم من امره وقوله وغايتها جواز ابداء عاقب
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكبا وتعرض عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روي في غيب الركب فقد ورد من وجوه أحسنها أن يقال
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد صح أنه صلعم كشفها مرات ولحيات
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب ساترها إنما ورد من فعله ما يروى إلى
استحباب ساترها وأما السرة فقد روي أن أبا هريرة استدل بجواز تقبيلها من
الحسن بن علي بتقبيل النبي صلعم سرقته ولا فطن بأبي هريرة مع جلالة وكمال
علمه وفقهه أن يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعنه
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع أن النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوغه في مثل ذلك
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعه
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لا سيما
وقد عرفت أنه لم يجرم في كون السرة عورة حديث فالأصل البراءة واستدل بعض
الأحناف على أن الساترة ليست بعورة وأن الركبة عورة بأحد حديث لا تثبت و
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما يذكرونه صلعم أنه قال
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكر حديثاً آخر ضعيفاً
لا يدل على المراد قوله ليوافق دلالته دلالة هذا الحديث وذلك غير مسلم له
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هذا حاله سيما إذا عارض خالف
الأحاديث الصحاح من فعله وتقريظه وكذا من قوله وأمره ما هو أصح مما ذكر
وأدل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الأوجهها
وكغيرها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الوبخار قال في المنتقى رواه الخمسة إلا النسائي وروى بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زيتنها ولا من جارية بلغت
 الحيض حتى تختم رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت
 سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما أوضح
 ذلك في إية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت
 الوبخار والخباس بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة وهو غاية لتكميل الستار
 بجميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النيل الحديث المذكور استدلال
 به على وجوب ستار المرأة لرأسها حال الصلوة واستدلال به من سوى
 بين الحرة والامة في العورة أي في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فوكت العاترة والشافعي أبو حنيفة
 والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة
 كالرجل والحجة لهما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا
 او احيبة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا واما
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به في الحديث
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال
 مالك الامة عورتها كالحرة حائشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و
 المشهور عنه ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوا ذلك
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر الق عتاك
 الخمار ياد فاسر انت تشبهين بالحواثر ولا تها تخرج الحاجة مولاها في ثياب
 مهنتها عادة فاعتبر حالها بنوات المحارم في حق جميع الرجال دفعاً
 للحوجر انتهى اما ما ذكره من التعليل فمنقوض عند من يرى انه يجوز
 لبعض الحواثر كالحدايات ان يكشفن عن وجوههن للضرورة وايضاً
 لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما ما لا يجب
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر ليس هو انكار اعليها للاختمار في الصلوة
 فليس هو وارح في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة
 وهم لا يقولون به مطلقاً ومن تأمل عناية الشارح بلبس الثياب حصة
 على اسبغها والاحتياط في التستر حتى على الرجال كقوله لا يصليان
 احداً في الثوب الواحد ليس على عانقيه منه شئ الى غير ذلك من
 الاحاديث عرف ان الشارح اجل من ان يجوز لامرأة املة او حرة ان تخرج
 من الثياب فيما سوى ما بين سرقها وركبتها وتكشف صدرها وتديبها
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة
 فضلاً ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا ادري هل يجوز لها ان تكشف
 عن جنتيها ومنكبيها او صدرها وتديبها على مذنب الا حنا فان جاز
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى
 من قوله لا يصليان احداً في الثوب الواحد الحديث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدام عورة الحكة فقليل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو
 من هب الشافعي وابي حنيفة واصحابهم اذ قيل خير ذلك اقول سببها
 الاختلاف في تفسير قوله تعالى اما ظهر منها والحق ما قد مناه الحد يثام
 سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار
 قال اذا كانت الدرع سايغا يغطي ظهور قد مبرها رءاه ابوداود وعن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة قالت امر سلمة فكيف تصنع النساء بن يولهن قال يرخين شبرا
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه رءاه
 النسائي والترمذي وصححه ورءاه احمد ولقطه ان نساء النبي صلى
 الله عليه وسلم عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستمر عورة
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرتم الاستثناء في الآية بما سوى
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدتم من التسوية بين الحكة
 والامه في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيو لا مشبرا ولا ذراعا بل لم يزل
 يمشين في حاجاتهن كاشتقات اقد امهن بل ورؤسهن كما صرح ذلك عن
 عمر رضي الله عنه في الجواب وكان لك الحرائر الخدامات قال الجواب هو ابوابنا نقول
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاشتقات ما سوى
 ما بين السرة والركبة فالسحق ما ذكرناه وشرط الساتر منع ادراك لون البشرة
 اي وان لم يمنع حجمها كالسراويل فلا يكفي ذجاج وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ لا جرم له لانه وان منع
 اللون لا يسمى ساترا فحرم ان عدم الثياب وكذا يتن على عورتها وصل على استنجبه
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبيه لا اسفله كحديث سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد واصلي وليس على الاقميص
 واحد قال فاذلعه وان لم تجد الا تشوكة رواه احمد وابوداؤد والنسائي
 والمراد جمع طرفيه لئلا يتبد وعورته والقميص لا يستتر من اسفل فكل
 الاثر ارسف لو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تقصر روية عورته من ذيله
 وههنا حديث آخر وهو في النساء عن رفع الرأس حتى تقوم الرجال
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الساتر من الاسفل والا فلا الرجال به
 فلو لم يبرز قميصه ولم يثد وسطه ورؤيت عورته عند ركوعه من اعلى
 سواء هوداها بنفسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلاته الا ان ساترها
 حالاً فالكشف الا ان لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيده او
 غطى ذلك الموضع بالحيتة وتحوها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سواتيه تعين
 او احدها فيقدم القليل لانه يارز للناظرو القبلة تجاهه فان كان خنثى
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احدها فقط ساتر الة ذكر اذا كان يصلي بحضرة
 امرأة وعكسه بحضرة من رجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك
 احب اليما ان يفعلها ادبا وتهديا حيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم واذا
 كلاهما اختلف انه لو استتر بثوب مخرق يقارب كل خرق ريم العضو الذي
 يستتره كان ذلك عجزاً وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة ونحن

لا تزني بذكرك لمعاصرتك اطلاق الاحاديث واي ستزوجك اذا كان البادي
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف
ما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غر ولو انهم اخذوه من مسهم ربع الراس
في الوضوء وثنتان ما بينهما ولو سلب فالما اخذ منه لم يثبت بالدليل الشرعي
ايضا اما قول ابي يوسف فثبتاه على ان الاكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر
مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا فكان الكل مكشورا
قلنا ان هذا لا يجري في كل محل فانه لو غسل عضو في الوضوء وتزاد بالربع
او النصف منه فانتزعت وتجعلونه مغسولا فالحق ان الواجد لا يجوز صلاته
في الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا واما غير الواجد فيستتر
ما امكن وهو واجب من كشف الكل اما لو لم يستتر به وصله عرياناً تجوز
صلواته هن اذ لم يمكن اتصال المخوق وان امكن فهو في حكم الواجد
ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد شقيق
منه شيء وقد روي النهي عن ذلك في الصميمين فمن صلى كذلك عامدا
عالمنا اثر واحاد لان النهي يقتضي الفساد ولا يستدل وقد ذكرت له عاني
كثيرة فقل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانيه بين يديه
فان ضمها فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من
داخل فبركع ويسجد وهو كذلك وهن امطر في القميص غيره من الثياب
وقيل هو ان يضم وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد اسخاء الثوب كاليهود

حيث يصلون من خيبر اسديتهم وقيل اس سال الثوب حتى يصيبه لاهر خر
 وعلى هذا فهو والاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورة لا شأن انها
 داخله في عمومات ايجاب ساتر العورة ولا يسيل اذا سار خيلاء لصحة النهي
 عن ذلك فان اساتر خيويه لا عن قصد او لا يقصد الخيلاء فلا بأس بحسن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلعم من جرت خيويه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة فقال ابوبكر ان احد شقك اذرى ليس اساتر الا ان اتعاهد ذلك منه
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى راحة الجماعة الا
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكروا قصة ابى بكر ولا يصل في ثوب
 حبر اى كله او كثره لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا انشر ولم تجزئ صلواته وعدم الاجزاء به اولى
 من عدمه مع ملاقة النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و
 كان لك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن المناسخ ما يتعين به المراد وحيث لا
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبر به اهل كل زمان بالنسبة لحالهم او
 باعتبار ما يريد لا يسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك
 حراما والمحمل الاون احب الى والله اعلم ولا في مغصوب وكن لك لا يتوضأ
 بماء مغصوب او مسخن يحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب معصوب او مكان معصوب وشهوة كانت صلوته
 في ذلك الثوب او المكان شهوة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد
 فاذا تاب الى الله عن تعدى حدوده وارضى مالك الثوب والارض وشهوة
 فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين ان كل منى عنه لتعلق حق الله
 به فقط فالنهي فيه يقتضى الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان النهي فيه
 كحق العباد فالنهي فيه بمنع الصحة المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة
 موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فاذا زال المانع علمنا
 صحة صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل ارضائه
 فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد
 مقامه تبقى موقوفة على ارضائه قال ذلك ليس الثياب هو هيئات
 الانسان قال الله تعزى وازينتك عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر
 الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف
 الحالات فالمرأة الحرة بجميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب
 وفي الصلوة ما هو وعند المحارم والنساء قد يسهن عما ظهر مما دون السرة
 وفوق الركبة والاماء والمستحبات عند الاجانب كالحواثر عند المحارم
 فان تحقق خوف الفتنه فكالحواثر عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية
 للشهادة والقضاء وتحوها والممد او اة حيث لم يوجد طبيب محرم او امرأة
 تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم وليس هو الواجد
 ان يلبس ما يلبسه احد الناس واوسطهم ما لم يكن محرما او مكروها

ولا يجوز كشف السواكين الا للزوج او الزوجة او الامة او رب الامة اذا لم يكن
 متزوجا بغيره وقال الحنفى يجوز كشف العورة للجماعى وهذا اما لدليل
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفهما للطبيب المعالج فيما لا بد منه
 فيجوز للضرورة ويكوه النظر الى باطن الرحم وكذلك كشفهما في الخلوة والحاجة
 او غسل وشهوة واختلاف فى الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتحرون احسن هيات اللباس في مظاهرهم
 واجتماعاتهم وقد ركز في طياتهم التجميل بذلك لتعظيم ملاقاته من
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان يباعث حب الشهوة والحاجة والبطر قد
 يخرج لغيره عن حد الاحتدال فيبتجأ وذود الى اللبس الباعث على تصاف
 النفس بصنات رعية كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في
 انفسهم الحسد الباعث على التقاطع والاضرار بالهيئة الاجتماعية او جب
 الشارح اصل التستر لئلا يكون امر العيادة مستهانا ولا ترسم في النفس
 منزلة السيادة وتعظيم المعبود ولئلا يجرد عن التستر الى فتن لا تحسم
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الامر واسطرها فتمنع من ثياب الشهوة
 كالحوير وشيوخ حفظ المساواة ولو من بعض الوجوه لانها اى المساواة اعظم
 اسباب الانهزام الاجتماعى ولئلا يتصف العابد بصفات تنافى ما يقتضيه
 مقامه فيكون حاله مكن بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال
 الطيب ونحو ذلك فالمراد يبلغ الى الكراهة والخوف سيما فى صلوة العيد بين
 الجمعة والاعمال بالنيات فكل من تزين يا حسن الثياب واستعمل طيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه المحض
عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ما جور كما ذور ورأيت بعض العامة
هداهم الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة
اذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا ولا يزالون
لو حضر الصلوة الجهرية او العيد في الثياب الندية والورقة ففهم قد رآه
الله حق قد رآه وليس ان يصلي في الثياب اذا كانا طاهرين ولو لم يسميها
بالارض لقوله تعالى فافهموا انهم لا يصلون في ثيابهم ولا خفافهم وراه
ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثيابه ولينظر فيها فان رأى
خبثا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها وراه احمد وابوداود فان اقتضته
المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوات مصلحة
راجحة خلعهما وصلى به وتمامها صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال
ان اصول الشريعة تؤيده والعجب من بعض اهل الحنفية الجاهلة انهم يغضون
على من صلى في ثيابه ولا يغضون على امامهم فانه يجوز ذلك والمسئلة
مصرحة في كتبهم متفقة عليها ان لا يجوز الصلوة في الثياب والوقت من شرط
صحة الصلوة وجوبها ولو تقديرا او المراد به ما يعبر وقتا شرعية والعقل هو

بعد قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحديد ها والمراد ههنا
التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب
والسنة فما لم يرد خل أي وقت الصلوة ولو تقديرا كما يام الدجال من يسكن
في ناحية القطبين ومن ضاهاهم من قد يوجد عند ههنا راو الليل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند هم النهار او الليل اقل من اربع و
 عشرين ساعة مما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو اما تصلي
 فاذا كان النهار عند هم ثنتين وعشرين ساعة مثلا فتحتا ران يصلوا الظهر
 عند الزوال ثم يقدر ان لو وقت العصر بالقي اي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليساوي نسبة
 ظل مثله اليه في يومنا وبالعرب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عند هم فالامر
 واضح في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالفجر لا محالة يكون موجودا
 عند هم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر ان
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب نسبة الفرق بين
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ليلنا والمختار عندنا ان من كان ليلهم
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليالهم او نهارهم زائد اعلى الاخر
 بحيث يعدل هم من شيب الشفق ولا يتميز عن الفجر فهو لا يجب في حقهم
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري
 فان الدين يسهل ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر
 وقال الراوي لئلا يحرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب
 الى ان تصلي العشاء والفجر بل تطلع الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن
 ان يصل فيه اكثر من ثلاث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر
 في تلك البلاد وكان ذلك في ارض تستعين التي يومها وليلتها ستة كاملة قالوا
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استدل لا بجديث الدجال فصل الله على ذي الدين القيم الصراط المستقيم
من لدن خير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض
الناس كلاما في هذا المقام لا تذكرة الاذن وما ذكرته هو المختار لمطابقته
الاتقان اما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوده
لمكان الحوج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر لا يريد بكم العسر لا يجب
في ارض لتعين لعدم علة الوجوب وهو شهود رمضان وان يستقبل
الكعبة اى يستقبل عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد
وجوبا لا تصح الصلوة المفروضة بدونه الا لضرورة او عذرا كما سيأتي في
صلوة الخوف والا نافلة وسيأتي ذلك قريبا ان شاء الله تعالى لان من تمكن
من اليقين لا يعدل الى الظن والاحاديث متواترة بوجوب الاستقبال
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا او فرضا هو ما
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار من اجابنا
الشوكاني وتبعه السيد على عادته والحق ما قد منا ان من تعذر الصلوة
الى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد منا
انقاس الكلام على ما يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت ان مدار ذلك على ما
اصطلحوا عليه والافلا اصل ان الصحة ما طابت الامور المحل الفساد وعدم
الاجزاء ما خالف ذلك وصا دمه وكذلك ما نفى عنه فانه فساد والعمل
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والممانع فمجرد اصطلاح ولو ورد عن
المصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكره وانما ننكر الحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا تمتع الا الشريطة او الفرضية للصلاة بحيث لا تصح بدونه لان
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة
 قد ذكر في نفس الحديث انه عجزوا عن معرفة القبلة اجتهدا وادعجروا
 وهؤلاء لا شك ان صلواتهم كالأعلى حيا له انما كان للضرورة وكذا ان صلواتهم
 في يوم القيمة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا
 الى البسطة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذا
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فما بالك هما عند معارضة
 الاحاديث الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضة نص الكتاب
 العزيز نعم فيهما دلالة على ربح مذهب من فرق في وجوب الاداءة بين بقاء
 الوقت وعدمه كما قال في النبيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما
 عجز واقسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما اذ اتى به اجزأته صلواته اى ما لا بد له من الايمان بل ومالا تجزئ الصلاة
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سياتي ان شاء الله فاذا اقميت الصلاة
 فاسبع الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقوله ثم استقبل القبلة
 واضح في المراد لان تعليقه ذلك بقوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في
 معنى قوله لا صلاة لمن لم يصل على الصفة التي عملتان ولذلك جعل الفقهاء
 معيار الفروض الصلاة وسياق الكلام عليه في باب صفة الصلاة ان شاء الله

فليتأمل ومن كان خائفاً يصلى إلى أى جهة قد سر لانه معد ومن سياتى
 الكلام عليه فى محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة
 استقبل الجهة بعد التحرى أى كالأعلى الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لمسها
 ولو بدليل والغائب عنها يتحرى الاستقبال إلى الكعبة ويكفيه التوجه إلى
 جهة لان ذلك هو المستطاع له ولقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة
 راحة ابن ماجه والتومنى وصححه وفى المتنقى وقوله فى حديث ابن ابيوب
 ولكن شرقوا او غربوا يعضد ذلك واطال فى النيل على ذلك فان شئت
 فارجم اليه وقال الا تؤم سألت الامام احمد بن حنبل عن معنى الحديث
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شيء او
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعنى بانهم يستقبلون
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتحوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه
 حيث شاء لاستواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذا اذا
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيار
 (بيلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطيم فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك
 او ظنه صحيحاً فعليه ان يتوجه الى احدها اذ هما اقرب جهات الواف
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلحة التوجه الى اقرب القواس فيما بينه
 وبين الكعبة مثلاً من كان فى الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب
 لا الى المشرق وذلك لان التوجه الى الكعبة شرقاً اذا كان فى الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٥ درجة تقريباً وذلك يعادل
 خمسة أضعاف المسافة بينه وبينها إذا توجه إلى جهة المغرب تقريباً
 قالوا يجب في حق القادر أن يتوجه إلى الكعبة المعظمة من أقرب جهاته
 حين إرادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالاصطلاح والذوات الرياضية والبراهين الهندسية لأن نبينا صلعم
 قال نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تدرى نكتة جواز
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل
 قوله تعافياً تولوا فلو افتر وجه الله أي لما كان المتوجه لا بد أن يصادف جهة
 الكعبة في أكثر البلاد إلا أنه قارة يكون توجه إليها من قوس قريب وقارة
 من قوس بعيد فاعتبر هذا الفرق لما بعد من ولمن يصلي النافلة في
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان محل آخر ومن تخرى القبلة وصلى ثم علم
 أنه أخطأ فلا تلزمه الإعادة وفقاً للشافعي ومحمد بن سعيد بن
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما
 تجب الإعادة في الوقت لا بعدة وعن الشافعي يعيد إذا اتقن الخطأ
 مطلقاً وهو المختار عند أصحابه وظاهر السنة تؤدهن بن القولين و
 قياً سهرم على الحاكم الذي يجد التصحيف بحكمه غير مسلم ولا صحيح
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليها وأما إذا
 عبادة وأخرى أثبات قضية بولاية العابد يعمل لنفسه بظنه وذلك
 يقضى على غيره بحكمه وقد يتساهل في العبادات ما لا يغتفر في المعاملات

ولو رجعتنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح ان لا تعاد الصلاة
 بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصله فقد اتى بما في وسعه و
 لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها بوضوحه جليا اذ نه
 للخائف ان يصلي اين ولي وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا
 اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه
 قد ورد في المسئلة ما يجب الادعاء والالتقياد له عن عبد الله بن عمر رضي
 قال بينا الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام
 قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل الى جهة وشحى من خلفه فصلى كل واحد
 منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنعت الامام حال
 الصلاة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف
 وسياتي حكمه لما تقدم ولا نكل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده
 بعد التحري ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلو اكد لك في جوف الكعبة والمخرج
 من حيث النزع عدم الفرق بين من علم بها في الصلاة وبين من علم بعدها
 خلافا للشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك
 لكن صلى في جوف الكعبة يقتضي انه لا فرق ومن كان في سفينة تمتد او تحرك
 في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحريم ثم يتم الصلاة ولا يبالى الى اي جانب
 تحركت السفينة لانه معد ومروك ذلك حكم الريل اي المركب الدخاني الذي

يمشي على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا تغلر القيام
أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويومئ أيماء فأثله السر والحكمة في إيجاب
مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهة بصورته وهيكله كما ترى ذلك
ووجهته الباطنية أي قصده وحأنيته تابع غالباً لتوجهه الصور الظاهر
فلهذا كان من كمال الحكمة أن يؤمر أهل الملة الواحدة بالتوجه في عبادتهم
إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء
مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والشر والحق والخسة والكمال
والنقص ذلك على حسب حكمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة
وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفاً وتعظيماً أول بيت وضع للناس إلى غير
ذلك مما اختصت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد
النبي صلعم وقبله إبراهيم واسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظيمتها
مركوزة في قلوب العرب وقلوبهم مشغوفة بتجربتها وكانوا يظنون أنها محل تجل
الرب ومركز نزول رحمته وهما أول من ظهر بهما هذا الدين فكان من كمال
الحكمة أن يؤمر أباستقبال الكعبة المعظمة لتتحد جوامعهم كما اتحد دينهم
لئلا يكون اختلاف وجهتهم سبباً لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك
كان معظاً وقبله للأنبياء الماضين وحيث صرف الله قلوب اليهود على الإسلام
فصاروا يعادون الإسلام لم يتبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا جعلت
القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صلعم إلى بيت المقدس ستة أو سبعة
عشر شهراً ولم يجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار الأجسام وأكبرها وأعظمها

حذرنا عن الوقوع في الشرك والتشبه بعباد الشمس والقبلة الواحدة و
 توحيد الارادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها وبسطها وقد دل لحاظ
 بجميع ذلك قوله تعالى لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الآية قد وذك
 التامل فيها فان كل من بين شيئا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه
 الامة فاما اخذ شيئا يسيرا ما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يميل
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهذا الآية الكريمة ليس البر ان تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقولون ذلك المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم
 وجه الله فسمي ربنا الحكيم العليم **باب حقيقة الصلوة** اي كيفيتها
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيتهما وتسمى ركنا ايضا او خارجية عنها مقارنة
 لها وتسمى شرطا وعلى السان المتحركة وغير المتحركة ومن الاولى ما يجازي سجد
 السهو ومنها ومن الثانية ما تفوت بانكره وسياتي ذلك مفصلا ان شاء الله
 فاول فروعها النية وهي قصد العبادة المعنوية التي يريد التفرغ فيها وانما محلها
 القلب ولا يسن التلطف بها اذ لم يرد في ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان في ذلك خير لسبقونا اليه
 فما يفعله المقلدون من الاحناف والشوافع من قولهم حين قاموا الى الصلوة
 نويت ان اصلي صلوة كذا (مثلا فوض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذا الامام
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة
 ثم يقول نويت احصاها النية نويت ان اصلي وبعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله
 التكبير فخر ينوي باللسان كل ذلك عادة فخرية وخلة مبتدعة لا سنة مقبلة

ما سمعنا بها في الأمة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد من ان كل بدعة
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يجد في الصلوة اشياء
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى
 صلوا كما رأيتموني افعل فكل من زاد على صلوته او نقص فهو مخاطع مخطف
 سواء كان خفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار النية و
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديماً على التكبير قال ابو حنيفة
 واحمد يجوز تقديماً من يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مقارنة
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قارنت النية
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي اما المتأخرون منهم المختار
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعد غافلاً عن الصلوة اقتداءً
 بالاولين قلت هذا الاخير اسجح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم
 ثم الترخيم لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة ومضى عن الزهرى انها
 سنة بالتكبير خلافاً للحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمن
 اكبر واجل اولاه الله اولاه بزرگ ست وهو مدقوض لان التكبير
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعزيرك

فكبر ولقوله في حديث المسوق صلواته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٤
 شخريها التكبير واصر من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يصنع
 الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصح انه صلح كان
 يفتتح صلواته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا الحد يثيدل
 على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال
 والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح احيانا او التخيير فيه ويؤكد الوجوب كونها
 بيانا لمجمل قوله تع اقيموا الصلوة وسياتي ان شاء الله بيان ذلك ومن كان

يحسن التلفظ بالعربية لم يجزئه الا بها خلافا لابي حنيفة رحمه ومن يجزئهم
 الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع
 على وجوب التفقه فيما لا بد منه وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويجزى
 ذلك في كل واجب قولي واذا فوط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى
 بالترجمة مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على المخوس تحريك
 لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسور

لا يسقط بالمعسور وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون
 او بعضهم لا يتابع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ (كما هو مرسومهم في
 الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم) وقد
 يستدل على ذلك بصلواته صلى الله عليه وسلم في مرضه بالي بكر والناس
 يقتدون بصلوة ابي بكر قال الشافعية وكذا الاحناف واذا دوى برفع صوته
 الاسماء فقط او اطلق بطلت صلواته وقولهم مردودا مرة صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تدكير الماسهاه الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكر والاسماع معه
 خروجا من خلافهم ورفع يديه بحيث يحاذي كفيه بتمكيبه واصحابهم
 اذنيه مقارنا للتكبير ولا يضرتاخير وتقدير يسير ورفع اليدين عند
 تكبيرة الاحرام جمع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو اذ كناه
 وقال الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان
 الرفع عند هم الى المتكبين غير صحيح بل الموجود في كثيرهم هو ما ذكرناه كافي
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى ثم يضعها على صدره تحت
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخراجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه
 وقال الاحناف تحت السرقة واستدلوا بما يروى عن علي عليه السلام من السنة
 وضع الاكف على الاكف تحت السرقة اخراجه احمد وابوداود وهو ضعيف غاية
 الضعف وهذه التحنية لا غاية لها في بعض الجملة منهم تبلغ اصبعه الى الذكر
 وهو سوء ادب عياذ بالله وقال بعضهم المقصود من الموضع لتستر الذكر
 وهو عجيب لانه كفى بالشوب ساترا وقال الشافعية فوق السرقة واستدلوا
 بحدِيث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن
 حنبل روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي
 والكل واسمويه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية
 وهي المختارة عند اصحابه انه يرسلها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعائر الوافض فقد
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما لمحمد بن النعمان بن بشير قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صفوفا اذا قمتا الى الصلوة فاذا استويانا
 كبر ومن طويق اخري عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في
 الصفوف كما يقوم القدح حتى اذا ظن ان قد اخذنا ذلك وفقهنا اقبل
 ذات يوم بوجهه اذا ارجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوفاكم ولينالقر
 بين وجوهكم اخوجه مسام والتزمذي وصححه كذا في النيل ومن فروضها
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلى
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة التغل فسميا في واما خبر القادر كما يرض
 والمعدور كمن كان في سفينة وخاف السقوط في البحر لطو وعذور ان او
 في الويل وخاف ان يسقط فتصيبه نكابة فقد دل الحديث المتقدم على انه
 يعتاض عن القيام بالاستطاعة من فعود وغيرها مما ذكر في الحديث ولا يعمل
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث
 ولا عبوة بندرة العذر وكثرة اذ الم يقيد ذلك صلى الله عليه وسلم خلافا للشافعية
 ووفقا للاحناف وليتناقط للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان
 ينصب فقار ظهره فان وقف مخنبا او مائلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعة

لم يكنه فان صلى كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسني صلوته
 فان لم يطبق ذلك وصار ركوعكم اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لركوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود
 قام وفعلها بقدر امكانه اي يوحى ايماء لهما ويجعل ايماء السجود اخفض
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امر تكبر بامر
 فاتوامته ما استطعت الحديث لا احفظ لفظه الاذن ولان الحديث المار
 انقايده على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود في صل
 قاعد او يوحى ايماء ولم يجد لهذا دليلا يعتمد عليه واذا صلى قاعدا في ركعة

الاقعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التحويل دعاء الاستفتاح ثم
 التحوذ وليسهما اي لكل مصلى والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شرع
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم ينف فوات قراءة الفاتحة او بعضها
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بقراءة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام الاحناف سبحانه ان الله وبمحمد وعلم
 الالتفات الى ادعية اصم واخوى منه مما يقضى منه الجب ولو افتتح بدعاء
 غير ما ثور ولا مناقض للصلوة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني
 وبين خطاياي كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي
 كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء
 والبرد اخرجه الى الجماعة الا الترمذي ومنه الله اكبر كبريا والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رواه على كرم الله وجهه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسبحك اللهم
الذي قطر السموات والارض حنيفا مسلما وانا من المسلمين اجنونا
ونسئلكي وعيائى وعيائى لله رب العالمين لا تشريك له وبذلك اسرنت وانا من
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبد لك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
لاحسن الاختراق لا يهدي لا حسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف
عني سيئها الا انت سبحانك سعد بك والخير كله في يدي والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر ادعية للركعة
الى اخر الحديث واقتصر بعضهم على بعضها الى قوله وانا من المسلمين اخرج
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرد في التعوذ او في القراءة قبله فاتاه
ولم يقراه لما ورد من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان التعوذ
فقد قال تعوذوا بقرآن القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وكذا
الى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة استغفر ثم
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفخة
رواه احمد والترمذي وقد روى التعوذ بالفاظ كلها متقاربة وكلها معاذ خير
فبايها تعوذ كفاه وهل يتعوذ في كل ركعة قبل كل قراءة قول الخدري وارض في
فعلة ذلك في اول ركعة لكنه لم يان ما يدل على منع الاثنيان في كل ركعة وعموم
الاية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فافظاهل استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وراجح من اصحابنا الشوكاذن الاقتصار
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتتعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة
 فقد اتفق الامة الاسرعية على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
 وفي الركعتين الاوليين من غيرهما قال في رحمة الامة واختلفوا فيما عد ذلك
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة
 وليس الخلاف الا في تعيين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك
 من اتيان احد هما كمن هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في
 في ركعة واحدة من صلواته سجد للسهر وواجزأته صلواته الا الصبر فانه
 ان ترك القراءة في احد ركعتيها استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن نعم القارئ
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اما
 السورة فسنة كما سياتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء
 يقرأ أم خافت بل لا تسن له بحال وكذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك
 قرائته فيما يقرأ فيه الامام وان لم يسمع قرائته واستحب احمد ان يقرأ فيما خافت فيه
 الامام والمعتدل عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا يقرأ
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة تسنة واختلفوا
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنه
 تتعين وهو المعتدل عند اصحابنا وقال الاحناف ان قرا غير الفاتحة اثم واجزأته
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجوز به آية ولو قصيدة ولو بالفارسية فيكفي عند

مثل مملها ممتان او ترجمته وباع سياه كما حكي القفال من الشافعية و
 على هذا القول يجوز بعض الاحناف ان يقرأ آية هي كلمة ولكن آية هي حرف
 واحد فحوص اوق او ن لانها آيات عند بعض القراء وكان رجل من اهل الحنفية
 يصلي فاذا قام ما توقف حتى قد س ما يقرأ آية واحدة ان سركم فسأله رجل اى شئ
 تقرأ وانت قائم قال اقول ساق ثم اسركم فالسين اشارة الى سبحانه اللهم
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك
 ثلاث آيات فصار واية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعزوا قراؤا ما تيسر
 من القرآن قالوا لان الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل
 فقلنا يوجبها اى قالوا يجب عندهم ما ثبت بالسنة والقرض ما ثبت
 بالقرآن وتزك الواجب انما والعبادة يجوز ان يخلاف القرض وهذا تقرىق
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التقريق بين الله ورسوله صلعم
 والكل له نعمة الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يغرقوا بين الله ورسوله الآية وتعلق
 الزام كيف زدتم على كتاب الله ان تبتغوا بما موالكم وقد ستم المهر بعشرة دراهم
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدتم على كتاب الله والساقي
 والسايرة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة
 دراهم وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما تولوا والوالدان والاقراب
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء لا يورثون

واستند للتمسك على ذلك بنحو الواحد ونظائرهما كثيرة لو بينا كلها طال الكتاب
 فأن قيل ان القرآن متواتر بالأسانيد المعتبرة فتبوتة يقيني بخلاف أحاد
 السنة قلنا ان الأحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تنقيد اليقين أيضاً
 ولو استزينا في ثبوت حديث منها لم يجوز لنا ان نثبت به على الأمة حكماً ولو ندبنا
 فضلاً عن الإيجاب وإيضاً استحباب بقاء الحكم وعمومه إنما هو ظني فرفع
 هذا الظن لئلا يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتبرة ظنة
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وإيضاً استدلوا لهم
 بهذه الآية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف
 باختلاف الأشخاص فمن الناس من يتيسر عليه قراءة ربع القرآن أو ثمنه
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وإيضاً استدلوا لهم بالآية على محل
 النزاع هو صرف الآية عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ مرد السان
 الصحيحة وما تواتر من عملهم صلعم وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و
 الاجتهاد وإيضاً ح ذلك ان الله فرض على رسوله صلعم اول ما فرض قيام
 الليل أي معظه بأن يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص
 منه قليل أي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و
 لو يكن حين ذلك ساعات فامتثل صلعم امر به وقام هو واصحابه كل ليلة
 حولا كاملا وقليل اقل وقيل أكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم خفف الله
 عنهم ونهم وجوب قيام الليل بقوله تعالى في هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

ادنى من تلقى الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك والله يقدر
 الليل والنهار علم ان لن تحصىه فتأب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله
 ومن الليل فتجيد به فافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً وقد كنت
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى
 انا لله عن الحرج وعقاعته ما اوجبه والتزموه من قيام الليل هو المراد
 من قوله فتأب عليكم وما يزيد ذلك بياناً امره بالتحجيد نافذة والنافذة غير
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همته بغاية النشاط والسرور يا جعل
 هذا التحجيد من اسباب ما قد رة له يوم القيمة من المقام المحمود وهو خاص
 له صلوة المسيد تابع لسببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد
 الاول فاستجاب التحجيد للامة انما هو من باب التماسى به صلوة واطلق
 على صلوة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء في قوله تعالى اقرأوا
 ما تيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وابقاء لقيام الليل وصلوة على النبي
 والاستحباب بعد الافتراض والامحباب والمراد بما تيسر من القرآن ما سهل
 عليهم من صلوة الليل والالزام ان تكون صلوة الليل مطلقاً غير مشترطة
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية
 هي الصلوة والامر للنبي بدليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل
 واللفظ لا يدل على حقيقته وعجازه معاً كما تقر في الامور والاحناف قد غلطوا
 في تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضاً في تعيين المقدار الذي يجزى

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بيناً لأن ما تيسر من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفلاً واستحباً بأفلا يجوز حمل القراءة المتيسرة على آية قصيرة ككلمة او حرف كما هو مذهب الامام ابي حنيفة ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد بن ابي يوسف لأن ذلك يخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وفحوى خطابه اما استدلالهم بقوله نعم فاقرأوا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة فهم يخالف المنطوق الآية ودلالة سياقها لما عرفت من انها في صلوة الليل وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يروى به هنا صلوة الليل فهو محذور ارادة المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما ارادة وان كان حقيقة وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحديده بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم الليل شاق فاكثروا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا لما يجمل عن كلام الله وايضاً العطف في قوله نعم فاقرأوا ما تيسر منه واقموا الصلوة يقتضي المغاورة ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالتقدير صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقموا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن راعى غير ذلك فكل ما لا يخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر نقول ايضاً لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قراتها دون ما سواها من القرآن وانما كانت هي
 فرضه بتعيينه وشرعه فيها وذلك من عجيب تناقضكم فهذا وسعكم ان تقولوا
 بتعيين اقتراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 وسلمتم من التناقض والجوأة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلام
 واستدلوا ايضا على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسعى صلواته بلفظ ثم
 اقرا ما تيسر من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفسا ايضا
 بلفظ ثم اقرا بالقرآن فقوله ما تيسر يحمل مابين او مطلق مقيد او مبهم مفسر
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل
 صلوة اولعل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضا عند العجز عن قراءة القرآن بلفظ
 فان كان معك قرآن والافاحمد لله وكبره وهله وقيل ان المراد بما تيسر ما زاد
 على الفاتحة جمعا بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة
 قال في النيل وهذا الكلام إنما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسعى صلعم
 يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية واما على القول بأنه
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا إشكال في تحتمل المصير الى القول بالفرضية بل القول
 بالشروطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الآية لا تدل ولا تتعين في محل النزاع
 وان حديث المسعى صلواته لا يجب ان تحصر قروض الصلوة وواجبا تفاهيه
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الأحاديث المحتارة فلنا في تعيين
 الفاتحة واقترانها واستنراطها في الصلوة حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلعم

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ
 لا يقوى صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال سنده صحيح
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بمعناه وفي النيل زاد فيه مسلم وابوداؤد
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري واعلمها
 البخاري في جزء القراءة والحدوث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل
 عن النبي صلى الله عليه وآله عن احد من اصحابه ولا من بعدهم من يوثق به ترك
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من المخالفين في تعيينها لا شك ان ذلك لا يعمل
 بمجم عليه يابن الامة وهن العمل هو مبين بالصلوة التي امر الله بها في كتابه
 قالت امرتك لقراءة الفاتحة الفادر على قرأتها هي تارك لما امر الله به وهو لا يسل
 صلح في بيان كتابه ولو كان يجوز انكتفاء بقراءة آية قدها في بطورين شريحتين
 لو وجد فيه نقل او عمل عن اصحابهم او عن احد من اصحابه ربه في تركه
 راي منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاختلاف انهم يستدلون به في بيت المسئ
 صلوة على عدم افتراض الفاتحة ثم تتركه في افتراض التمديل فتأخذون
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اي
 اختلافوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النيل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر
 بترجم ذلك والسق عندنا خلافه وانه لا يقوى في القيام من القراءة غير الفاتحة
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعد
 على تسليم ثبوته دفع توهم حصر الحكم كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البخاري في جزء القراءة فقال ان قوله فصاعدا نظير قوله لا تقطع اليدين في
 ربع دينار فصاعدا او يحل ذلك على التدب والاحتياط جميعا للاحاديث
 انتهى ملخصا من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث
 الزيادة على الفاتحة بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن ابى هريرة رضي قال
 في كل صلاة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صلعم اسمعنا كرمنا اخفنا عنا اخفينا
 عنكم وان لم تزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخرج
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيخين الا انه زاد في اخره وسمعه يقول
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه الله رفع الكل استشكل ذلك
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصا قلت واذا اصر رحمه الله ما اخرج ابو عوانة
 من قوله وسمعت اى النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم
 ما زاد على الفاتحة وايبين من ذلك واسم واولى منه واصح منه صلى الله
 عليه وسلم له من القراءة خلفه الايام القرآن وسياتي ذلك ولو كان ثم
 غيرها من القراءة شرضا لاستثناة صحتها وحيث لا تعين انه لا يرد
 غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وفي احكام
 بها خلاف والراحم عدم البهر قول قد اختلف العلماء في ان الآية هل هي
 آية من كل سورة في اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها آية من القرآن في سورة
 النمل قال في النيل وقد اختلفوا هل هي آية من الآية فقط او من كل
 سورة او ليست يا آية فذهب ابن عباس وابن عمر ابن الزبير وطائفة وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير
براءة وحكى عن احمد بن اسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة وأكثر
العراقيين وحكاة الخطابي عن ابى هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي
في الخلافيات باسنادة عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه وسقيا النوري
وحكاة في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة
فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد
انها ليست بأية من الفاتحة ولا من سائر السور في اوائلها وقال ابو بكر
الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة
وليس من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن
داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجمعت ان لا يكفر
من اثبتها ولا من نفاها باختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حراف جمعاء عليه
وان ثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير الحق
الامر لا مزية فيه لاني كوني آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة
براءة قد علم علماء قطعياً ثبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة
الابراءة تتفق القراء السبعة على قرأتها في اول كل سورة حين
يقرؤها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها
ومروى عن اكثرهم انها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قرأته
لا يكون دليلاً قاطعاً على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها
لانها مشتركة بين جميع اسور الابراءة او ان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الامة وعليه تكون حالة الوصل مما يجوز
فيه الامران اعني قرأتها وتركها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا الوجه احسن
ما يقال في الجواب عن اليراد بل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي
اي لم اقف عليه لاحد والله اعلم وبما ذكرته يدحض التشكيك في قوائدها
قراءة اما ما استدل به المانعون النفاة لقراءتها في كل سورة من الاحاديث التي
لم تصرح بالجهر يقرأنها في الصلوة او بعدّها من بعض آيات السور قد لك
لا يدل على انها ليست بآية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم
التصريح بعدّها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث
من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد مناه من الاجماع
على ثبوتها خطأ وقراءة على انها معارضة يا حاديت اثباتها في القراءة صريحا
كما في الصحيحين عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال
كانت مد انشقر أبسم الله الرحمن الرحيم بمد بيسم الله ويمد الرحمن ويمد
بالرحيم وعن امرسلة رضي الله عنه عن ابي داود نحوه مع زيادة بيان ان ذلك
في قراءة الفاتحة وقد قال صلعم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
انا اعطيتك الكون الى آخر السورة ثم اراه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله
الرحمن الرحيم ثم اراه ابو داود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي
اما هذا فتثبت وقال الهيثمي رواه البزار ايضا باسنادين رجال احدهما وبدا
وذاك وعدم تعين ما استدل به الناقلون على النفي ثبت لدينا يقينا ان البسملة

عن
قلت والاولى
قراءتها وعليه
مشى الحفاظ
من اصحابنا
حيث يقرأونها
سرا في اول كل
سورة اذا كانوا
في الصلوة ٢٠٠٠

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي ربما افضى بالناظر الى الحيرة ولو اهتد
 الباحثون الى ما ذكرناه أنفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند
 وصل أول سورة يا خوماً قبلها لما وقع والله أعلم هذا الاختلاف - أما مسألة
 استحباب الجهر والسرار بها فالأحاديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعمدة من
 قال بالسرار هو ما روى عن انس والرواية قد اختلفت الفاظها عنه فتارة
 يروى عنه أنه قال لم اسمع احداً منهم يجهر وتارة لا يجهر ولم يكونوا ^{يستفتون}
 بيسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون الخ هذه
 الروايات عن انس تدل على أن السرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك
 ما رواه أبو سلمة قال سألت انس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد
 لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظ
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث أخرجه الدارقطني وقال هذا صحيح الإسناد
 كذا في النيل فاذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد مننا أحاديث الجهر سيما
 وقد روى عن انس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 كما في الصحيح وقد تقدم أنفاً فلا تغفل وروى الشافعي بإسنادة عن انس
 أيضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهراً فيها بالقرأة فلم يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار
 يا معاوية نقصت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التكبير اذا ^{خفضت}
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخبر

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة
تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في
ان مجموعها صالح لا يحتاج فلا يبعد تقديمها على ما روى عن النبي في عدم
الجهر لان المثبت مقدم على النافي لا سيما وقد اعترف النبي بعد من حفظه
لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم
اعتراف بذلك ايضاً فرواية الجهر عنه مقدمة على غيرها لما عرفت كذا قيل
وفيه ان التمسك بحفظ عدم الجهر لا يحفظ الجهر ما روى عنه في الصحيح ليس
فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدلت بها على الجهر كلها ضعاف
لا تقوم بها الحجة قال في النيل وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا
يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله بين كرر من الامة يعنون
مسيلاً فامران يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم وتزلت ولا تجهر بصلواتك
ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي فبقية ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم و
ان زالت العلة وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والاوسط عن عبد
ابن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان
المشركون يهزأون بمكاء وتصديعة ويقولون نحن بين كواله الامة وكان مسيلاً
الكناب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمم المشركين فيهمزاً وأبك
ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم في اذان ابن جبير عن ابن عباس في ذكره النيسابوري
في التيسير وهذا جمع حسن ان حماد هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال
في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزيلعي الحنفى هناك في اسرار البسملة

احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنه الترمذي ومنها حديث
 عائشة رضي الله عنها ومنها حديث ابي سعيد بن المعلى اخو جده البخاري و
 منها حديث ابي هريرة حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها
 حديث النسائي الذي ذكرنا في حديث النسائي الذي ذكر فيه الجهر ليس فيه
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه وامام ابي الثناحي من حديث معاوية
 فمد اذ على ابن خيثمة ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المديني
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاما طويلا قال شيخنا
 ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 تارة ويخفيها اكثر مما يجهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائما فحصل مما ذكرناه
 انه سيات عندنا مما فعل من تكهرا واسرار واسرار راجح واكثر ولا تنسقط
 عن المأموم ولو مسبقا قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة
 الفاتحة في حق الامام والمنفرد اما المؤتمرون فقال ابو حنيفة لا تجب سوا تكهرا
 الامام او خافت بل لا تنس له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحد
 لا يقرأ اذا جهر الامام استدلال المسقطون بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
 له وتصفوا الآية ويقولون واذا قرأوا فأنصتوا وقوله تعالى فاستمعوا له
 انما فقال رجل نعم يا رسول الله قال فاني اقول مالي انا ذر القرآن قال
 فانتبه الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوداود والنسائي و
 الترمذي وقال حديث حسن اما حديث من كان له امام فقرأ الامام القراءة

فهو ضعيف الاستناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله
لما قرأ خلفه بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكروا او ايكرو القارى فقال الرجل
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها وهو متفق عليه واقول ان من افترض
القرأة على الامام والمنقرد بقوله نعم فاقرأوا اما تيسر من القرآن لا يمكنه التقريب
في ايجابها على الامام دون المؤتم لان قوله نعم فاقرأوا اما تيسر امر لكل مكلف
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذ هيرم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام
بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف
وهو قوله من كان له امام فقرأة الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة
والزيادة لتتم قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين
منقرد وعاكف يتلوا في ناحية المسجد واذا تعارض عموم الايتين فاما ان يضرب
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على التسخير واما ان يجمع بينهما اذا امكن و
لا شك ان الواجب الجمع مرما امكن وهو ان نقول هذا ان الاستماع واجب لكن
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفروضة في الصلوة انما هي على سبيل
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا اما تيسر من القرآن
اذا نصبت هذه دليلا لا فتراض القرأة في الصلوة كما هو مذ هب الاحناف
ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذ هب اصحابنا اهل الحديث
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والستة فيمنص
ذلك من الامر بالانصات في الآية الاخرى وليست مع فيما سوى ذلك من القرأة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعلية وما ذكره
 من قوله عواذ اقرأ فانصبتوا فاذن لك هو مخبر على ما حملت الآية عليه اما ذكره
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث
 صريحاً وقوله ما لي انا زعم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليها القراءة ما يؤيد
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة
 فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس اخذ بها باولى
 ما هو اصح منها واصح كحديث عباد بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء اما منكم قال
 قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بامر القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأها
 من وراء ابوداود والنعماني وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا تهرت به الا
 بامر القرآن رواه ابوداود والنسائي والدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بامر القرآن وغيرها
 مما يقرأه الامام فاقروا عليها واما بالانصبات فيما سواها وعليه يحمل حديث
 من كان له امام فقرأه الا ما مله قراءة عني بها قراءة السورة بعد الفاتحة
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام
 والمؤمن غير معارضة في الحقيقة بشئ لا بقرآن ولا بحديث وان ما اختاره
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤمن في الصلوة الجهرية مع الادعاء
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما المسبوق وهو من لم يدرك مع الامام
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركوع

فعن الشافعية سقوط القراءة عن الاعتدال بركعتيه وأما غير الشافعية
 من أهل المذاهب فقد مناعهم سقوط القراءة عن المؤتم مطلقاً وكلهم
 قائلون يحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الإمام في ركوعه وهل يسقط عن القيا
 والفاخرة أم لا بد من قيام بعد التخيير بقدر الطمانينة والمعروف عنهم
 الاعتدال له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف
 لما تقدم من الأحاديث المصرحة بافتراض القيام والقراءة وإن من أهل
 يثنى من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسيء صلوته وقد صح حديث
 ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا أي فيفرض أن يأتي بما فاتته من الفروض
 والشرط ويتدب أن يأتي بما فاتته من السنين المستحبات إذا أمكن في هذا
 الأخير بلا تخيير لصورة الصلوة وهياتها أما قولهم أنه يكبر قائماً ثم يركع
 ليصير مدر كاً للوقفه فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعصية أخرى لأمره صلعم أن المقتدى يدخل في الصلوة على الحال التي
 يجد الإمام عليها وإن يتدرك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو قد خالفوا
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بتذكركم ما فات
 وما يزيد حيرة أنهم اسقطوا عن القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الإحرام
 مع كون الكل سواء في الفرضية وإذا ساء لهم هذا القدر من المخالفة في
 الدخول فلم يقولوا بأنه يكبر ويقوم ويقرباً للجملة ثم يشترك مع الإمام في
 المسجد الأولى أو الثانية أو في القعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجهلة في
 الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاختفاء من الأحاديث

فبعضها ضعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعين دلالة لما ارادوه ومجرد
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على ايجاب
 القراءة والقيام واقتراضها وقوله صلحها ادر كتم فصلوا وما فاتكم فأتوا وفي
 التيل بعد ان ذكر ما استدلوا به من قوله صلح بلفظ من ادر لك سر كعة من
 الصلوة فقد ادر كها قبل ان يقيم الامام صلح قال وليس في ذلك ليل لطلوهم
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها واسرارها حقيقة شرعية وعرفية وهما
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في
 التفتيد بقوله قبل ان يقيم الامام صلح قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قيل فراغه منها غير مدرك اذا تقررت لك هذا علمت
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل
 له البراءة من عهدة ادلة وجوب نقيام القطعية وادلة وجوب الفاتحة انتهى
 بما اردته وما ذكره من متعين لذلك والله اعلم اما استدلالهم بحديث ابى بكر
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان دخل الصف
 وقوله صلح زادك الله حرصا ولا تزل ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدل به بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة
 الحرص على حب الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تقيض ما ادعوا به مما هو شبيه ببعض
 ما استدلوا به من حيث السند وبالحكمة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامر واخبر بما ذكر وان شئت الزيادة فعليك
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها
 المعروف للاتباع ولا تله منا طالع عجز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستهانة فهو مبطّل للصلوة
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لم يعتد كذا ذلك
 الا بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاتها فهو ان لا يفصل بين شيء
 منها وما بعده مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا لعن ركعه هو فان ترك
 شيئا منها سهوا فعاده مع ما بعده ان لم يطل الفصل فان طال استأنف
 فلو شئت في السهولة اثناؤها فأكملها مع الشك استأنف لذلك كله لما عرفت
 من وجوب الترتيب والموالاته ولا بد من مراعاة الذمة باليقين الا لعن راو
 الاثنيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهوا وجهل او اعياء والثاني كتأسيته
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده معه للتلاوة وكسؤال من سمع او استعاضة
 من عن اب عند قراءة امامه ايتيها وليس الترتيل فالذي يقرأ الفاتحة او
 السورة يا لجملة هو بخالف السنة ولو جازت صلواته مع كراهته وقد دل
 على ذلك الكتاب وحديث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءته النبي
 صلعم قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد يث رواه
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث مسكتات احدها بعد التحريم اي ويقرأ
 فيها بدعاء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قبل
 انها اجل قراءة المأموم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة اقول يمكن

قراءته الفاتحة وقد تقدم ان قراءته لا تنقطع بذ لك حديث ابى هريرة ^{رضي الله}
صلعم قال اذا امن الامام فامتنوا فان موافق تامينه تأمين الملائكة مغفرة فأتقدم
من ذنبه ويجهريه في الجهرية خلافا للاحتلاف واستدل بعضهم واغري فقال
لما روينا من حديث ابن مسعود ان الامام ليس بأسرع التعوذ والتسمية ^{فأما}
وربنا لك الحمد مع انه ليس بحديث بل رأى روى عن بعض العلماء ولم يرو
احد عن ابن مسعود لا موقوفا ولا مرفوعا ويند عليهم ما رواه ابو هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير المعنوب عليهم ولا الضالين قال
أمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول اخوجه ابوداود وابن ماجه وقال
حتى يسمعها اهل الصف الاول فيرتجها المسجد واخوجه الدارقطني وقال السنده
حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في النيل وفي الباب
احاديث صحاح فلا مندوحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلعم يعني عن تقليد

ابى حنيفة ^{رحمه} وليس سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلاة ثنائية وفي
الاوليين من غيرها هذ في الفرائض واما في التوافل فيسن قراءة السورة
في كل ركعة ولو كانت رباعية كحديث عائشة ثم يصلي ^{بها} بعافلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز وفي الباب حديث
جابر بن سمرق قال قال عمر اسعد لقد شكوا في كل شئ حتى الصلوة قال
اما انا فامد في الاوليين واحذف في الاخيريين ولا ألوما اقتديت به
من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك النظر
او ظني بان متفق عليه وقد صحت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بينهما إذا كانت جهرية أو في حكمها جهر بهما إمام ومنفرد
 اتفاقا لا يتباع في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة
 جهرية كصلوة الليل والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلا وصرلها بعد طلوع
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم على
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمهم بعض الأحناف أيضًا
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصرلها بعد طلوع الشمس فلا يجهر
 ورحمهم بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد ناذعني في هذا
 بعض المفكرين المتعصبين فإنيهم نصوص فقهاء الأحناف الزامًا لا احتياجًا
 وقلت لئلا في ذلك حديث صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو نسيها
 فلا يصحها إذا ذكرها فإن ذلك وقترنا فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل
 والوفيقين الأسرار فلو جهر في السرية أو أسر في الجهرية كره ولا يلزمه لو فعل
 ذلك به أو عند الحنفية يجب سجدة السهو ولا بأس لو جهر يائنة أو عادون ذلك
 في السرية بل ليس كما هو ما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم التطويل للمنفرد و
 إمام المحصورين رضوا به والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم يبكي الصبي فيخفف مخافة
 أن تنقأ أمه أما التطويل للمنفرد وإمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه
 إن شاء الله تعالى في باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكن تخفيفها لعارض

وكذلك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في الفجر بخوستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم
 وصلاتها بالشمس كورث وصلاتها بأذ النزلت في الركعتين كليهما وصلاتها
 بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فافتتح بسورة المؤمنین حتى يبلغ ذكر موسى
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعاله فركم وكان يصليها أيوما الجمعة
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ رحمه الله ثقأت) ولم يفعل
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة أي ما يفعله كثير من الناس عما ذكره
 وأما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فجعل عظيم
 انتهى ببعض زيادة وأما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها أحيانا حتى قال أبو سعيبة
 كانت صلوة الظهر تقام فيذهب ذاهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله
 فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها ثم كان يقرأ
 فيها تارة بقدر الآيات تنزيل وتارة يسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى وتارة
 بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وأما العصر فعلى النصف من قراءة
 صلوة الظهر اذا طالت وبقدرها اذا قصرت وأما المغرب فكان هديه فيها
 بخلاف عمل الناس اليوم فإنه صلها مرة بالأعراف فركعتين ومرة
 بالطور ومرة بالمرسلات قال أبو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ

في المغرب بالمصر وأنه قرأ فيها بالصافات وأنه قرأ فيها بالنجم الدخان وأنه قرأ فيها بسبع أسرار
 وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون وأنه قرأ فيها بالمعوذتين وأنه قرأ فيها بالموسلات
 وأنه كان يقرأ فيها بقصائر المفصل قال وعي كلها آثار صحاح مشهورة انتهى قال
 فيه وأما المد أو مة على قراءة قصائر المفصل في المغرب فهو فعل مروءة أن بين
 الحكم ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصائر المفصل
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلتين قلت وما طولي
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه أهل السان وذكر النسخة
 عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين
 قلت وكذلك الأحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب ويتروكون
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وترايا ابتداء وأما الصلوة العشاء الأخيرة
 فقرأ فيها صلى الله عليه وسلم بالتين والزيتون ووقت لمعاد فيها بالشمس حمها وبسبب اسم
 ربك الأعلى والليل إذا يغشى ونحوها وانكر عليه قرأته فيها بالبقرة بعد ما صلى
 معه ثم ذهب إلى بني عمر بن عوف فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل فأنشأ الله
 وقراً بالبقرة ولهذا قال له افتأن أنت يا معاذ فتعلق التقادون بهذه الكلمة
 ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ولا ما بعدها وأما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة
 والمنافقين وسورة سبم والغاشية والاقصم على قراءة أو آخر السورتين
 من بابها الذين آمنوا إلى آخرها فلم يفعل قط وهو مخالف لهدى الذي كان
 عليه يحافظ وأما قراءة الأعياد فتارة كان يقرأ سورة ق واقتربت كملت يوم قارة
 لسورة سبم باسم ربك والغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه إلى أن تلقى الله

عز وجل لم ينسخه شيء وبهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان
 تطويله صلعم منسوخا لم يخف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه النقادون
 وأما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله
 في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلوته بعد تخفيفا لما أراد بقوله بعد أي بعد
 الفجر أي أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها وصلوته بعد ها تخفيفا وهذا
 الإجماع هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه إلى ما لا يقتضيه
 كقول بعضهم إن صلوته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا إذ لو كان هذا هو المراد
 لاحتج به إلى قونية تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم من كبار
 الصحابة وقراء عمدة السورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس إن تطلع
 فقال لو طلعت ما وجدتنا غافلين وأما قوله صلعم أيكم أم الناس فيلخص
 وقول النس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخف الناس صلوة في تمام
 فالتخفيف أمر نسبي يرجع إلى ما فعله النبي صلعم وأظبط عليه لا لشهوة
 المأمومين فإنه صلعم لم يكن يأمرهم بأمر ثم يخالفه وقد علم أن من ورأه
 الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به فإنه
 كان يمكن أن يكون صلوته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة فهي خفيفة
 بالنسبة إلى أطول منها وهدية الذي كان وأظبط عليه هو الحاكم على كل ما تنازع
 فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يأمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله بالتخفيف ويؤمنا بأصافات فالقراءة بأصافات بالتخفيف
 ما كان يأمر به من الزيادة من الزيادة ونقصان ملخصا فنحصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ احيانا
بقصر المفضل واواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه
المصلحة وهو ما خفف ففي تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله في ذلك المصلحة
ولم يتخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلى الله عليه وسلم في اخف ما خفف من
صلواته ولم يحصر اولوية في مقدس صلوة نقلت مطولة او مخففة فقد اصاب
السنة وكن الظن بنبينا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخف الناس بالصلوة
وقد روى ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال
ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يؤمر الناس بها في الصلوة المكتوبة وقد خصص الاحتياق والشوا
استحياب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة
تعين ما زعموه وخصصوا استحياب قراءة قصار المفضل للمغرب واستدلوا
بكتاب عمر الى ابي موسى الاشعري الحديث مراده عيد الرقاق لكن اسناده
ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زيادات ليست منه وهي مخرجة
بروايات ضعيفة واشبه ما يذكر في هذا الباب حديث سليمان بن يسار
عن ابي هريرة قال ما رأيت رجلا اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من فلان الامام كان يا المدينة قال سليمان فصليت خلفه
الحديث وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصر المفضل الى آخره
مراده احمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه
دلالة على ما ذكروه لان سليمان انما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة ولا يريد كونه بقي يصلي خلفه دائماً وقراءة القصص احياً في المغرب
 ما توتر وقوله كان يطيل الاوليين من الظهور الحديث لا يدل على المد او قلة
 الجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه وايضاً
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة برسول الله صلى الله
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان اياه رية رآه وسمعه يقرأ دائماً
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً لم يرد كوسليم ان ان صلى خلفه
 صلوات متعددة ولا دام على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعله ويقراؤه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات وعرفت
 انه لم يكن ليتقدم بقراءة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو
 ذلك الا ما ام اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم ايتما يقتضي ان كان يتقوى في صلواته
 على نحو ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ومثلاً عدم الاقتصار والمد او قلة قصار
 المفصل ولعل اياه رية رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم
 الظلم ترك السان الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما حرمه
 آخر ما قرأه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لاجل اشعاره كان بالاستمرار
 والمد او قلة وقد قلنا ما في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا
 اذا لم يعارضه ما هو مثله او اصح منه فما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري
 وغيره من النكاح زيد بن ثابت عن علي بن مروان موافقته على قصر المفصل في المغرب
 او قلنا قلنا من ذلك وانه من سنة عثمان لا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فدعوا لله
 من سائر ذوي الفطن وان يطيل اولى الاوليين وهما على ما بعد هذا وذلك الحديث

ابنى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين يام الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخرين بقراءة الكتاب ويسمعنا الآية احياناً ويطول
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح متفق عليه
 وقوله ويسمعنا الآية احياناً قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السنة
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعراً دائماً وفيه رد على الاحتاف و
 الذين جعلوا السر في الصلوة السرية واجباً او شرطاً وعلى من اوجب في الجهر
 سجود السهو ومن الاحتاف من يبالغ في السر حتى لا يسمع نفسه ومثل
 هذه الصلوة غير جائزة لان كل ذكر واجباً كان غير واجب لا يعتد به
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ
 شيئاً لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يليه وانا كنت اصلي
 الظهر والعصر مرة فجهرت احياناً بآية ونصف آية في اثناء القراءة اذ عابني
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت
 وانا والله اذا بالغت في السر لا اجد ذوقاً في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث
 احاديث استواء المقرء في الركعتين الاوليين بجواز اختلاف صفة القراءة
 ولما اختصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخرين فلحديث
 ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر قراءة خمس عشر
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة
 خمس عشرة آية وفي الاخرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضح على استحباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين الاخريين من
الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاقتصار على الفاتحة فيها كما زعم بعض
الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب
فيسأل عند الاولى ويستعين عند الثانية بحديث حذيفة قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وفاء من آية الرحمة الى وقف عندها يسأل
ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى من اراء الخمسة وصححه الترمذي قال
في النيل اخبرني مسلم ايضا قلت هذا يعمر الفرائض والنوافل وورد ان النبي
صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل
ويبكي وكن لك لباس تكبير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعد او الجب من
القراء والحفاظ في هذا الزمان من الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في
الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب لا في الفرائض ولا في النوافل حتى
ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه
مثلهم كمثله الذي كان يوم الجاهلين في التراويح ويقرأ الكافية بدل القرآن
اذ اتى اتاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نصف في ونصف ذلك
هو لاء القوم جاهلون فسكت ان الله وانا اليه راجعون وليست في شيء من الصلوات
سورة بعينها ان يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قد مداه في ذلك واذا التزم القراءة فقد
ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله اذكار الصلوة اذكار القيام
واحسن هيكات المصلحة هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الله
جل جلاله ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهم طالوا في خضوع

ونظام من وانخفاض اي فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيها ما لا يذكر
 ما هو مناسب لها وسياتي ومن فروض الصلاة الركوع مرة في كل ركعة الا في صلاة
 الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة
 الانحناء وشرعا الانحناء الخاص وهو كالسجدة تارة يكون للعبادة وتارة على
 طريق التقية والاول كفر لغير الله والثاني حرام وفسق لغيره واقله ان ينبغي لمي
 القائل بحديث تنال راحتيه ركبتيه مع الطمانينة وفاقا للامة الثلاثة لقوله
 صلعم في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم ارى كم حتى تطهرن راكعا قال ذلك
 صلعم مع ما لبعض من جهل ما تجزى به الصلاة فالطمانينة من هيبات الركوع
 الذي لا يكون ثم عيا اليها للقادر وفي الصحيح راى حذيفة سر جلا لا يتم الركوع
 والسجود فقال ما صليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله شعبل صلعم عليها
 وفي الباب سنن وانما غير معارضة بشئ وقول الاحناف بعد ما افتراض الطمانينة
 في غاية الضعف والاحاديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه وكذا قوله تعالى ركعوا
 واسجدوا والركوع انما هو وقفة الركع بعد هويته وانحناءه الى الخد المعام
 الان في ذكره ولا يقال لمن وصل حركة انحناءه ورفع له حركة واحدة انه ركع
 لا لغة ولا شرعا ما لم يفصل بين حركة الهوى وحركة الرفع فقوله تعالى اركعوا
 معناه انزلوا الركوع في صلاتكم وفعل الركوع وتحصيله لا يكون الا بتميزه عن
 الهوى وعن الرفع وهو سكون اعضاءه كالمتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا
 ثبت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة وجب تقديرها بما قد مر في الرسول صلعم
 اغترابه مسلم كما رأيتوني اصيل وما اشبهه صلاة بعض الاحناف التي ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوالى الضال حيث غير وضع الصلوة واجازها المبحون النجى صلح
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما فتراض التعديل غير
ان العوام صار ت صلواتهم تلاعبا بالدين وهتكاً لعظمة حرب العالمين جل
جلاله وما رأينا فرقة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلوة جماعة
الاحناف وهذا امر انبى عليه ونقول ان الله وانا اليه راجعون ولا يقصد به
غيرة اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته ليس بصل
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعاً
لم يكفه وكذا الوهوى لقتل ضوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعاً
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد من آذنه
يلزم المقصد لذلك ومثل الركوع سائر الاسرافات في الصلوة لا يحسب له الا مقصده
ولو عرف بان لا يصرف نيته المستحبة من اول الصلوة صار فاما لو صرف
بعده بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذى ذكرناه فذلك
الفعل لا يكفيه لا تادية ركن قصد غيره وقوله من غير انما الاعمال بالنيات
نص فيها ذكرناه واكمل ان يكبر رافعا يديه ويحني واضعاً يديه على ركبتيه
مفرقا لاصابعها وان يجأ في يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و
راسه وينصب ساقيه معتدلاً بالقوة على ركبتيه لانتباه في ذلك كل افعال
التكبير عند الهوى الى الركوع فلحن يث ابن مسعود قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكبر في كل ركعة ويضع راسه ويخفض راسه ويضع راسه
ويضع راسه ويضع راسه ويضع راسه ويضع راسه ويضع راسه ويضع راسه

والاحاديث في هذه كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحن ومنكبيه ثم يكبر فاذا اراد ان يركع رفعهما مثل ذلك واذا ارقم راسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا الحسن بن سعيد عن ابى مسعود عقبة بن عمرو انه ركم فخا في يديه ووضع يديه على ركبتيه وفجر بين اصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقوله فخا في يديه يعني عن جنبيه اما تسوية الظهر والعنق فلحد يث البراء عند ابى العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركم يسط ظهره ومن حديث وابصة عند ابن ماجة نحوه وفي حديث ابى حميد عند البخاري في صفة الصلوة قال تقر بركم ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يجتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمسلم عن عائشة رضيها عن الله وكان اذا ركم لم يثخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك واما نصب ساقيه فخذي الى الحقويان لا يثنى ركبتيه فلانه اذا لم يفعله لم يستو ظهره ويكوه غير ذلك للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت الى جنبه الى فطقت بين كفي ثم وضعت يما بين فخذي فها في عن ذلك وقال كنا نفعل هذا فامرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للتوفى التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن مسعود وبعض اصحابه انه كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره فيه عن غيرهم ايضا وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان الناس لم يبلغهم قلت هذا من المساذل التي خفيت على حابر من احياء المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلاّ ثمر وقد خفي عليه
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 فلا غر ولو خفي على ابي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن فيه
 الحديث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله الستارة والناس
 صنفون خلف ابي بكر رضي الله عنه الا واني نهيت ان اقرأ القرآن ذاكعا وساجدا
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وايدوا وود وبيشع ان يقول سبحان
 رب العظيم واختلف في اقتراضه وقد رآه للذ اكر وكن في سجود السهو
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صحت الاحاديث في اذكاد
 الركوع عنه صلى الله عليه وآله فحنيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله فكان
 يقول في ركوعه سبحان رب العظيم وفي سجوده سبحان رب الاعلى
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي التلخيص
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة العقيدة
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال الشافعي بن راهويه التسليم
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا
 داود الظاهري واجب مطلقا واثار الخطابي الى اخنياناه وقال
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد
 والذ كويين السجودتين وجميع التكميلات واجب فان ترك منه شيئا
 عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وسجد للسهم هو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روى القول بوجوب تسبيح
الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما امرته قال شيخ الاسلام ابن القيم
في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التسبيحة)
عن او اوجب سجود السجود على من سها عنها وهذا من ذهب الاما ما احمد
ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والامم من لا يقصر عن الامر
بالصلوة عليه صلعم في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة
المصلي بالجمعة واليدين قلت وتوجيهه في خصوص تسبيح الركوع و
السجود وجبه والزامه لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلعم في التشهد
الاخير صحيح وحديث المسئى صلواته ليس فيه ما يدل باحدى الدلائل
ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد واذا كان هذا حاله فالمتعين
عليها قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب او الذنب فالذنب او الكراهة
فكذلك وقوله نعم فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل
على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين
محلها فيها النبي صلعم كما في حديث عتبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت بسبح اسم
ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ثم اراه احمد وابوداود وابن ماجه
واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع
جد ير بالتأمل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاث

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن
فعل المسنون من ضم اليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي و
نحو ذلك من المأثور اما ذكر الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يجوز فيه فحديث ابن عباس المتقدم في
النهي عن قراءة القرآن بعيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقيدة وهي مسئلة
اجتهادية تختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى العظيم ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخرجه الترمذى وابوداود وابن ماجه
وذكره البخارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقلت ثم ركوعه
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه وان صلى في الركوع ان يطبق
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلوته محل جريزومه
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسئى صلوته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه
اى ادنى ما يقوله المصلى من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر به صلى الله عليه وسلم
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الرحمن شواة مسلم

وبذلك يسقط قول بعض الأصناف في قوله وذلك ادناه حيث قال لا بدني
 كمال الجعم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث ولا في
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجعم حتى يراود ويتعين
 ادنى كماله فالضمير لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يشير
 الى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتنامل المنصف اما الاكثر من التسليم
 فقد دل عليه ما روى عن سعيد بن جابر عن انس قال ما صليت وراء
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتبيه صلوة برسول الله صلى الله
 من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز قال فخر قافي ركوعه عشر تسبيحات
 وفي سجوده عشر تسبيحات رواه احمد وابوداود والنسائي ورجال اسناده
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني
 قال ابو حاتم صالح الحديث كان في النبل وهو يرد على الشافعية حيث
 قالوا لا يزيد اما غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث
 تسبيحات قال في الزاد وكان يقول اى في الركوع سبحان ربى العظيم
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم
 اغفر لي قلت اخرج اهل الصحاح واحمد الا انهم منى ثم قال كان ركوع
 المعتاد مقدرا عشر تسبيحات وسجوده كذلك واما حديث البراء بن عازب
 روى في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه تركوعه واعتداله تسبيحاته
 تسبيحاته ما بين السجدة تين قريبا من السواء فهذا انظر فهو منه بعضهم
 كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدر ركوعه ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شئ لانه صلحهم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية أو نحوها وقد تقدم مرانه قرأ في
 المغرب بالأعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلاة صلحهم
 كانت معتدلة فكان اذا طال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريب
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلحهم تعدل لصلاة وتناسبها
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت تحشمك سمعي وبصري وعشري
 وعطفي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت مرآة الترمذي
 في الصلاة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك
 غير المنفرد واما المصورين والاحاديث تزد عليهم ولم ار لاحناف في ذلك
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهوان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله ع في حديث المسئ صلاة
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا ارفعت ساسك من
 الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا
 لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صحيح دلت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطهارة
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير احناف تبعاً لما همم إلى حذيفة
والإمامان يثبتون عليه من لا فهم صحوا صلوة من لم يصح صلواته رسول الله
عليه وسلم وذلك واضح من حديث المسمى صلواته حيث قال له صلعم ربه
فصل فاذن لم تصل اما ما قرره وجعلوه من اصولهم من القرض لا يثبت
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تفسد بترك الواجب فيقال من اين هذا
القاعدة ومن اثبت بها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بفرضية اربع ركعات
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يذكر في القرآن
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معياراً وميزاناً لاحكام الدين
ترد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون
حائزاً للقرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلعم غاية التوضيح
ثم ينقلها اليها اصحابه جميع عن جميع حتى تفصيل معلومة لكل مسلم بالضرورة
وحيث لم يكن ثبوت من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلعم طاعة
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بغير دليل بالصفة التي ذكرناها و
لما كانت هذه القاعدة متناقضة لكل طاعة فلا شك انها متناقضة ومتخالفة للقرآن ومخالفة
للقرآن فلا يكون منسياً عظيمه فان القرآن بأجمعه اتمنا على الرسول صلعم
ليؤمن الناس بالله ورسوله صلعم وليتبعوه صلعم وقد امر الله بطاعته و
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى الذي هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية
 فإذا كان الإيمان لا يخفى إلا بطاعة الرسول صلعم فأولى وأخوفاً لا تخفى
 صلوة من حاتم عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلم يفعل
 وابن يكون الرأي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللفريقين كلام
 طويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فارجع الى كتب
 اهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ^{رحمته} ولا يقصد غيره
 لانه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد
 المستحب من اولها اعني نية التخيير اما لو قطع تلك النية كان رقم قزعا
 من شيء فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه
 ان يعود ويرقم فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعمد ترك
 العود او كان جا هلاقي في آخر صلواته بركعة وان كان عالما عامدا او لم
 يتدل ارك الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عن شأ
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لفوات بعض اركانها
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع
 ليقرأ الفاتحة من شئت في قراءتها وعلم انه قراها بعد استوائه قائماً ان
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم
 للاعتدال ثانياً وقوله رحمه لان قيامه هذا وقع لعبادة فصد الله اعلم
 وليس رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائلاً سمع الله لمن حمده هذا
 ثالث موضع يرفع فيه المصلي يديه وقد تقدم من هذا الرفع عند التخيير

وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد مناحديث نافع من فعل ابن عمر يرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه
حذ ومنكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قراته واذا اراد ان يركع ويصنع
اذا رفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد
واذا قام من السجدة الثانية يرفع يديه كذلك وكبر مرة واحدة ابوداود والترمذي
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسكوا بحديث ابن مسعود
لا يصلين بركعة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اذكر راخى ايديكم كانتا اذا تاب
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع
في المواطن الثلث قال البيهقي رحمه الله من ثلثين صحابيا وقيل رجاه
نفسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابوداود والدارقطني وابن حبان
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء في زيادة ثم لا يعود في منكرة
او من جهة ويعا رضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال سأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع اليدين عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقع عند الركوع
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترفع الايدي الا في سيمع موطن
 مرسل ضعيف وتروى بلفظ ترفع الايدي ومنقوض برقع الاحناف في
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان التزك احيا قالو سلم ثبوتها فيما في
 استحباب الرقع انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من بارع
 فيه من الاحناف فهو عجادل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصب اعادنا
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من السجدين وقع في هذا الحديث
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين تين مكان الركعتين والمراد بالسجدين
 الركعتان بلا نشان كما جاء في رواية الباقرين انتهى قلت وسياق هذا الحديث
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدين الركعتان لقوله ولا يرفع يديه في شيء
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من السجدين تين ظاهر في ان المراد
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من السجدين تين انما
 يقال رقع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان الدلف واللام في
 قوله السجدين تين ان كانت للعهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى
 الكلام جملة وقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس
 بعد كل سجدتين قيام بل يعد بعضها رقع وقعود لا قيام فتعين ان المراد
 بالسجدين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل
 اما قول المصنف سمع الله من حمزة فلا فرق عندنا انه يقول الامام والمنفرد
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقتضى كذلك تبعاً للشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله
 لمن حمد حين يركع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحديث
 وهو متفق عليه قالوا وهو يثنا ويل من شروعية ذلك لكل مصل من غير فرق
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انتصب قائماً ارسل يديه وقال
 ربنا ولك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والقائم والمتفرد وقال ابو حنيفة
 لا يقول الامام وقال صاحباه يقول في نفسه والا صلح عند الاحناف
 ان المتفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابي حنيفة بقوله صلى
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا لا ياتي المؤتم بالتسميع
 عند فاعل الشافعي قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميع خاصاً
 بالامام وانما لا يقول ربنا لك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه
 والمعروف ان المؤتم انما يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى
 ولو كان ما ذكره من تجرؤ الزمان لا يؤمن الامام لقوله عز واذا قال ولا
 الضالين فقولوا آمين وليس كذا ولو دللت هذه العبارة على القسمة
 كما ذهب اليه فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام قامنوا وفي رواية
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاحة فيكفله التسميع
 ونقوله ما تقرأ الفاتحة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله
 ربنا ولك الحمد قلنا هم اساء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سيان في قراءة الفاتحة كما امر تحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتمر
 عند كبر فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمثل هذه التخللات
 والتوهيات منطوق الاحاديث الصالح المشعرة بانه صلعم كان هديه المستقر
 اليهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماما مقتدى في الصلوة وغيرها
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات وملا الارض الحديث اخبر به مسلم
 والنسائي فقله كان اذا رفع الى اخوه ظاهر في الاستمرار لا شعاعا كان بذلك
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لا فريدها اذا انقلوا مثل ذلك
 عن فعله المستقر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمرون به وهو
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفية والله اعلم وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجود وقال الشافعية هو ركن قصير حتى قال بعضهم
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط
 واشد غلطا منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو انحط من الركوع الى
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزاء ولو كحد السيف وقد
 قد منافسا هذه الاخبار اما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم ثم ارفع
 حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ونهيه صلعم عن نقرة كنقرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نقرة الغراب
 المتابعة بين السجودتين من غير طمأنينة بينهما اما بلغهم حديث عائشة
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما واذا رفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوى جالساً وأما قول الشافعية أن الاعتدال و
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وأنهما غير مقصودين بذاتهما
 فليس بصحيح وإنما تقصير هذين الركعتين مما أحدثته بنو أمية في الصلوة كما
 أحدثوا فيها تركاً لتمام التكبير وكما أحدثوا التأخير الكثير وكما أحدثوا المواظبة
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما أحدثوا الدعاء برفع اليدين بين
 الخطبتين وكما أحدثوا تقدير الخطبة على صلوة العبد وكما أحدثوا غير
 ذلك مما يخالف هديهم وأبى ذلك من أبي حنيفة أن الله من السنة وصح
 عنه صلعم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل
 قد نسي من أطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن النبي كان رسول الله صلعم
 إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوههم ثم يسجد ثم يقعد بين
 السجدين حتى نقول قد أوههم وصح عنه صلعم في صلوة الكسوف أنه
 أطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه
 قريباً من قيامه وروى عنه أن ركوعه وسجوده والرفع من الركوع و
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح
 عنه أنه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد
 ملائكة السموات وملائكة الأرض وملائكة ما شئت من شئ بعد أهل السماء
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معط لما منعت
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلعم أنه كان يقول فيه اللهم اغسلني
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد ونقني من الدنوب والخطايا كما ينقى

التوب الأبيض من الناس وباعد بيقي وبين خطاياى كما يا بعد بين المشرق
والمغرب وصلى الله عليه وسلم انه كور فيه قوله لورى الحمد لورى الحمد حتى كان يقدر الركوع
وفى زمننا هذا اصامرا اعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين
علامة بها يمتا زاهل الحديث والسنة عن اصحاب البدعة واكثر الناس
تهاونا بهذين الركنين جهلة الاحناف فانهم لا يقيمون صلواتهم فى الركوع
والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين
ورأيت بعضهم اذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك راسه قليلا
الى الفرق واذا اسجد فلا يجلس بل يسجد سجدة اخرى كنقرة الديك او
الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لومت مت على غير شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود واقله

ووضع جبهته وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة
ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات هذا اقل ما يحزى فى السجود عندنا
فان اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدرك ذلك ما دام
فى الصلوة ان كان ساهيا او جاهلا وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم
يطل الفصل عرفا فان كان سجود الركعة الاخيرة سجدا وتشهد وسلم
وتعمر صلواته وان كان من غيرها اى بركة كاملة وتشهد وسلم ايضا
والدليل على انه بتدرك حد يث ذى اليدين حيث قام صلواته ثم صلوة
بعد ان سلم اما ان كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام او فعل
ما يتأ فى الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما امر صلواته

المسيح صلواته بالأعادة والأصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعر ولا ثوباً الجبهة و
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على
 سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين والقدمين
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبية عن عمرو بن دينار عن طاووس عن
 ابن عباس بلفظ أمرنا وقوله أمرنا أي أيها الأمة والأمر يجب علينا الاتقياد
 له والامتثال له وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
 أن يكون لهم الخيرة من أمرهم وقال أبو حنيفة ومن وافقه لو اشترى زوج
 بعض وجهه كالأنف مثلاً جترأه لأن السجود المأمور به في القرآن يتحقق
 بذلك وما سوى ذلك قسنة وقال القدرسي وضع القدمين فريضة
 انتهى ملخصاً عن بعض كتب الأحناف وأقول قد ذكرنا السجود معاني
 ومدارجه لغة وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر به على ذلك
 المعنى وهو في كل حالته يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشأن
 في السجود الشرعي إذا عيّن الشارع هل يكتفي عنه بالسجود اللغوي المخالف
 للسجود الشرعي وكلام الأحناف هنا ظاهره أن الأحكام الشرعية تشمل على
 المعاني اللغوية أو على معاني تعصمها الدلالة اللغوية وإن لزم من ذلك هجر
 المدلول الشرعي وهي جناية على الشرع شنيعة ونحن نقول الأحناف
 ههنا فنقول أن السجود ونحوه ما يدل على معاني متفاوتة بحيث تختلف
 المعاني باختلاف جواهرها ولا شك أن اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه يحمل يحتاج الى
مباين فقصه اى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال
يا اختيار ما لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة الماصح قولهم في الاصول
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحتاف ان اختيار
بعض المعاني الغايب المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يبينه الشارع
واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحتاف للسجود هنا بما ذكره وعلى
مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن
هو حتى الآن يحمل باق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهب الاحتاف
من عدم تجويزهم تفسير السنة بحمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين
للقضية ما عينته السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي
تارة تكون عندهم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وقارة
سنة لا يأتى من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية
او بعضها على المعاني الصحيحة ومع ذلك يظنون انه يقدمون القرآن المتواتر
على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشأه عدم الفرق بين دلالة
القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذى عينته السنة
فنحن نقول اولى الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني الذى
عينته السنة قولوا فعلا وهم يتقبلون الاول ان تحمل آيات القرآنية على
ادنى ما تصح به الدلالة اللغوية وما فى السنة انما يكون اكمل المعاني الذى
دل عليها القرآن وبين ذلك سماهم اهل الراى من سماهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قد يوهيه بعضهم من قولهم ان تاسيس
 من هينا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سائر الرسول صلى
 وعلمت انهم انما يقدمون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية
 اما ثبوت عن النبي صلى وليس اكثر مما يذكرون يا ب تقدر نفس القرآن
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكرونه من السائق و
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة
 وانما هو زيادة على فهمه واستبداد فيه بافهامهم عن سائر الرسول صلى
 واهل قريته والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني
 على رسوله صلى وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجود فقل مدحهم
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجود غيره والثاني باطل فتعين
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلى وفعله معه اصحابه فسد ما زعمه
 الاصناف من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والالتفات وقال
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولو لم يجمع يديه وقد عيه وركبتيه على الارض
 اذنا اذا نظرنا في الماثور لم نوما يدل على صحة ما ذكرناه وقد قلنا ما يدل
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلى
 لا نزاع فيه اما الظمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ
 سلوته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحان ربى الا على فقد دل القرآن
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلحوا جعلوها في سجود كبريه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عنه في
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة واشتد بيده على
 انفه استدلال به ابو حنيفة روى على انه يجوز السجود على الانف ومحلها
 وجه الدلالة انه ذكر الجبهة واشتد بيده على الانف فدل على انه المراد وورد
 بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلحوا اى
 فيكون بقوله واشتد بيده مبينا لم ايد من الساجد ان يباشر به سجدة من وجه
 وهى الجبهة والانف وبذلك يستظهر الطال به الشوكاني في النبل من
 الكلام على تعدد اشارة الحسبة على الدلالة اللفظية اذ ليس الكلام
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن احوال كل من الدلائل كان هو الاخرى
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لا سبعة وهو مخالف لصريح
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر
 هو ما يريد الا حنا في قلنا وما لنا ندر من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي
 عضو واحد وجزئيه ومع ذلك ينبغي ان لا يسجد على جزء من العضو الواحد
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لا سيما وقد روى هذا الحديث
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته
 وامرها على انفه وقال هذا هو الوجه الذي تسمى ان الجبهة على المصريح
 به لفظا انمين بالاشارة في غير اسماء الجبهة والانف وقوله هذا واحد

نص فيها ذكرناه والواجب على المنتصف الجمع بين الأحاديث مهما افكر لاسيما
والامر هنا واضح لا يحتاج الى عناء ومشقة وقد اخبر احمد من حديث وائل
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده
واخبر الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ انفه من الارض ما يصبغ الجبير قال الدارقطني
الصواب عن عكرمة من سلاوي اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهمويه
في قوائمه عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد احدكم فليضع انفه
على الارض فانكم قد امرتم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث المسني صلوة
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذا ذلك ان السجود على الجبهة فرض
وهي تحم الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجبا
قطا هما الأحاديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك الجبهة
يضع منها على صبيحة ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والانف كذلك
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الاعضاء لان
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد
وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلها او
بعضها لازما على المصلي لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لما يجوز كشفه ولما يجب
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علم انه انما يراد السجود عليها وهو صافي
بما لو كانت مكشوفة او غير مكشوفة وقد روي ما يدل على انه يشرع كشف
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما اخبره

ابوداؤد في المواسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد
 اعلم على وجهه فحسرت عليه وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند
 الحاكم في الاربعة والبيهقي بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قال في النيل واخرجه مسلم بدون لفظ حو
 وبدون لفظ جباهنا واكفنا قال ويجمع بين الحد يثنان بان الشكاية كانت
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحرك لاجل السجود على الخائل اذ لو كان
 كذلك لكان لهم بالخائل المتفصل كما تقدم من انه كان صلى الله عليه وآله على الحجة
 وما ذكره وجهه وقد عورض حديث حسرة عمارة من سجد عليها باحاديث
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلوا وقد قلنا
 ان احاديث الامم بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها
 ومن تتبعها متصفا ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه
 الاعضاء وانظر الى حديث انس قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 الحرقاذا لم يستطع احدا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود من بشدة
 الحر وافر من ذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كله انهم
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركتهم وهذا الفهم يستدعي
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرجه في العيجم معلقا عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

وليسجد الرجل منهم على عمامته ووجهه اليه حتى وقال هذا اصغر ما في السجود
 موقوفاً على الصحابة واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم في ثوب واحد يتقي بخصوله حر الارض وبردها ذكره في النيل قال
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت
 وروى نحوه الامام احمد قال في عجم الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح
 فظهر بما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب
 والحدس ونحوهما ويجوز على التراب كما امر به الا قال الامامية ويجوز على الحصير
 ونحوه مما لا يبل ولا يابس وما في بين الامامية وكان للنبي صلى
 الله عليه وسلم سجدة واحدة سجدة واحدة والذى كره هذا وقال
 انه من شعائر الزمان فقد منعت من اجتنابها واذا رما اصد على السجادة
 الكبيرة من الثوب وانما السجدة التي هي من الخوص او الحصير موضع
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بسنة واما القاء السجادة على العواتق
 والتزامها فبدعة مستحقة لا تليق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه وانما
 كانوا يصلون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجل صلواتهم
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان يقال مسجدة
 تنقل راسه اى يجب ذلك بان يتحامل عليه بحيث لو كان تحته ثوب قطن
 لا ينكس وظهر اثره على يده لو كانت تحته لما تقدم من قول صلوا وان لم يكن
 جهتك الحديث وان لا يهوى الغيرة فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منأ في الركوع والاعتدال وان ترتفع اسأفله
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المصنوع لا توجد بل
 ذلك ولقوله تعجرون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة
 فلا بل يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فاسرجع اليه هذا هو الواجب
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمل ان يركع للهويه وقال الامام
 احمد بوجوب ذلك بلا رفع يديه رواه الهيثمي في مجمع عديد على ركبتيه
 ثم ركبتيه على مصلاه ثم يديه ثم ركبتيه وانفقه عن ثوابه بن حجر
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد سجد على ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 قال في المنتقى رواه الخمسة الا احمد وما ذكرناه من كيفية الهوى وما
 ينبغ ان يكون اول مباشر لمسجدة من اجتماعه في البيع هو من
 الجمهور واستدلوا له بما ذكرناه قال وحكاة القاضي ان الحبيب عن عامة
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب ورواه مسدد بن يسار
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الراي قد روي عن النبي في العاقبة
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحباب رفع يدين قبل الركوع ورواه
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد ورواه كذا عن الاوزاعي
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركعتي الامين الى داود
 وهو قول اصحاب الحديث واحتجوا بحديث ابي موسى قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع
 يديه ثم ركبتيه رحمه الله و ابوداود والنسائي قال الحافظ هو اقوى من
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما قبله من الطبع
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلى
 قال يعبد احدكم في صلواته فيبرك كما يبرك الجمل ولم يزد وقد روى
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبة هكنا اذا
 سجد احدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك كما يبرك الفحل و
 رحمه الله الاثر في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبة كذا وقد اخبر ابو داود
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بدأ
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين قاعرا بالركبتين
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واختلافه و
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر
 ان يتفكر هل يمكن الحكم بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابى هريرة وعلمنا انه

لا مرجح لتقدير احد هاهنا على الاخرى قانا نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تحمل
 الروايتين على ما افادناه الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند البيهقي يلاحظ
 اذا سمع احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يده على ركبتيه وجه
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يقطن انها مناقضة لحديث
 وائل وليضع يده فتركبتيه تحتل ان يراد يضع يده على مصلاة و
 تحتل ان يراد يضع يده على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل
 وهن الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرثيا ثم نقول انه لو لم يمكن الجمع لكان
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو التمسك ان يكون سجود
 احد ههنا مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة
 واحدة وهي هل من وضع يده على مصلاة قبل ركبتيه يكون سجود
 مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يده يكون كذلك الحق
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يده او لا واما
 فتولهم ان ركبتا البعير في يده لا في رجله فذلك مما لا غرض لنا به
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى
 للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا الآن في ان اى الهيئات اشبه ببرك
 البعير ولا شأن ان مقدم البعير اول ما يتخفص عند بركه وتبقى رجلاه

قائمتان فاذا اتوض فانه ينهض برجليه اولا وتبقى يداه على الارض على ذلك
 فمن اراد ان يقدر يديه حين سجوده فانه لا بد ان يهوى ويخفض اعاليه
 وهذا هو صورة بركة البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلعه فلا
 يترك كما يترك البعير لكان الامر واضحا في ان الساجد ينبغي ان يقدر
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تتبين ركة ما قواه في النبل وصحة ما ذكره
 صاحب الزاد مع هذا كله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين اولا على المصل
 سيما اذا هبت اليه العزة الطاهرة ولكن الكلام في الا فضل فتأمل ان هذا
 المقام كما قال في النبل من معارك النظر ومضائق الافكار فان شق
 عليه ذلك لكبر سن او وجع او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اي من تقدم به
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذا الدين من حرج والنهي
 مع كونه مشتقاً محمول على عدم العذر ولثبوت ذلك في الجملة وذهاب
 العزة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جنيته لا تنبأ
 كما روي ذلك في الصحيحين عن ابن بريدة عن ابي بصير عن ابي بصير
 واصابعهما حن واذنيه اي يجعل كفيه حن ومنكبيه واطراف اصابعهما
 حن واذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححه عنده صلعم احدهما
 حديث ابي حميد ان النبي صلعم كان اذا سجد السجدتين ووقيه ووضع كفيه
 حن ومنكبيه رواه ابو داود والترمذي وصححه وثانيهما حديث وائل
 ان النبي صلعم سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين
 كفيه اي بين اصابعهما كما روي مفسر في احاديث اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يسطد راعيه انبساط الكلب كما روى ذلك
في الصحيح وان ينتثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرجته ابن عباس في
صحيحه انه صلى كان اذا ركع فخرج اصابعه فاذا سجد ضم اصابعه وان يفرق
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه وجنبه في سجدة وكذا في ركوعه
وتضم المرأة والخنثى كحديث ابي حميد في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سجد فخرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شئ من فخذيه ثم اراه
ابوداؤد وحديث ميمونة عند مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي بيديه
قلوان بهيمة ارادت ان تمر مرثاما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلمصق
بطرفها بفخذيهما في جميع الصلوة وذلك لما اخرجته ابوداؤد في مراسيله عن
يزيد بن حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما
فضمي بعض السجدة الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرها في سنته وضعفها
والحق بها الخنثى المشكل احتياطا لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في
طريقي البيهقي الموصولين ما تروى عن بعض الصحابة والاذن
لا احفظ من خرجة انه فصل المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلبه فسأثر
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الراية
في هذا امر سلة او ضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني
من هذا الكتاب وان يوجه اصابعه رجليه نحو القبلة لقوله في حديث
ابي حميد واستقبل باطراف اصابعه رجليه القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الاوصاف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف جاز له
استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اين يجيء بمثل تلك الاقاويل ثم
ينسبه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التدلل و
التخضوع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي
للعبد ان يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتاجيه وليست تشعروضعف نفسه
وحقره وفقره الى ربه والاله حتى ينزل عليه من خيرة وفضله ورحمته
وقد تقدم تغدير سجدة صلى الله عليه وآله وسلم وحزرة بعشر تسبيحات وكان ربنا يقول
مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
ومعافاةك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما
اثبتت على نفسك وكان يقول اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت
سجد وبكى للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن
المخالقين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله واوله وآخره و
علا نيته وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في امري و
ما انت اعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعلمي وكل ذلك
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت انت
الذي لا اله الا انت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا
وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا واما في نورا وفوق نورا
واجعل لي نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلد السجدة المعتادة ولعله كان صلح يفعله ذلك في بعض الاحيان ولعله
 يفعل بعضها مع التسليم في بعض سجدة وبعضها الاخر في سجود اخر و
 الرواة تقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي
 صلح بها الاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه قمن ان يستجاب لكم قال
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الداعي اذا دعا
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يجل عليه الحديث
 ان الدعاء نوعان دعاء ثناء ودعاء مسئلة والنبي صلح كان يكثر في سجدة
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثنى
 بالثواب قال ويكلموا احد من النوعين فسر قوله نعم ايجب دعوة الداعي
 اذا دعاه والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مفيد ومن
 فروض الصلوة الجلوس بين السجدين طمئناً وان لا يقصد يرفعه
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلح لا تسئى صلح
 من حديث ابي هريرة ثم ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا و صار الى الجلوس اقرب وسجد اخرى اجزاه
 ولم ار لهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترد عليهم وهذا القول منهم سمع
 للجهالة ترك التعديل حتى انى رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما
 تكون سبباً لغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوه ان يرفع راسه مكبراً غير رافع يديه ويرفع راسه
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يفرش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب
 اليمنى ويستقبل بأصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون ركبتاه
 في الارض ويستقبل بأصابع رجليه القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر
 في كل رفع وخفض اذما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع
 يديه في شئ من افعال قعوده في الصلاة اما كونه يرفع راسه قبل يديه
 فقد دل عليه حديث المسئى صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ارفع راسك
 حتى تطمأن جالساً صريح فان رفع الرأس مقدم على كل ما يرفع اما كيفية
 جلوسه فلانه لم يحفظ عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعذور وقد روي ذلك
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم
 اليه في عطفانه ويضع يديه على فخذه يمينه ويجعل حذره فقيه على فخذه وطرف
 يده على ركبته ويقيض ثنيتين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع
 السبابة اى الاصبع التي تلى الابهام يد عوبها وقال الشافعية ينشر
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله
 صلح ثم قعد فافترش رجليه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبته
 اليسرى وجعل حذره فقه الدين على فخذه اليمنى ثم قبض ثنيتين من اصابع
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فوايته يحكها يدها رواه احمد والنسائي

وابوداود وما كونه يرفع سيابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا جلس للصلاة وضع يديه على ركبتيه
 ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام قد عابها الحديث رواه احمد ومسلم
 والنسائي قائلان اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني وافقني
 وعافني لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بين السجدة
 الثانية والثالثة اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه والبيهقي وابن حبان
 ايضاً بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارفعني فقط وعندنا ان الاثنان
 بكل ذلك مستحب لو روي في رواية يقول بين السجدة الثانية والثالثة رب اغفر لي
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجدة وقد عرفت مذهب
 احناف في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقتراحها كما علمت
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا الاعتدال قالوا لانها شرعا للمنعول
 لان اتيها فكانا قصيرين فان طول احدهما فوق ذكره المشرع فيه قد
 الفاقة في الاعتدال واقل التشهد في الجالس عامدا احاطا بطلت صلاته
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها شرعا للفصل فقلت ارادوا
 انها شرعا للمجودة وانها غير مقصود ان بالعبادة فيقال عليه ان هذا غير
 مسلم ولو اريدوا على ذلك يبرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه
 ما دليل هذا الذي يوجب وايضا كونها غير مقصودين لا يستلزم وجوب
 التقصير ومع ذلك كل واحد من تعليهما مما يجب له من غير ان يعتدل في كل واحد

حيث جعلوه محلاً للقنوت الذي هو عندهم لبعض من أبعاض الصلوة التي
 يسجد السجدة فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هناك
 في الركوع لان القنوت مقصود بذكره وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين
 ريشن وان لم نقل ان القنوت في الزيادة هو ما ذكره الشافعية الا ان ذلك
 لا يوجب لهم وجوبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال
 والجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت
 في التواضع وايضا هذا التعليل مع برودة وعدم استئذاده الى دليل هو
 راي في مقابلة النص فلا يصح ان يلتفت اليه واما من الشافعي يروي عن
 امثال هذه التعليلات فترشدهم للسنانعية ولا تستقيم في هذه المسئلة
 ولنا ما روي عن النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال سمع الله لمن جهر
 قام حتى تقول قد اوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى يقول
 قد اوهم ثم اذ سجد في رواية متفق عليها ان النبي قال اني لا اوال الصلوة
 بكوني كما رويت رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيد بآفكان اذا رفع راسه من الركوع
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي واذا ارفع راسه من السجدة
 مكث حتى يقول الناس قد نسي قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله وسلم
 هذا الركن بقدر السجود وهذا السؤال ثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد انقراض عصر الصحابة ولهذا قال ثابت
 وكان النبي يضع شديداً ان اكر تصفونه يمكن بين السجدين حتى يقول
 قد نسي وقد اوهم واما من حكى السنة ولم يلتفت الى من خالفها فانه

لا يعياً بما خالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفقه بعد ان ذكر صلوة النسيء
 لكن السنة اذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها بمخلة من مخالفتها وقال النووي
 صاحب المزاج ان الجواب عن هذا الحديث ضعيف قلت الشواهد الاحتمالية
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي واني حنيقة للاسلاف فقط ومعه
 هذه الانتساب انهم كانوا يتبعون اجتهادهم في المسائل التي لم ترد فيها
 نص واذا ورد النص فكلمهم كانوا يحرمون يتبعون ما قال او فعل محمد
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الانتساب لا يضر شهادتهم الشيباني
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الي من قول ابي حنيفة وهذا
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي
 في مسائل عديدة اما في زمنا هذا فقد قامت القيامة الاحناف حملوا
 على قول ابي حنيفة والشواهد محدودة على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المصنوع واقواله و
 يتبعون ما قال امامهم الذي يخطئ ويصيب فما لهم من السنة نصيبا منهم
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووفقه لهم لا يتابع النبي الكريم
 ثم يسجد الثانية كالأولى لقوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة
 وفيه ثم اسجد حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع حتى تظمئن جالسا ثم اسجد
 حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رواه البخاري في الصحيحين
 ولتسن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس ويبذل رجليه في التيمم في الزاد

استدل الاحناف بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صمد ووقد ميه رواه الترمذي باسناد ضعيف وقالوا احد بيت جلوسه صلى الله عليه وسلم على حالة الكبر قالوا ولا نها جلوسه استراحة و الصلوة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يجتبه فلا يصح ان يا ول لا جلاء ما هو اصح منه وايضا يعارض حديث ابي هريرة في قصة المسيح صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الوقوف لا تعارض حديث الوقوف وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه ذلك ان هذا هو اصلاح في التسمية والشقاع ما سماها استراحة فلا ترد اجابه السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا نسلم ان الصلوة لا تشرع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى الاثنيان بالفعل لها واقولها بالاثنية بل المعروف من السنة ان الاثنيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان هديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امرها بالطائفة في جميع الاركان ولم يجتد بصلوة خالية عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان مخالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين أفعال
 الصلوة وأقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة عجلة دو لا يفترأه
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة
 لأنه ليستعجل في أداء الركعات بل يحرق بالحاجة البشرية وقال تعالى
 فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا
 هي كنهل أية عن أية وقيل عن فعل وهي وإن كانت فعلًا لكنها تأتت
 عن الأفعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تحقيقها بحيث يكون
 هذا التكبير كقيامها واللقيا بحيث لا يرد لها ذكر ينصرفها وما استدلو
 ياء لا يدل على ذلك منهم من نفى هذه الجلسة لأن قوله كان ينهض
 في الصلوة على جنبه وروى به أنه ما يدل على استحباب النهوض كذلك
 وذلك لا يعني أن يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وبعده في استحب
 الحديث أن ينهض من هناك إلى مثل ذلك النهوض من من التشهد
 أو سجدوا استدلال أصحابنا بهدري مالك بن النضر أن رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وقوف من هذه الوقوف حتى يستأنف
 فاعمال قال في النتيجة قوله أي بأية الاستسقاء من مراجعة تقويه في
 من الحديث بين الصلوة فإذا كان في وقوف من هذه الوقوف التي فيها هي في ركنه
 وأن حديثه في كل صلوة سرهما الراوي وذلك لا تنعاز بأن ذلك لا لنها
 بل إلى أوملة وإلا فمراد على شاطئ قال في التعليل بعد أن ذكره في الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد القراع من السجدة الثانية
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد وايتان وذكر
الحلال ان احمد رجع الى القول بها ولم يستحيا الأكثر واحتج لهم الطحاوي
بحدِيث ابْنِ حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ الْمُشْتَمَلِ عَلَى وَصْفِ صَلَواتِهِ صَلَواتِهِمْ
يَذْكُرُ فِيهِ هَذِهِ الْجُلُوسَةُ بَلْ تَثْبِتُ فِي بَعْضِ الْقَائِلَةِ أَنَّهُ قَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكْ
كَمَا أَخْبَرَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ فَيُشْتَمَلُ أَنْ هَذَا فَعَلَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوَيْثِ
لَعَلَّةَ كَانَتْ بِهِ فَقَعَا مِنْ أَجْلِهَا إِنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ ثُمَّ
قَوِيَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مَقْصُودَةً لَشَرَحَ لَهَا ذِكْرُ مُخْصِصٍ وَتَعَقَّبَ
بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَاةِ وَبَيَّنَّ مَا أَنَّ بَرَّ الْحَوَيْثِ هُوَ رَأْيُ حَدِيثِ
صَلَوَاتِهِمْ أَيْ تَقْوَى أَصْلِهِ فَحُكَايَاتُهُ لَصِفَاتِ صَلَواتِهِ رَسُولِ صَلَواتِهِمْ
دَاخِلَةٌ تَحْتَ هَذَا الْأَمْرِ وَحَدِيثُ ابْنِ حَمِيدٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ
وُجُوبِهَا وَإِنَّ تَرْكُهَا لِبَيَانِ الْجَوَازِ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا عَلَى أَهْلِ الْمَشْرِقِ
الرَّوَايَاتُ عَنْ ابْنِ حَمِيدٍ فِي نَفْيِ هَذِهِ الْجُلُوسَةِ بَلْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتَرَمِذِيُّ وَاحِدٌ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ أَخِيَا ثَابِتًا قَالَا الْكَافِظُ أَنْكَرَ الطَّحَاوِيَّ
أَنَّ يَكُونَ جُلُوسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ حَمِيدٍ وَهِيَ كَمَا تَرَاهَا فِيهِ
وَأَمَّا الذِّكْرُ الْمَخْصُوصُ فَأَنَّهَا جُلُوسَةُ حَقِيقَةٍ جَدِّ السُّتُغْنَى فِيهَا بِالْاِتِّكِيَانِ
الْمَشْرُوعِ لِلْقِيَامِ وَاحْتِجُّ بَعْضُهُمْ (يُرِيدُ شَيْخُنَا ابْنَ الْقَيْمِ) عَلَى نَفْيِ كَوْنِهَا
سُنَّةً بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ كُنْ لَكَ لَذِكْرُهَا كُلِّ مَنْ وَصَفَ صَلَواتِهِ صَلَواتِهِمْ

متعقب يان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف
صلوته صلحهما وإنما اخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا ايضا على
عدم مشروعية ثبوتها وقم في حديث وائل بن حجر عند الزاير بلفظ
كان اذا رفع راسه من السجدة تين استوى قائما وهذا الاحتجاج
يورد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على
ان حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف
واحتجوا ايضا بما اخرج الطبراني من حديث معاذ انه يقوم كانه
السهم وهذا الاينافي الاستحباب المدعى على ان في اسناده متها
بالكذب وقد عرفت فما قد منافي حديث المسخ صلوته ان جلسته
الاستراحة عن كورة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي
من انها لم تنكر فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من اشارة البخاري الى ان ذكر هذه الجلسة وهم
وما ذكرنا ايضا من انه لم يقل بوجوبها احد وقد صرح بمثل ذلك
الحافظ في الفقه وفسد الحجاوي بحديث ابى حميد لترك الجلسة
الاستراحة فتركه لهذا الحديث في مرثم اليد بين هما يقتضيهما العجب
ان اخذوا ببعض رواية تكريه من بعض روى من جملة ما استبره القائلون
بتنفي استحبابها بعد روى ما ذكره بن حجر عند ابى داود في كتابه قبل
حديث الحاكم بعد كونه في المذهب من النعمان بن ابي عيسى قال
در كنت خليفة استعملت في استحباب النبي صلواته فكانت راسه

من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك
لا ينافي القول بأنها سنة لأن التولية لها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
الحالات إنما ينافي الوجوب فقط وكذلك تولى بعض الصحابة لها
لا يقدح في سنيتها لأن تولى من ليس بواجب جائز انتهى ذكرته
برمته لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد مناه لا يتبع تشبهه
في استحباب تلك الجلسة والافضل ان ياتي بها أحيانا ويتركها
أحيانا فاقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم وإذا

قام نهض على صدره ورقد مية وركبتيه معتمداً بيديه على فخذي
لما قد مناه ولقوله في حديثه وائل بن حجر ذكر فيه كيفية الهوى
إلى السجود الحديث وفيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على
فخذي به رواه أبو داود وقد ذكرت صدره والقدمين في الأحاديث
استدل بها من تقي جلسة الاستراحة كما قد مناه ذلك فلا تغفل
ومع هذا القيام على صدره والقدمين سنة فيجوز تركه وكذا
يجوز الاعتماد بيديه على الأرض كما ورد في رواية مالك بن
الحويرث أخرجه الشافعي سيما إذا عسر لك بوسن أو عذوان

بمد التكبير من حين يرفع رأسه من السجدة إلى أن يستوي قائماً
أي إذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد مناه من أن
جلسة الاستراحة لقصرها جدد اكتفى لها بمد التكبير وحيث
لم ينكر فيما يروى لها ذكر مخصوص وقد ثبت أنه كان يكره لكل من حضر

ورفعه ولم ينقل انه كبير مرتين اعني حين رفعه من السجود وحين
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفي في ذلك كله بتكبير واحدة و
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسئ صلواته شر
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفهم ويخففها عن الاولى
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سرا لم يرد كرها
سكتة اذ مقدار ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقدار
وقت تواد النفس وذلك قد يجني على المقتدي وقد ثبتت في الاولى
نصا فلا بد مما يصح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجمل ذلك وهو
لا يصح لنفي الثابت وقد قال تعالى فاذا قرأ القرآن فاستعذ اي قال اذ
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز ترك ما قرأ وقت وسببه في القرآن
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما
قول بعضهم وتوجيه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفي بالاستعاذة في قراءة الركعة
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة
قراءة مستقلة لا تنضم ولا يعتد بتلك الركعة الا بها وذلك ظاهر في

يسقط ما أطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التعمد وليس
إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية أن يجلس
للتشهد الأوسط والأولى أن يقرش رجله اليسرى فيجلس عليها و
أن ينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة
بالتوركاء وهو أن يقاتش فخذه اليسرى على الأرض وينصب اليمنى
ويوجه أصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسوق صلواته
عن رفاعة وقيه فإذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن واقترش
فخذك اليسرى ثم تشهد راحة إيدوك في اسنادك محمد بن الحنف
لكنه صرح بالتحديث ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويبسط
أصابعها واليمن على اليمين كذلك إلا أنه يقبض من أصابعها الخنصر
والبنصر ويحلق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع أصبعه السبابة
ويحركها ويدعو بها وقالت الأحناف يبسط أصابع يديه وذهب
بعضهم ورد ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم اطلاع
وقصور الباع في علم الحديث وأما ما يذكر في بعض الروايات من
الاقتصار على مجرد الوضع فليس فيه دلالة متعينة لما ذكرناه و
غايتهما احتمال أحد الأمرين القبض كما ذكرناه أو مطلقاً والبسط كما
ذكرناه وإذا كان الأمر كذلك فلا وجه لتوجيه البسط وجعله المستحب
المتعين دون ما سواه وتوجيه أحد المتشأوين بل من محقق غير
مقبول ثم هل يجوز ترك النص الصريح لما هذله وأما الواجب

حمل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين
 فمما يالك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثمر قالوا اذا وجد
 الاحتمال بطل الاستدلال وقوله ان في البسط توجيه اصابعه
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوجيه
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى
 التوحيد ان المحرك المتصرف في خلق هذه الحكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة
 المشتملة على انواع تعظيم الاله وحالات التدلل له من العباد لا سيما في
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل اناسب لذلك من
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها قالوا لم يكن الا القياس والتعليل
 لكان مقتضاه ان ما ذكرناه اناسب بهذا الموضع لا ما ذكرناه وقد عرفوا
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقوام غرقت في انواع الشرك فيما كان بشئ
 اهم فيه من اظهر التوحيد والتشهد اظهر له باللسان ورفع السبابة
 اظهر له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فتمتع الشهادات
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجمعها وبعض المتأخرين
 من الاحناف كالكيداني وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر المستحسن
 وخيرا ولم يشعرا هو اعلمهما قال ابو حنيفة ام محمد الشيباني الذي هو
 من خلص تلامذته وفيه نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطاه
 بين يرو وهو قول ابي حنيفة والحامدة من فقرائنا والعجب من شيوخنا المجد

كيف رحمه عدم الاستدراك مع ورد الأحاديث الدالة على اثباتها وصحة
 النقل عن أبي حنيفة بثبوتها والعجب منه قوله أن هذا غير ظاهر
 الرواية إذ ما جعله ظاهراً هو أخفى من ديب النمل واقطع لم يرو
 المبسوط أو الزيادات أحد بالسند الصحيح المتصل عن محمد بن كافر بن
 سوطاه بأسناد صحيح متصل ويقال أيضاً هذا تغليل وقياس غير
 مستند إلى أصل صحيح وبلا حجة جامعة وإيضاً لو كان صحيحاً فلا يوجب
 عدد وجود النص ولم لا يقولون هنا كما قالوا في الرفع أن مبنى الصلوة
 على السكون فتحرّك الأصابع لا تدرى مبناه وقد عرفت أن الصلوة
 مشتقة من تحريك الصلوة وهي عبادة عن الحركات المخصوصة
 فمبناه على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يضحك
 عليها البلدة والصبغيان وهل يجدي مثل هذا الأوهام والظنون
 يوم لا يتفهم مال ولا يتون واستدل أصحابنا بمحمد بن عائذ بن حجر
 أنه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قافز شرجله
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذو مرفقه
 اليمين على فخذه اليمنى قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة
 ثمر فم أصبعه فزايتة يتركها يد عوبها راء اسم التساقى وأبو داود
 وقد روى في قبض أصابع اليمنى ونصب السبابة روى آيات بالفاظ
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخترناها والرواة عبروا
 بالفاظهم وأرادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز المسبحة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد اى المصارعة
 كاهل الحديث وبالنسبة بعضهم حتى قالوا تطل الصلوة به ولو كان هذا
 القول عندهم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله
 فحقه ان ينجس حتى يتوب او يعزى تغزير شديد او لم يعرف
 الاحتاف ان ابا يوسف اما ممر حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحب
 الدباء فقال رجل انا لا احب الدباء قد عاب ابو يوسف بسيفه ونطم
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صار من تدوا وانشأ شيخنا الشوكاني
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استحيى التحريك والحق ما ذكرنا
 اختاره ابن القيم رحمه في الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يتشرب بالسبابة ولا يجوزها الحديث
 رواه احمد ابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا اتفاق
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء
 لم يستوعب ساكروقت التشهد ولم يردواى هذا الحديث الى اصبعه
 صلى الله عليه وآله بل رأى قبله او بعده فليتأمل وليس ان يشهد
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل
 الستة في الاول بدون الماثور ولا تضم الصلوة في الجلسة الأخيرة الاربعة
 لو ورد ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وآله اذا قعد تقرأ

في كل ركعتين فقولوا الحمد يثا الى آخره رواه احمد والنسائي اما كونه
 بدون الماثور لا تحصل السنة في الاول وانه لا تقم للصلوة بدونه
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بدين كفيه كما يعلمني السورة
 من القرآن الحديث فقله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في عدم
 الاعتداد بغيره اى لتأدية السنة او القرض ومفهوم قوله في بعض
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثليه المصلحة
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظ الواردة وانما سبما قرأ التشهد ابن
 مسعود وسبما تشهد ابن عباس وسبما الاخر واحب ان يجري على
 لسان ما جرى على لسان حبيب الله وروى عنه واختلغوا في ايها
 افضل فذهب اصحابنا وجهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة الستة لفظا ومعه
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعني التشهدات الثابتة
 من وجه صحيح وكذلك نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى
 كن افي النيل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم رواه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلى الله
 عليه وسلم ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

أو الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما ورد عنه صلعم أو في القرآن
 وقال الأحناف إن سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجني فلانة
 تقسد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي
 خلافه وليس لاحد أن يحجروا سماعاً وما نستحب عملاً الاتيان بأكمل
 الصلوة على النبي صلعم أي وما نحب الاتيان به من الادعية المأذون
 لنا فيها أي وإن لم تكن مأثورة الصلوة على النبي صلعم والصلوة على
 آله معه صلعم وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينفى استحباب الاتيان
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على
 الأهل معه في التشهد الأول مع قولهم بسنية الصلوة على النبي صلعم
 حتى أنهم شرعوا نأدكها سجود السهو ولم يأثروا يبرهان على هذه التفاريع
 اذ لم تبتني على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترع الصلوة
 عليه صلعم قاله مثله بتم له واما ان لا تشترع فكذلك والدليل انما يدل
 على عكس ما زعموه والنبي صلعم قد نهي ان يصلي عليه الصلوة البتراء
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وميسكوا فما اسحق
 ما ذكروه بالكرهية والعجب العجيب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة
 من صلى على الأهل معه في هذا الموضع فاعتبروا يا أولي الأبصار و
 اما من الشافعي برئ عن امثال هذه الترهات والسقطات انما هو
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشفة الذين يبتغي قرب الآله و
 الرسول في التباعد عنهم وقالت الأحناف لا يزيد المصلي في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله هم مردود بصريح الحديث كما تقدم من لقوله
 صلحهم في الحديث يلفظ ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه وليدع
 به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم من قول الاحتياق هنا من اغرب
 ما يتصور فأنهم استدلوا ببعض الحديث وردوا ببعضه الآخر وكذلك
 حديثهم في مواضع أخرى كما في حديث من أدرك ركعة من الفجر
 فقد أدرك الفجر ومن أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر
 فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الأول وما أدركه بما إذا
 يجيبون إذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الأمور
 وأما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى مستند عليه
 بقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
 في وسط الصلوة وأخرها فإذا كان وسط الصلوة نهض إذا فرغ من
 التشهد وإذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه هذه
 حكاية فعل وما قد مناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلح
 وذلك امره لا منته والواجب الالتئام وبقطع النظر عن هذا كله
 فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وغايتها
 استواء الفعل والترك وأما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للبتة
 وإيضاً ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في
 إتمام ذلك بأن يختصر في الأدعية بعد التشهد والصلوة على النبي
 صلحهم وذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلحهم يخفف هذا التشهد

جد اجتهاد كانه على الرصيف وعلى الحجارة المحيطة ويتنهض مكبرا على صدره
 قداميه وعلى ركبتيه معتد اعلى فخذيه كما تقدم في القيام عن جلسته
 الاستراحة وعلى هذا ادلت الآثار وقد تقدم بعضها والتهوض على
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الارض سيما اذا عسر

لكبر سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قائما رفع يديه
 كما فعل عند التحريم خلافا للاحناف ولنا ما روى مسلم من حديث
 ابن عمر انه كان يرفعه يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به
 في حديث ابى حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه
 الاحناف وغالوا ببعضه كما هو دأبهم قال في الزاد بعد ان ساقه
 بطوله هذا السياق ابى حاتم في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضا وذكره
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يرفعه يديه في هذا الموضع ايضاً ثم كان يقرأ
 الفاتحة الحمد والسر في ذلك ان الشارع جعل كل شفع صلوة
 فشرح الرفع حين الشروع في الشفع الثاني كما شرح حين الشروع في
 الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الاوسط واجباً ولا قنوة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم تركه سهواً فسيتم المصحابة فلم يعد له بل استمر
 سجود السهو ولو كان واجباً لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه
 من المصحابة فلا يقال ان سجود السهو يكون ليجبر ان الواجب كما يكون
 ليجبر ان غير الواجب لاننا نقول لا يحل الدليل فلهذا هو علم العود لنعلم

بعد التنبيه على السهو وأما مدأومته صلح لفعله فلا يكفي للدلالة
 على الوجوب والفرعية قلت وأعظم ما استدلل به من قال بالوجوب
 ههنا أن فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح
 صلوا كما رأيتموني أصلي واستظهر وأعلى ذلك أيضاً ما يذكرون في بعض
 روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا قمت في صلوته فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فإذا
 جلسْتَ في وسط الصلوة فأطمن وأقرأ ثم خذ لك اليسر ثم تشهد
 رحمه الله أبو داود قال في النيل هذه الزيادة اعني قوله فإذا جلسْتَ في
 وسط الصلوة الخ تفرد بها أبو داود وفي أسنادها محمد بن اسحق ولكنه
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا أيضاً بأن قول صلح
 في حديث ابن مسعود إذا قعد ثم في كل ركعتين فقولوا التحيات
 الحديث امر والأصل في الأمر الدلالة على الوجوب وقد أجاب صاحب
 الرخصة عن هذا الأخير بأن بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم
 الكيفيات وإن كان بلفظ الأمر لا يدل على وجوبها وإنما يصدده
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الأمر للوجوب في حديث ابن مسعود
 إلا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لأن الأمر بالتشهد فيه
 إنما يتوجه إلى من قعد فإذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد
 إنما هو تأييد لكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تأييد لها
 فما كان واجباً من ذلك فإذا كرهه واجبة وما لا فلا وهذا أولى ما يقال

في الجواب وان لم يرد كروه واما استدلالهم برواية سقاعة فالجواب
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا يتخير روايته
 وان صرح بالتحديث وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لا يقتضي
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما نصيبوا البيان المجمل الواجب
 ما هو كحديث المسعى صلواته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلعم
 في صلواته واجب ودعوى المداومة والملازمة المستمرة غير مسلم لان
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعد منها وذلك لعد مرجوعه صلعم
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جبران الواجب
 لعله يكون بسجود السهو لما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك
 على ان المعروف مما دلت عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من
 الصلوة ولم يتمكن من استيفاؤه ان يعيد صلواته كما دل على ذلك
 فقوله صلعم للمسعى صلواته ارجع فصل فانك لم تفصل ولو كان شديدا
 من ذلك ينجز بسجود السهوليينه صلعم له ومن فروضها التشهد الأخير
 وقعوده والصلوة على النبي صلعم فيه وذلك لحديث ابن مسعود قال
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على
 جابريل وميكائيل فتنازل رسول الله صلعم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى رواية الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وهذا الخبر ورأى اية من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه

فلا يبارضه حديث المسيء صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الراوية بقربينة كما هنا قال في النيل
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن راجع الرواية لانه يصحدها لا يصحده الراي
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشارح
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجوزة فاليس بفرض
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على علم الذكر
 في حديث المسيء صلوته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا
 الاقتصار في الاعتذار غير سد يد لان قبول الزيادة من الثقة متعين
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب تفرده باقتناع من اوجبه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين له محلا غير ان يقود كما في حديث ابن مسعود
 وغيره ويحرم ان قعاء كالكلب كحديث ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في فهم الزوائد و
 استناد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلوته من ان النبي يقتضيه
 التحريم والفساد والحق ان فعل المنهي عنه حرام وفساد فمن فعل
 ذلك علما عامدا بطلت صلوته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل
 يلزمكم ان تقولوا يبطلان صلوته من التفات كذلك قلنا والامر كذلك
 لو لم نقل انه صلى الله عليه وسلم التفات في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عند هوان
 يضم اليه
 يداه على الارض
 وينسب سابقه
 هذا هو الذي
 درون الدجاجة
 بكراهة واما
 النعم الاخر
 من الاقضاء
 هو ان يفتنم
 اليه على
 عقبيه فيكون
 ركبته في الارض
 فليس في
 اركبته في
 اسجل بين
 رواه ابن
 عباس و
 فقلت العباد
 ١٢ منه

للنهي في الالتفات الى الياحة للحاجة كالخوف ونحوه اى كما يعذر الرجل
 في ترك فروض الصلوة لانك اويقال ان الالتفات بالصفة المذكورة
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب
 والتفات صليم ما كان على الصفة المذكورة وليستنبط من هذا الحديث
 وجوب القعود للتشهد الاخير لعد مرتعاض الاحاديث فيه بخلاف
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم ذلك فتأمل
 والاقعاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض وينصب ساقيه
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جاز
 اى لا انعقاد الاجماع على جوازها وتحصل باى هيأة ما تورة جالس اما خص
 بمحل فالسنة ان يخص بمحله الذى عين له والتورك في الاخير اولى
 خلافا للاحناف استدلوا بحنايف على ان الافتراش في التشهد الاخير
 هو الاول كالاول بمحدث وائل وعائشة قالوا لان ذلك اشق على البدن
 فكان اولى من التورك قال بعضهم ومحدث التورك ضعف الطحاوى
 او يحمل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بمحدث وائل وعائشة
 بان الافتراش قد ورد مقيد ان كثر من الاحاديث بالتشهد الاخير
 ويقطع النظر عن ذلك كله فتعائنه ان يدل ذلك على مشروعية الافتراش
 مطلقا وما كونه الاول في الاخير فما لم يذكر في هذا الحديث الذى
 استدلو به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك
 فيقال عليه ان هذا انما هو دليل على جليله دليل وهو غير صحيح في كل ما يكون

فيه الاختلاف والافتراس لم يصرح بالاولوية في الشاهد الاوسط لان
بعض الجلسات اشق منه بل يكون التحقير فيه مطلوباً لان المصلحة
فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن حلة
ذلك المشقة وعد مهاجرة تقول ان التوركة في المغرب هو الاول في الثلاث تشغل
مشقة الجلوس مقارنتها عن اغتسوح المطلوب في الصلوة فان كان
مثل تحليلهم محمد للتشريع وبيان الاول عن غيره فبذلك بناء على التعليل
هو اولي مما ذكره ودليلنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد انه قال
وهو في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم له لوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ اكل من طعامه في بيته في ارضه مستكبية واذا اكل من بيده
من ركبتيه ثم نهض ظهره فاذ اسلم راسه استوى حتى يعود كل فقار
مكانه فاذا سجد وضع يديه في خير فاقترش ولا قابضهما واستقبل باطراف
اصابعه رجليه القبلة فاذا اجلس في الوكعتين جلس على رجله اليسرى
وتصبب اليمنى في الارض الى شريطة قد من رجله اليسرى وتصبب
الاخرى وفتح يديه وقعد به ثم سجد واذا سجد وضع يديه في الارض
فما لا يلتفت اليه في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
وقد لا كتابه من الامم السابقة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
لمذهبه عنقرباءه ثم اقبل على سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
السقوط لان المراد من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
هو ما ورد في القرآن من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة

كما نحن يصعد دة مرة في العصر وأما كان الحج كن لك أشددة المشقة وكثرة
 المؤن والمصارف وأما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل
 دارة على وجوب الشاء عليه والدعاء له وذلك لما له صلح من المنة العظيمة
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم لا زمر عقلا عند تجد دكل نعمة كان صلح هو
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة
 حسنة كان له اجرها واجو من عمل بها الحديث اى لكونه السبب فيها و
 ايضاً ان الامر بالصلوة عليه صلح في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله
 تتحان الله وملائكته يصلون على النبي ول كان قوله تعالى يصلون فعل
 مضارع وهو يقتضيه الدلالة على الحال والتجديد في الاستقبال كان لما ترتب
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حمل الامر في الآية على مرة في العصر فتعين
 ان وجوب الصلوة عليه صلح من الواجب المتكرر فاذا اجتثت في وقتها
 ومحالها وسببها بحث منتصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو
 السلام عليه اكل الصلوة وازكى التسليم وارق التحية ويريد قوله
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد
 ان الصلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قال صحيح على شرطها وفي
 رواية عن ابى مسعود مر فوعا من صلص صلوة لم يصل على فيها ولا على اهل
 بيتي لم يقبل منه اخو حيه الدار قطن وفي سنده جابر الجعفي ضعيف
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر متروك وقد تقدم

انذ ما ج السلام وانذ راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك
 اصحابه كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وعرفنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم طلبوا التشرية قوله تتعاضلوا
 عليه وسلموا التسليما وتفسيره بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكره و
 عن ابى مسعود قال اتانا رسول الله صلعم ونحن في مجلس سعد بن
 عباد فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصل على علي فكيف نصل
 عليك قال فسكت رسول الله صلعم حتى قمنا انه لم يسأله ثم قال
 يا رسول الله صلعم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث واخوه
 والسلام كما قد علمتم رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه
 ولا احمد في لفظ اخو خوة وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا
 وهذه الزيادة اخوها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم
 واخوها ابو حاتم في صحيحه فقول الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا
 السلام اي حيث علمتنا اياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اي في
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلى الله عليه وسلم قد قرأهم على ذلك القهر فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و
السلام كما علمتم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا
عليه وسلم وانت يا خالصه ان الصلوة والسلام عليه من الله فرض
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العمر لما عرفت وان ما يجب
في العمر مرة فهو كغيره من الواجبات لا بد من بيان وقته ومحلّه ايضاً
وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون مشروطاً باستطاعة او مسبباً
بمسبب يجعل وجوبه كما هو حيث لم يكن شيئاً من ذلك فمتعين احد
الامرين اما ان توجب في الصلوة كما فهم العمري اية او كما ذكره الجرجاني وعلى
كل تقدير فيمتعين افتراضها في التشهد الواجب اذ فيه ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم قال الشافعي من لم يجعل على النبي رسالته في التشهد الاخير فصلوته
ناسخة فان قيل يلزم على هذا الجواب في التشهد الاول ايضاً وكما ذكر
قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرائن والمؤيدات و
لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكره الجرجاني عليه وسلم
فتمام ذلك فانه جرى بالتأمل وان بحثت المسألة كما في كتابي في التشهدين
وتبعه السيد ويكفي ان يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة من المأثور
وقد تقدم ان افضل التشهد ان تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في النبل قال
النووي في شرح المذهب ينبغي ان يحكم ما في الروايات العجيبة وذكرها
انقر قال وقال العراقي في عليه ما في الروايات الفاظ وهي خمسة يجمعها
توالت اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه امهات المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعل آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 ذكر ذلك شيخنا واقره وهو حسن في بيان الفضل وای كيفية فعل ما صرح
 في كافيته لتأدية الواجب وما يفعله في الاول فيندب في الاخير ويخصه
 بالتورك والتعليق وتقدم ذلك بما له وعليه ودلت على ذلك الاحاديث
 المستبصرة ويحيي من الدلائل النبوية من اسود الدين او الاديان كما حدث على ذلك
 من سوان الله صلواته وتذكر في سورة النور ان الله عز وجل قد جاء انوار
 يدل لك في بعض الاحاديث ان الله عز وجل قد جاء انوار يدل لك في بعض
 بعضها ولا شقاق بيننا وبينهم ولا بيننا وبينهم ولا بيننا وبينهم ولا بيننا وبينهم
 وما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 ثم نزل من الله عز وجل في ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 افضل من غيره في ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 ومنه الله اعظم في ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 وما اسرفت وما انت اعلم به من انك المقدم ما انت الموفق لا اله الا انت شراد
 مسلم ومنه ما يروى في ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك ما لا يشبهه من ذلك
 انما في هذا اجل كبر من انما في هذا اجل كبر من انما في هذا اجل كبر من انما في هذا اجل كبر من
 من عذاب النار ومن عذاب النار ومن عذاب النار ومن عذاب النار ومن عذاب النار

وورجئ ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الروضة
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلعم اذا فرغ احدكم من
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى
 الاجابة لقوله صلعم فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضالة
 ابن عبيد اخروجه الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يذكرها
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يتدب فيه الدعاء فقد
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعويها في الصلاة فسيعة يحاط
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان صح ذلك
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى اخوة الرابع في الركوع الخامس في سجوده
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابعة بعد التشهد وقبل
 السابعة قلت وكذا بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله
 ابن مسعود فهذه مواضع الدعاء في الصلاة وللصليان يدعوا بما شاء في
 احد هذه المواضع سيما من الادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي ورحم
 بتعيين محل او من غير تعيين ومنها فعل فقد احسن ولا يابى من رفع اليدين
 في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخبر الترمذي عن ابيه عن جده

مرفوعا الصلوة مثني تشهد في كل ركعتين وتخشع وتضرع وتمسك ثم
 تقنع يديك يقول ترفعها الى ربك مستقبلا ببطونها وحك وتقول يا رب
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا او في رواية فهو خداج ومن حمل هذا
 الحديث على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحديث دال على خطأ
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية شاذة
 ولا يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلتزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكر الله بعد
 الصلوة احيانا يادعية واذكار سيجي ذكرها وحيانا كان يروح اذا سلم
 بينا وشمالا لاحتجته ولا يدعو والعجب من اهل عصرنا سيما من اهل الحنف
 انه لم يلتزم الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كذا في عيبون
 دايه وهذا اهل عظيم بالسنة وياتي كون الدعاء في الصلوة في اكثر المواضع
 انني ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي مدلولها لغة وحديث الفضل ال عليه صراحة
 واخر فروضها التسليم وقيل هو واجب تصم بدونه وباتم تاركه وقبل ليس
 بواجب السلام في آخر الصلوة بشرط بالاجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك
 واحمد وقالت الحنف هو واجب احتياطا وليس هو من الصلوة وعدم
 الوجوب قد نقله في النيل عن جماعة وعدمه ابا حنيفة وفي الهداية خلافة
 واعل مراد صاحب النيل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح
 الحنف واختار صاحب النيل عدم الوجوب لكنه في الدار اکتفى على القول
 بالوجوب والسيد في الرخصة او لا مرجح القول بالوجوب ثم اضطر في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الاحناف بما يروى من حديث ابن
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم
 فقم وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب
 الا انما اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً وبمثله لا يثبت الفرضية والله اعلم
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود
 قد تكلم اهل الحديث فيها ودونك ما ذكره وفي النيل واما حديث ابن مسعود
 فقال البيهقي في الخلافيات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعل الشاذ من
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليم بن كرواه هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود
 مفصولة من الحديث ولا مدرجة في اخره وانما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن
 الحسن فادرجها في اخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه ورواها شيا بة بن
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق ابى الاحوص
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير والقضاء
 التسليم اذا سلم الا ما فقم ان شئت قال وهذا لا يروى عن ابن مسعود
 وقال ابن حزم قد علم عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية ابى الاحوص
 هذه عنه البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لابن مسعود
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي
 في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على ترك هذه الزيادة
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما روي بنا من حديث ابن مسعود قد
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف
 عليه لانه مما لا يحتج به فيه مجال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما نقله
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه
 قالوا يجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابى الاموص مقيدا بالتحديد
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يصح ان يدل على
 الفرضية لمنافاة التخيير لها فكيف صح ان يكون دليلا للوجوب ولئن سوغ
 الاحتياط القول بالاجاب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين
 هذا او ذاك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يبتدع من الدين ما لم
 ياذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد تتبع الشوكاني حيث
 قال واما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجح حديث
 المسيح صلواته وانه لا وجوب لغير ما لم يرد كوفيه الا ان يثبت ايجابا به
 بعد تأديته حديث المسيح ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه انتهى
 علوا ذلك بان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في العبد
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسيح صلواته) فاذا فعل

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والافتراش فيه
 قد ذكر في بعض روايات المسمى صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و
 اتفقوا على عدم وجوب الثاني اعني الافتراش في صلوات التشهد المذكور
 وايضا التشهد الاخير لم يرد في شيء من رواياته وكذا النية في اداء
 الصلوة لم تدر فيه ونبأ على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معيارا في جميع الواجبات
 نعم اذا اخذنا جميع طرق الصحاح فان كل ما قد يرد في الواجب
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الرسا في التشهد
 الاوسط والافتراش له في بعض رواياته قد رجعها امامنا اسلم في هذا الشأن
 محمد بن اسماعيل البخاري ولا يخفى دقة هذا في نقل الاتحاد بين ما ذكرنا
 الواجبات لم تدر فيه عند جمهور العلماء فجعلوا معيارا في جميع الواجبات
 غيره متفق عليها والحق ان صيغة الاداء اجاءت في حديث اخبرنا عن
 الوجوب وان لم يرد في حديث المسمى صلواته على ما ذكرنا في المسمى
 تاسيها او على تأخيره وخلاصة القول هنا ان يقال ان سديد بن عبد الله
 والتعليق الذي بينه صلواته انما كان في صلواته على ما ذكرنا في المسمى
 الواجب الذي سبب ما يخفى على مثله فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم يروي ما رآه اسلم
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يفتي بصلواته في كل صلاة
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ السلام في كل صلاة
 العسيرة سيما والنبي صلى الله عليه وسلم جميع المسلمين لم يرد في رواية سديد بن عبد الله في كل صلاة
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته ذلك فاما الكافي بما رآه من اتبانه به وانتفى عنهم

الدقيق من فعلها وهذا هو النية فاكتمل عن تعليمه اياها لظهوره ومن ابعد
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ ادبلا قصد فهو اذا لم يقصد الصلوة
 فلا بد ان يقصد غيرها من رياء او رياضة بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فحجته
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدينها يصيرها او امرأة ينكحها فحجته الى ما هجر
 اليه الحديث لان المختار المستقيم لا حساسه لا يصعد الى عمل لا يقصد ولا يكون
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم ينو بفعله هذا فلا محالة هو ينوي
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى الشر كاء عن الشك
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسئ صلاته وانما
 اطلقنا ما ذكرناه لتلاخيصنا احدى ما اطل به صاحب النيل في تنبيه السالكين
 اصحابنا واذا بطل ما ذكرناه فلنا قوله صلح مفتاح الصلوة الظهور في تحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى في اربع النعمية عن علي بن النعمان وقال
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا
 بفرضية الجزءين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث
 فليس يتكروا فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسق واحد قال في النيل
 والى الوجوب ذهب اكثر العاترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو
 من ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قلت وهو الصحيح
 فيما اختاروا ولم نقل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست ثم قال دو باغ سبز خمر کم ثم نقر نقر تین
 من غیر توقف وهكذا فعل في الركعة الثانية خمر صراط في آخره وقال تمت صلواتي
 وعلى الاول اقل الوجب السلام عليكم مرة لما اخبر النسائي عن جابر بن
 سمرة قال كنا فاضل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بال هؤلاء يسلمون بايديهم كانوا
 اذ تاب خيل شمس انما يكفي احد همران يضع يده على فخذه ثم يقول
 السلام عليكم السلام عليكم وقد مر في من طرق يقوى بعضها بعضها انه
 صلى الله عليه وسلم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم
 تسليمة واحدة وقد مر في النيل على من زعم انه لا يصح في تسليمة واحدة
 شيء فراجع ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله يا كثره بالتطويل
 والمدة مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في اكثر الروايات
 الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم ونراه اكثر ما دأب عليه صلى الله عليه وسلم يلتفت حتى يرى خذعة
 كذا او كذا اي يميناً وشمالاً لحد يث ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خذعة قال في المنتقى رحمه الله خمسة وصححه الترمذي ويشد
 من اوجب ثلث تسليماً او سطراً التسليم على الامام او على المأموم الذي
 خلقه او على المأموم الذي بين يديه والقول بوجوب التسليمين ضعيف
 كما قدمنا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا
 فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فلم يخالف السنة واما ان يكون عاملاً
 على غير ما نرى انه دأب عليه صلى الله عليه وسلم في الاكثر وقد ذكر في النيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضاً ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابن مسعود وكن لك ابن عاجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلخيص الافكار للتوجيه
 الا ذكر لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهبه
 كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وقد صحح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المذكور فان
 تركه عبد ايان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجماعاً لا تلاحظه وكان في
 الصلوة على هذا الترتيب امر توقيفي علمه الله ثم نبينا صلعم بواسطة جبريل
 فلا يجوز تبديل صورتها التي فقلت عنه صلعم وامره الله تعها ولقول صلعم
 صلوا كما رايتوني اصلي فان تركه سهواً فما بعد ما تروك لغو وليكمل صلواته
 بما تروك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان ياتي بمثل
 المتروك من الركعة الثانية عاد ليكمل المتروك فوراً لئلا يكون عائباً في
 الصلوة بالزيادة فيها زيادة الترتيب المتعذر مراعاته كما مر فلا بد من العلم
 بان نيت من أخرجه صلواته او بعد سادسها قبل طيل الفصل حيث لم يلبس
 بما لا يحل من صلواته من الركعة الأخيرة بعد ما عاده تشهد
 او من خالفها لزمه ركعة والدليل على ذلك قوله في البيهقيين
 ان نيت في ذكرها من الأخيرة ارجحها جملها من غير الأخيرة اي لياقي

بركة لا سجدة لان ذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت
 الشافعية فان علم في قيام ثانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها فان
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والجلس ثم
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر باعية ترك سجدة ثاين او ثلاث جهل منهما
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلا ثلاث ركعات او
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسجود في كل حالة وما ذكره هو مما يعسر
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة الملقوم يعتد به له من صلواته
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصلحة ان تطأ رأسه ادبا
 وانتباعا واستحسن بعضهم تغميض عينيه وكرهه بعضهم وليس
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراخ قلب لقوله نعم فاذا فرغت فانصب
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب
 وليس الذكر بعد السلام من الصلوة لحديث ثوبان قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انصرف من صلواته استغفر ثلاثا وقال النعمان بن السلام
 من السلام تباركت يذا الجاهل والاكرام قال في المنتقى اخرج الجماعة لا
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لا اله الا الله وهو على كل شيء شهيد اللهم لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لما مضت ولا ينفع من الجاهل من الجاهل متفق عليه وعن عبد الله بن مسعود قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزيه رجل مسلم الا دخل الجنة وهم يسبحون

ومن يعملهما قليل يسير الله في دبر كل صلاة عشرة ويكبره عشرة ويحمد
 عشرة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد هاتين مائة وخمسون ومائة
 باللسان والف وخمسمائة في الميزان وإذا أوى إلى فراشه سبى وحمل وكبر
 مائة مرة فتلك مائة باللسان والف بالميزان قال في المنتقى من آراء الخمسة و
 صحيح الترمذي قال في النبل أعلم أن الأحاديث ورحلت بأعداد مختلفة في
 التسليم والتكبير والتحميد وسنشير إليها أما التسليم فورد كونه عشرة كما
 في حديث أبي بن عبيد بن عمير عن ابن عمر عن كور وحديث النسائي عن الترمذي
 والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عن النسائي وحديث علي بن
 أبي طالب عن أحمد وحديث أم مالك الأنصارية عن أبي طبراني وورثت
 وثلاثين كما في حديث ابن عباس عن الترمذي والنسائي وحديث كعب
 ابن عجرة عن مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عن الشيخين
 وحديث أبي الدرداء عن النسائي وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد
 ابن ثابت عن النسائي وعبد الله بن عمر عنده أيضاً وورد أحد عشر كما في
 بعض طرق حديث ابن عمر عن الزاوي وورد ستاً كما في بعض طرق حديث
 النسائي وورد مرة كما في بعض طرق حديث النسائي أيضاً عن الزاوي وسبعين كما
 في حديث أبي ذميل عن أبي طبراني في الكبير وفي أسناده جوهالة وورد مائة كما
 في بعض طرق حديث أبي هريرة عن النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن إدريس
 وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعاً وثلاثين كما في حديث ابن عباس
 عن الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عن مسلم والترمذي والنسائي

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابن ذر
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابن هريرة عند
 الشيباني وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد
 خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم
 في التسييم خمس عشرة وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث
 ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييم وعشرة كما في حديث الباب يعني الذي
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى وامرؤ القيس عند من تقدم في
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرناه في تسييم هذا المقدار
 عند من تقدم وأما التحييد فورد ثلاثاً وثلاثين وخمسة وعشرين واحداً
 عشرة وعشراً ومائة كما في الاحاديث المذكورة في احد اذ التسييم وعند
 من رواها - قال وكل ما ورد من هذه الاعداد فحسن الاداة ينبغي الاخذ
 بالزائد فالزائد انتهى وأما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون
 ومائة باللسان اى المجموع بعد اهلواات الخمس ووردت اذكار غير اذكارنا
 محالها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد ان يكثر منه فعليه بذلك
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام لا تتبع كما روى عن عائشة مرفوعاً
 اخبرناه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفي النيل ذهب بعض المالكية

الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما اخرج
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة
 يسلم يقوم ثم صليت وراء ابني بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن حقة
 ويؤيده ايضا ما سياتي في باب لبث الامام انه كان يمكث صلحا في مكانه
 يسيرا الحديث وبهذه اظهر جهل من التزم الدعاء يرفع الايدي بعد الصلوة
 المكتوبات وطعن على تاركه فان التارك له مستحق الممدح ومنع المستن
 فان كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن لحديث امر سلمة قالت كان رسول الله
 صلحا اذا سلم قام النساء حين يقضن تسليها وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل
 ان يقوم قالت فتوى والله اعلم ان ذلك كان لكي يتصرف النساء قبل ان يركعن
 الرجال رواه احمد والبخاري قال في النيل فيه انه يستحب للامام مراعاة احوال
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يقضي الى عجز واجتناب مواقع اليهم
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى
 هذا التعليل المنكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث
 وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة انتهى الى المتقدم ذكره قلت وفيه دلالة
 على انه ينبغي للمقتدي ان لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم امامه
 قد عورضت احاديث تخفيف اقامة الامام في موضع صلواته بالاحاديث
 الدالة على استحباب الذكر بعد الصلوة قال في النيل وانت خير بان كراهة
 بين مشروعية الذكر بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلي
 تلك الصلوة فيه لان الامتناع يحصل بفعله بعد ما ساء كان غدا

اوقاعد في محل اخر نعم ما ورد مقيد اخذ قوله وهو ثمان رجلية وقوله
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل عشرة عية الاسراع
 على الغالب او على ان اللبث مقداره لا يتيان بالذكر المقيد لا يتيان في
 الاسراع ويكون اللبث مقداره ما ينصرف النساء من بها التسع لاكثر
 من ذلك احياناً وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين
 اطراف الاحاديث الذي ربما يتبادر ويفرقتما من ضربها ويقبل على
 المأمومين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط
 ودل على الاول حديث حمزة قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا صلى صلاة
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حججتنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال فصلبنا
 صلاة الصبح ثم انخوف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث
 رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما
 يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلىنا خلف النبي
 صلى الله عليه وآله ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم
 وابوداؤد وذكر في المنيل اختلافاً في حكمته هذه الاستقبالات واولها
 رفع ايها المنة في التشهد مضمناً الى ما ذكره عن الزبير بن المنابر
 قال استند يداي الى امام المومنين انما هو الحق الا ما مئة فاذا انقضى
 الصلاة زال السبب واستقبوا لهم عيشة يوشموا فيها والترمذي
 على المأمومين والنبي صلى الله عليه وآله يستقبل جميع المأمومين فانه

واهل جهة الميمنة فقط اخرى وقيل في الجهم غير ذلك وان ينصرف
 في جهة حاجته والا فجهة يمينه ما لم يجعله متخذاً اي وان لم يكن
 له حاجة في جهة معدنية فليتنصرف في يمينه لعموم الاحاديث
 المصروفة بفضل التيامن والا ستمارس على الاهل المندوب اذا لم يجعله
 واجباً لا حرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لا نستحب التيامن
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حتى لا يركب فركبه
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان
 شيئاً من صلواته يرى ان حقاً عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ينصرف عن يساره وفي لفظ
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وعلى الاول يحمل حديث النضر قال اكثر ما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائماً ينصرف عن
 جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله رواه ابو داود وابن ماجه
 والترمذي وقال صحيح الاثر ان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النبل
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسب أكثر مما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف
 عن يمينه المتأففة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صليخة
 أفعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل تأسرة هذا أو تأسرة هذا إذا أخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر
 وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب ألا تنصرف عن اليمين قال
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحل حديث ابن مسعود على
 حالة الصلوة في المسجد لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يسارية
 ويحل حديث النسب على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و
 ما ذكرناه هو أحسنها قال العلامة قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة
 أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم
 بجسده فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا
 فيما سوى ذلك انتهى وأعلم أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات
 وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و
 الله غاشعاً متادياً كالمستجيب لدعوة الحق والمحتثل لأحكامه
 فإذا تبرأ من حول نفسه وقوته ومن الاستقلال له من أمره
 وصار كالمتوهم لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه
 فتناسب هذا المقامات يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام
 ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما علمه عياده
 على لسان رسوله من كلامه وأما القرآن الفاتحة هي الجامعة لما يناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصلي فكان المقام
 مشتركاً على ما يدل على استسلام العبد واثباته شرعاً على تلاوة كلام
 ربه استشارة الى قبول كل ما انزل على ربه من شرع واحكام
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص مقدمة واساس لصحة
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبراً رافعاً يديه
 دفعا لما عسى ان يدخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يناظب ملكه ويتلقى
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه
 وقلبه ويرفع يديه كالمتبري عما ذكرناه وعن غير من يخاف
 الدنيا وليدل الاعمالهم على التهيؤ للاقبال ويخفى بحسنة
 قهرته في انفسه وتدل الامرين يدى مولاة ويأثره ويعظه بلسانه
 ايضاً فربهم مهلاً ومعلناً بقرب ربه وانه العالم بما ظهروا وخفى
 انه السميع المجيب لمن شكره وحمده وتضرع اليه ودعاه رافعاً يديه
 كالمتبري عن غيره وعما ينافي هذه الهيأة والعبادة وانه
 لم يعبد الله حق عبادته ومعلم من لم يسمع لهم ولم يعنى
 فيقوم هنيئاً يشكر الله ويثني عليه لما يسره له من القيام بين يديه
 والتمناه له ثم يخرج مكبراً مستشعراً العلو ربه بجميع معانيه ويضع
 اشرف اعضاءه على الارض مع سائر الاعضاء السبعة فيخضع
 ربه بالعلو والرفعة قوله وفعله ويصير ملقياً بين يديه كالعاجز

المعدور والمفتور وما كان الترقى من الادنى الى الاعلى مما تحب الملوك
 وليس من به فتناسب العبد اولا القيام الذي هو في المرتبة الادنى من
 التعظيم ثم بعد الركوع الذي هو اعلى منه ثم بعد السجود الذي
 هو غاية مراتب التعظيم ونهايته وانما خص السجود على السبعة
 الاضراس ليجتأف ساخرهيات فيجتمعات الراحة وشوها ومن
 ثم كان من يسبق الاجتراد فيه في الدعاء لانه في اقصى مراتبها
 التي له والعبادة والاستغفار والاستحقاق ولهذا في اقرب
 ما يكون "عبد من مربوب وهو ساجد اي اذا اتى به على وجهه مع
 استرخاء لهما في بعض السجود ثم سجدتاً بالله تعالى ولا يحجز غيره
 بينه وبين الله وسبحه الذي هو اسم العرش رافع اليه عند خفض
 السجود كانت السجود عند الغيبة من الركوع متصفاً به فلا حاجة
 الى ان يكون له راحة في راسه عند خفض السجود الثاني فهو دار في غاية
 من الرخاء والراحة في راسه في السجود رافع اليه يديه لوجهه والخفض
 للسجود كانت غاية في الرخاء والراحة في راسه ان يكون قد اتي بها يمكن
 وليه تطيع من عبادة مربوبه ولما كان السجود الكامل هو غاية
 ما يستطعم العبد من هيئات التذلل لعل يشرف به ارفع لانه
 لا يمكنه ان ياتي باحسن مما اتى به ويقال في الجاوس "يا رب السجود
 شواها قبل في الاعتدال ولما كان السجود هو بياض السجود
 كبر الكثرة والاعتدال ايضا السجدة الثانية كانه قد اتى

من العبادة التي هي في اقصر مراتب التعظيم ولأنه من اعلى مقاصد
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذهول في اكمل مقامات
 عبادته واقصر درجات خضوعه امكن له تداسر لرافقة بالسجود
 الثاني ولأن في تكريره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من
 سائر الامور كان وهذه هي الحكمة في تكرير السجود في كل ركعة ودوامه
 من اعمال الصلوة وشرح الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين
 جائئاً على ركبتيه لان هذه هيأية من هيأت التنزل فناسب
 ان لا تخلو افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين
 ليكون انشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولأنه اكرام من الرب لعبده
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالجعف النافر وقد اتفق اهل الملل على
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن العابد اعظم وادف
 واجرة له اطيب واكثر وان لا ينتهي العبد للاخذ اب الى حضرة القدس
 والا تسلك في سلك الملاء على الا يرضى بنفسه بعبادة
 ربه اكمل العبادة التي لا تستجيم الا في الصلوة التي شرعها للنبيه
 صلى الله عليه وسلم فانها الجامعة لكل الاحوال والاحوال التي يمكن
 للعابد ان يعبد بها ربه وحيث كان دينه صلح احوالها واخرها
 وافضلها فصلوته مشتملة على سائر امور كانتها التي امرت بها الامم

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من أبعاد جسمه ألا وقد
أخذ خطأ من عبادة خالقه فيها ثمران في صلواتنا وراء الأسرار الربنية
أسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما أنها طهارة للقلب
وتزكية له كذلك طهارة ونظافة للأجسام وحفاظة من الكسل والمرض
وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المعجز فقال إن الصلوة
تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك أنها تقويم وترسيم في النفس وإزعا
ورادعاً وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو
ملاك الأخلاق الحسنة والشأ مثل المرضية وإذا وجد ذلك في الأفراد
انتظمت الهيئة الاجتماعية وتم الأمان وقام العالم بالعدل
والأجسان لأنه لا يحجم فرد عن مرغوبه وخصوصاً في خلوانه إلا إذا
استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطواته وخطواته
وسكناته وحركاته وذلك لا يحصل إلا بالبوليس والضبطينة ولا
بالتجود والآلات الحربية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما
تزيد هذه الأشياء عنوا وتمرداً وخيانة وخديعة وإنما يحصل
ذلك بربسوخ عظمة المعبود الخلاق العليم ذي العقاب الإلهي و
الفضل العليم وهذا أنبى من كثير أسرار الشريعة لا يحيط بها إلا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثالثة

• ان شاء الله تعالى ١٢ جهادى القول سنة ١٣٢٤ هـ

فہرست مافیہ من الایواب

صفحہ

باب

کتاب الصلوٰۃ

۲

باب المواقیت

الوقت الافضل

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

۲۳۷



بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

والسلام

د

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

To: www.al-mostafa.com